

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



والتجارية وعلوم التسيير

كلية العلوم الاقتصادية

قسم: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر أكاديمي في ميدان: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

بعنوان:

**دور المندسة المالية الإسلامية في تمويل النظام المالي  
الإسلامي دراسة حالة ماليزيا للفترة بين 2003-2016**

إشراف: أ.د. مصيطفى عبد اللطيف

إعداد الطالبة: رقادى روليخة

قيمت بتاريخ : 2020/10/22.

أمام لجنة مكونة من السادة :

الصفة	الجامعة الأصلية	الرتبة العلمية	الإسم و اللقب
رئيسا	جامعة غرداية	أستاذ محاضر أ	حميدات عمر
مشرفا و مقررا	جامعة غرداية	أستاذ تعليم العالي	مصيطفى عبد اللطيف
مشرفا مساعدا	جامعة غرداية	/	/
مناقشا	جامعة غرداية	أستاذ محاضر ب	مسعود بوخالفي

السنة الجامعية: 2020 / 2019



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



## يقول عماد الأصفهاني

إني رأيت أنه لا يكتب إنساناً كتاباً في يومه إلا قال في غده

لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد هذا لكان أفضل، ولو قدّم

هذا لكان أقوم، وترك هذا لكان أجمل.

هذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على

جملة البشر.....



## شُكْرٌ وَتَقَاتٌ

أرى لزاما عليا تسجيل الشكر وإعلامه ونسبة الفضل لأصحابه، استجابة لقوله (ص)

« من لم يشكر الناس لم يشكر الله »

وعليه أتقدم بأسمى كلمات الشكر والتقدير لأستاذي الفاضل

أ.د مصيطفى عبد اللطيف

على ما قدمه لي من عون ومساندة في مراحل إعداد هذه المذكرة، حيث تبني الفكرة دون تردد وشجع على إنجازها إلى أن أصبحت خطة، ثم واصل رعايتها وقدم النصح والإرشاد من أجل إنجاز هذا العمل.

كما أتقدم كذلك بالشكر لجميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية بجامعة غرداية وبالأخص أساتذة ماستر تخصص اقتصاد نقدي وبنكي.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر المسبق لأعضاء اللجنة الموقرة على قبولهم إثراء هذا البحث وتوجيهه.



# إهداء

الحمد لله رب العالمين، أعطى اللسان، وعلم البيان، وخلق الإنسان، لك الحمد يا من  
هو للحمد أهل، أهل الشاء والمجد، واحق ما قال العبد وكلنا لك عبد.  
ما دعوناك إلا حسن ظن بك .. وما رجوناك غلا ثقة فيك لو ما خفناك إلا تصديقاً  
بوعدك ووعدك.. فلك الحمد .. والصلاة والسلام على علم الأعلام، وإمام كل إمام، محمد بن عبد الله  
وعلى آله وصحبه أجمعين.  
أهدي ثمرة جهدي إلى:

روح والديا الغاليان عسى الله أن يجمعني بهما في جنة الخلد.....محبة و وفاء .  
رفيق الدرب و نبراسه لدوام التشجيع والمساعدة.....زوجي الغالي.

إلى منصور (يوسف)، وأم الخير (لجين) زهور العمر وأحلى لحظاته.  
من قصرت في حقهم طيلة فترة إعداد المذكرة.

إلى أختاي زهرة و جويذة حفظهم الله .  
إلى أساتذتي الكرام، طلبة الماستر تخصص نقدي و بنكي و إلى طالب علم مثابر مجتهد.

زوليخة

## الفهرس:

I	ملخص:
I	قائمة الجداول
I	قائمة الأشكال
5	الفصل الأول(النظري): اساسيات حول النظام المالي الإسلامي، التمويل و الهندسة المالية الإسلامية .
5	المبحث الأول : أساسيات حول النظام المالي الإسلامي و الهندسة المالية الإسلامية.....
5	المطلب الأول: النظام المالي
5	الفرع الأول: مفهوم النظام المالي
5	الفرع الثاني: أهداف النظام المالي ووظائفه
7	الفرع الثالث: النظام المالي الإسلامي
7	أولاً: تعريف النظام المالي الإسلامي
8	ثانياً: جذور النظام المالي الإسلامي
9	ثالثاً : النظام المالي الإسلامي في العصر الحديث.....
9	الفرع الرابع: الخصائص العقائدية للنظام المالي الإسلامي
12	الفرع الخامس : أهداف النظام المالي ووظائفه
13	الفرع السادس :مؤسسات النظام المالي الإسلامي
18	الفرع السابع : مشكلات ومعوقات تحد من التوجه نحو تطبيق النظام المالي الإسلامي
ERREUR ! SIGNET NON DEFINI.	المطلب الثاني: التمويل الإسلامي
20	الفرع الأول: ماهية التمويل الإسلامي
20	الفرع الثاني: مفهوم التمويل الإسلامي
22	الفرع الثالث: خصائص التمويل الإسلامي
24	الفرع الرابع: أهداف التمويل الإسلامي

**ERREUR ! SIGNET NON DEFINI.** ..... الفرع الخامس : البنوك الإسلامية

- 26 ..... أولا: ماهية البنوك الإسلامية
- 26 ..... ثانيا : مفهوم البنوك الإسلامية
- 27 ..... ثالثا : خصائص البنوك الإسلامية
- 28 ..... رابعا: أهداف البنوك الإسلامية
- 30 ..... خامسا : مصادر الأموال في البنوك الإسلامية ومختلف نشاطاتها
- 30 ..... ا: مصادر الأموال في البنوك الإسلامية
- 34 ..... ب: نشاطات البنوك الإسلامية

**ERREUR ! SIGNET NON DEFINI.** ..... الفرع السادس: شركات التأمين الإسلامي

- 37 ..... اولاً : ماهية التأمين
- 38 ..... ثانيا : التأمين التبادلي التعاوني (التكافلي):
- 39 ..... ثالثا : تعريف التأمين التبادلي
- 39 ..... رابعا: خصائص التأمين التبادلي
- 40 ..... خامسا: مبادئ و أسس شركات التأمين الإسلامي:
- 42 ..... الفرع السابع: إعادة التأمين في شركات التأمين الإسلامية
- 42 ..... اولاً : مفهوم إعادة التأمين

**ERREUR ! SIGNET NON DEFINI.** ..... الفرع الثامن :الأسواق المالية الإسلامية

***Erreur ! Signet non défini.*** ..... الفرع التاسع : مفهوم الصكوك الإسلامية

- 47 ..... اولاً: أساليب التعامل في السوق
- 48 ..... ثانيا: البنوك الإسلامية وعلاقتها بالسوق المالي الإسلامي
- 49 ..... ثالثا: دور السوق المالي الإسلامي في حل مشكلة السيولة لدى البنوك الإسلامية
- 52 ..... رابعا:صناديق الاستثمار الإسلامية ودورها في السوق المالي
- 54 ..... الفرع العاشر : تاريخ الوقف في الإسلام
- 61 ..... المطلوب الثالث: مدخل مفاهيمي للهندسة المالية الإسلامية



6161.....	الفرع الأول: تعريف الهندسة المالية .....
6262.....	الفرع الثاني: تعريف الهندسة المالية في المنهج الإسلامي .....
6363.....	الفرع الثالث: تاريخ الهندسة المالية الإسلامية .....
63.....	الفرع الرابع: خصائص الهندسة المالية الإسلامية.....
6464.....	الفرع الخامس: أسباب الحاجة للهندسة المالية الإسلامية:.....
65.....	الفرع السادس: مزايا تطبيق الهندسة المالية الإسلامية .....
65.....	الفرع السابع: الأهمية العلمية والعملية للهندسة المالية الإسلامية وأهدافها:.....
65.....	أولا : الأهمية العلمية للهندسة المالية الإسلامية: .....
6666.....	ثانيا: الأهمية العملية للهندسة المالية وفق المنهج الإسلامي: .....
8767.....	الفرع الثامن: أهداف الهندسة المالية الإسلامية:.....
68.....	الفرع التاسع: أسس الهندسة المالية الإسلامية .....
6868.....	أولا : الأسس العامة للهندسة المالية الإسلامية .....
69.....	ثانيا : الأسس الخاصة لهندسة المالية الإسلامية .....
6969.....	الفرع العاشر: تحديات الهندسة المالية ومنتجاتها.....
72.....	الفرع الحادي عشر: منتجات وأدوات الهندسة المالية الإسلامية ومناهج تطويرها.....
81.....	الفرع الثاني عشر: مستقبل تطوير المنتجات المالية الإسلامية .....
8381.....	الفرع الثالث عشر: مدى مدى مطابقة المظهر الخارجي للمنتج الإسلامي مع مضمونه الداخلي... 8381
83.....	<b>المبحث الثاني: دراسات سابقة. .... 83</b>
83.....	المطلب الأول: الدراسات المحلية .....
85.....	المطلب الثاني : الدراسات الأجنبية التي تطرقت للهندسة المالية الإسلامية .....
98.....	خلاصة الفصل الأول:..... 98
<b>الفصل الثاني: الهندسة المالية الإسلامية و نجاحها في ماليزيا</b>	
106106.....	<b>المبحث الأول: الركائز الأساسية التي تعتمد عليها ماليزيا في تطبيق المالية الإسلامية. .... 106106</b>
106106.....	المطلب الأول : إسلامية التعليم المحلي و العالمي..... 106106

109	المطلب الثاني : خلق نظام مالي إسلامي إلى جانب النظام التقليدي:.....
122	المبحث الثاني: النماذج الماليزية الناجحة في المالية الإسلامية .
122	المطلب الأول: حوصلة عن ماليزيا و إمكانات اقتصادها:.....
124	المطلب الثاني: النماذج الماليزية الناجحة في المالية الإسلامية. ....
145	خاتمة الفصل الثاني.....
147	خاتمة عامة:.....
150	المصادر .....

## ملخص:

هدف هذا البحث لدراسة دور الهندسة المالية الإسلامية في توفير التمويل الإسلامي من أجل تلبية الحاجات المالية المتنوعة والمتجددة لمختلف أطراف العلاقة المالية، تطرقنا إلى دور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير وابتكار المنتجات المالية الإسلامية، ولقد تمت دراسة هذا الموضوع من خلال التطرق لمفهوم التمويل الإسلامي وكفاءته والتطرق لبعض المفاهيم حول الهندسة المالية الإسلامية، وفي الأخير تناولنا دورة الهندسة المالية الإسلامية في توفير المنتجات المالية الإسلامية بالتركيز على عملية التصكيك لإسلامي والمنتجات المالية المركبة، بالإضافة إلى التطرق إلى المشتقات المالية من منظور إسلامي و تناولنا في الجانب التطبيقي تجارب حقيقية لإصدار الصكوك في ماليزيا؛ لقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن الهندسة المالية الإسلامية دور فعال في توفير التمويل الإسلامي من خلال تطوير وابتكار منتجات مالية تجمع بين الكفاءة الاقتصادية والمصدقية الشرعية.

**كلمات مفتاحية:** هندسة مالية إسلامية، تمويل مالي، منتجات مالية إسلامية، منتجات مالية مركبة؛

### **Abstract:**

*The aim of this research to study the role the financial architecture and the Islamic group in the provision of Islamic finance to meet the financial needs of manifold and the different parties to the financial relationship, where we addressed the role of the financial architecture and the Islamic group in the development of the innovation of Islamic finance, products, have been studied this subject through discussing some of the concepts on engineering and Islamic finance, were addressed to the concept of Islamic finance and efficiency ,and we had the role of engineering Islamic finance in the provision of Islamic financial products to focus on the process of billing Islamic financial products and the vehicle as well as to address the financial derivatives fro; an Islamic perspective,*

*Have been reached through the study to that of engineering Islamic finance an effective role in providing Islamic funding through the development of innovative financial products to combine economic efficiency and credibility and legitimacy.*

**Keywords:** Engineering Islamic finance, Islamic finance, engineering products Islamic finance, financial products and the vehicle.

## قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
123	الخدمات المصرفية الإسلامية في البنوك الماليزية	الجدول رقم 01
125	تطور عدد المصارف التقليدية و الإسلامية في ماليزيا	الجدول رقم 02
125	تطور عدد فروع المصارف و النواذ الإسلامية في ماليزيا	الجدول رقم 03
130	إجمالي الصكوك الإسلامية من إجمالي السندات في بورصة ماليزيا	الجدول رقم 04
131	تطور نسب عدد الأسهم المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ورسملة السوق الإسلامية في ماليزيا (2005 - 2013)	الجدول رقم 05
140	عدد المودعين و نسب عوائدهم	الجدول رقم 06
141	المؤشرات المالية لمجموعة صندوق الحج	الجدول رقم 07
461	المؤشرات المالية لصندوق الحج	الجدول رقم 08
148	حصيلة الزكاة لصندوق الحج	الجدول رقم 09
153	تطور إصدارات الصكوك الإسلامية في ماليزيا إلى إجمالي الإصدار العالمي للفترة (2007-2016)	الجدول رقم 10
154	تطور إصدارات الصكوك الإسلامية في ماليزيا إلى إجمالي الإصدار العالمي للفترة (2007 - 2016)	الجدول رقم 11
155	تطور إصدار الصكوك الإسلامية في ماليزيا حسب النوع خلال الفترة (2010 - 2015)	الجدول رقم 12
157	توزيع الكوك الماليزية حسب القطاعات الاقتصادية	الجدول رقم 13

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
15	نموذج " عبید الله " و نموذج " شابرا " مؤسسات النظام المالي الإسلامي .	الشكل رقم 01
28	عدد المصارف الإسلامية في الدول العربية سنة 2017	الشكل رقم 02
36	مصارف عربية من حيث النمو	الشكل رقم 03
46	10 أفضل أسواق تمويل إسلامي	الشكل رقم 04
55	توزيع صناديق الاستثمار حول العالم	الشكل رقم 05
82	أهم بنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية 2015(مليون دولار)	الشكل رقم 06

# مقدمة

## أ- تمهيد:

يعتمد بقاء أي نظام مالي أو مصرفي على مدى قدرته في إيجاد الأدوات و المنتجات التي تجعله قادرا على التجديد والتأقلم مع الحاجات والمتطلبات الجديدة التي تفرضها الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولا شك أن فشل النظام في تحقيق ذلك يعني بالتأكيد عدم قدرته على الاستمرار، فلقد أثبت النظام المالي الإسلامي هذه المقدرة والقوة، حيث تشهد فيه الصناعة المالية الإسلامية نمواً ؛

يمثل الابتكار المالي الإسلامي المدخل العلمي و التطبيقي لتطوير الصناعة المالية الإسلامية، وهو ظاهرة جوهرها التطوير والتكيف مع المتغيرات المحيطة، وفي هذا السياق نجد هناك العديد من المناقشات والاجتهادات الفكرية تناولت موضوع الابتكار المالي الإسلامي وعلاقته بإصلاح الأنظمة المالية وحتى أسلمتها، هذه المناقشات عموماً قامت بتغيير مداخل التفكير و الوسائل التي تستخدمها الصناعة المالية الإسلامية لتحقيق أهدافها ومعالجة مشاكلها، وقد تطورت هذه المناقشات بشكل مستقل نسبياً عن بعضها البعض مما يعكس الاختلافات الموجودة بين مختلف الأطراف المهتمة بموضوع الابتكار المالي الإسلامي و الصناعة المالية الإسلامية بصفة عامة؛ كما أن الهندسة المالية حظيت باهتمام بالغ من قبل المؤسسات المالية لدورها الأساسي في الابتكار و تطوير المنتجات المالية التي تحتاجها هذه المؤسسات ولكي تحافظ على ديمومة نموها و زيادة تنافسيتها ؛

## ب- إشكالية الدراسة:

للغوص أكثر في طرح أفكار هذه الدراسة نطرح الإشكالية التالية:

ما هو دور الهندسة المالية الإسلامية في تمويل النظام المالي الإسلامي؟

لنتفرع عن هذه الإشكالية جملة من التساؤلات وهي:

- ما هو مفهوم النظام المالي الإسلامي و ما هي أهدافه؟

- ما هو التمويل الإسلامي وخصائصه وأهميته؟

- ما هي مصادر التمويل الإسلامي؟

- ما هي أسس الهندسة المالية الإسلامية ؟

## ج- فرضيات الدراسة:

تبنى هذه الدراسة الفرضيات التالية:

- يتم من خلال النظام المالي تداول الأسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى، وكذلك إنتاج و توزيع الخدمات

المالية، إضافة إلى تحديد معدلات الفائدة ؛

- تعد الهندسة المالية الإسلامية الوسيلة الفعالة لحل مشكلات التمويل ؛

- تساهم الهندسة المالية الإسلامية في توفير التمويل الإسلامي من خلال تطوير وابتكار المنتجات المالية الإسلامية؛

#### د- أهمية الدراسة :

يستمد البحث من الهندسة المالية، كأداة مناسبة لإيجاد حلول مبتكرة و أدوات مالية جديدة تجمع بين موجبات الشرع الحنيف، واعتبارات الكفاءة الاقتصادية والمالية لتجعلها أكثر قدرة على منافسة المؤسسات المالية والمصرفية التقليدية، لذلك تحتاج المؤسسات المالية الإسلامية دوماً إلى الاحتفاظ بتشكيلة متنوعة من الأدوات والمنتجات المالية تمكنها من إدارة سيولتها بصورة مرحة، بالإضافة إلى توفيرها للمرونة المناسبة للاستجابة لمتغيرات البيئة المالية والمصرفية، وتعد الهندسة المالية شريان الحياة للإبداع المالي ؛

#### هـ- أهداف الدراسة:

لا يمكن أن تخلو هذه الدراسة من الغايات و المقاصد العلمية التي أقيمت من أجلها، ولعل أهمها إظهار مدى هشاشة النظام الرأسمالي وخاصة نظام التمويل التقليدي، وتبيان مدى نجاعة وتكامل النظام الاقتصادي الإسلامي، من خلال نظامه التمويلي الذي يحقق الأمن و الاستقرار الاقتصادي، ويمنع كل مسببات الأزمات ويؤدي إلى تحقيق النمو والتطور في شتى المجالات، بالإضافة إلى التعرف على الهندسة المالية الإسلامية وأهميتها العلمية وأهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها:

- التعرف على النظام المالي وخصائصه؛

- التعرف على مفهوم التمويل الإسلامي و كفاءته ؛

- إبراز الدور الذي تؤديه الهندسة المالية الإسلامية في توفير التمويل ؛

#### صعوبات الدراسة:

رغم توفر الكتب في المالية الإسلامية والنموذج الماليزي الإسلامي، إلا أن الصعوبات تتمثل في انتقاء المعلومة التي هي في حد ذاتها تختلف في أحكامها بين التحريم والتحليل ، هذا الأمر الذي يجعل التعاملات المالية تختلف من دولة إلى أخرى ، فأحكام المذهب الشافعي المطبق في ماليزيا لا يتوافق وأحكام المذاهب الأخرى للدول الإسلامية، منها المذهب المالكي عندنا في الجزائر وهذا من بين الأمثلة في الأحكام على سبيل المثال لا الحصر.

عدم تمكننا من الاطلاع الواسع على مختلف المكتبات الوطنية الجامعية منها أو الخاصة بالتالي حرماننا من أكبر قدر من المراجع والمادة العلمية حيث يرجع ذلك أساسا إلى الأوضاع والظروف الراهنة بسبب تفشي فيروس كورونا وما نتج عنه من حجر صحي وغلق جميع المرافق ؛



## و- أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار الموضوع بناء على مجموعة من الاعتبارات الموضوعية والذاتية، يمكن التطرق إليها فيما يلي:

## الأسباب الذاتية:

- ارتباط الموضوع بالتخصص ؛

- حداثة الموضوع وقلة الدراسات التي تتناول هذا البحث من خلال الزاويتين معا "الفقهية والاقتصادية" على

الرغم من وجود مواضيع مشابهة وأن هذا الموضوع لم ينال القدر الكافي من البحث والدراسة العميقة خاصة بعد

ظهور الأزمة المالية العالمية 2008 وتأثر الاقتصاد العالمي بما فيها الدول الإسلامية ؛

## الأسباب الموضوعية:

- إبراز تميز وكفاءة صيغ وأساليب الاستثمار والتمويل الإسلامي على مدى أهمية تطوير المالية الإسلامية وتحديثها

من دائرة التخلف والتبعية للمناهج الرأسمالية؛

- المساهمة في جهود وعمليات الربط بين الدراسات الفقهية والاقتصادية تحدف التمكين من تجديد وتطوير

منتجات قد تكون موجودة ولم تستطع الوصول إليها أو قد يكون الاجتهاد هو همزة الوصل للابتكار والتطلع

للجديد ؛

- قلة الأبحاث التي تتناول بصورة واقعية "الهندسة المالية الإسلامية" ؛

## ي- منهج الدراسة:

من أجل اختبار فرضيات البحث وتحقيق أهداف الدراسة فإن الأسلوب المناسب لهذه الدراسة هما المنهجين

الوصفي والتحليلي، بحيث يساعدان هذين المنهجين على تجميع البيانات والمعلومات المرتبطة بالتمويل الإسلامي

لغرض دراستها وتحليلها وتوضيح دور الهندسة المالية الإسلامية في ابتكار وتطوير وسائل التمويل للوصول إلى نتائج

واضحة دقيقة و يمكن تعميمها، كما اعتمدنا أسلوب دراسة حالة ماليزيا ؛

## ر- هيكل الدراسة

قمنا بتقسيم بحثنا إلى ثلاث محاور ؛

المحور الأول: ماهية النظام المالي الإسلامي؛

المحور الثاني: التمويل الإسلامي وكفاءته ؛

المحور الثالث: الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تمويل النظام المالي الإسلامي؛

# الفصل النظري

## المبحث الأول: النظام المالي الإسلامي.

المطلب الأول: النظام المالي

الفرع الأول: مفهوم النظام المالي

النظام المالي هو نظام فرعي من النظام الاقتصادي الكلي، وهو عنصر أساسي وهام فيه فلا يوجد نظام اقتصادي سليم دونه، ويتفاعل هذا النظام الجزئي مع العناصر الأخرى المكونة للنظام الاقتصادي حتى يستطيع الإجابة عن الأسئلة الاقتصادية الثلاثة المعروفة، المتعلقة بتخصيص الموارد وهي ماذا تنتج وكيف ولماذا؟

تحدد الإجابات على هذه الأسئلة بكيفية أداء الوظيفة الأساسية للاقتصاد والمتمثلة بتخصيص الموارد من أرض وعمل وإدارة ورأس المال بين القطاعات الإنتاجية المختلفة، وذلك توزيع هذه الموارد بين الأفراد، وكذلك تحديد الموازنة ما بين الإنفاق الآني (على الاستهلاك)، والمستقبلي (الادخار)، وفي نهاية المطاف يتم تحديد ما غدا تمت تلبية حاجات جميع الأفراد، وتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع ككل<sup>1</sup>؛

وتكمن الأهمية الخاصة للنظام المالي في أنه يبحث في تخصيص المورد المالي (رأس المال) الذي لا يمكن لأي منشأة أن تنشأ دونه أو تستمر بعملها دون تدفقه بشكل ملائم؛

**أولاً: تعريف النظام المالي:** يعرف النظام المالي بأنه تجمع من الأسواق والأفراد، والمؤسسات، والقوانين و الأنظمة، والتقنيات التي يتم من خلالها تداول الأسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى، وكذلك إنتاج وتوزيع الخدمات المالية، إضافة إلى تحديد معدلات الفائدة<sup>2</sup>؛

يعطي هذا التعريف صورة واضحة للنظام المالي التقليدي، و يبين كيف يعمل عناصره المختلفة لتحقيق الأهداف المطلوبة منه كجزء من النظم الاقتصادي ويهتم بتخصيص الموارد المالية؛

الفرع الثاني: أهداف النظام المالي ووظائفه

**أهداف النظام المالي:**

يأتي دور النظام المالي هنا لتحقيق التوازن ما بين الحاجة إلى أموال ومقدار المتاح منها، وذلك لتحقيق أهداف تصب كلها في النهاية في بوتقة التخصيص الكفء للموارد المالية، وهذه الأهداف هي<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> محمد عمر شابرا، النظام النقدي والمصرفي في اقتصاد إسلامي، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، المجلد الأول، العدد 2، 1984، ص12

<sup>2</sup> Rose Peter S, Money and Capital Markets, 8th ed, N.Y, McGraw –Hill, 2003.

## أولاً: التشغيل الكامل للموارد المالية

يتم ذلك خلال قيام النظام المالي بتحويل الأموال القابلة للإقراض من الجهات التي تملكها (وحدات الفائض) إلى الجهات التي تطلبها (وحدات العجز) حتى تقوم باستخدامها في شراء السلع والخدمات أو في الاستثمار في المعدات والمنشآت؛

### ثانياً: الاستقرار النقدي

يجب على النظام المالي أن يضمن تناسقاً وتوازناً مستمراً بين عرض الأموال المتاحة للإقراض والطلب عليها، وبما يتناسب مع حاجات الاقتصاد والمجتمع؛

**وظائف النظام المالي:** حتى يمكن للنظام المالي من تحقيق أهدافه، فإنه يقوم بأداء الوظائف التالية:

- **وظيفة تعبئة الادخار:** ويمثل النظام المالي من خلال مؤسساته المختلفة قناة لتوجيه المدخرات لاستثمارها في الاقتصاد من خلال الأسهم و السندات وغيرها من الأصول المالية؛

- **وظيفة الثروة:** تتميز الأصول المالية التي يوفرها النظام المالي لكونها مخزناً مالياً للقيمة من حيث احتفاظها بقيمتها و انخفاض احتمال التعرض للتلف أو السرقة (بعكس الأصول الملموسة )

إضافة إلى سهولة تحويلها إلى سيولة وقت الحاجة إليها، و ذلك من خلال بيعها في الأسواق المالية؛

- **وظيفة السيولة:** يقوم النظام المالي بتوفير السيولة (النقد الجاهز للإنفاق) لحملة الأصول المالية الذين سبق وأن قاموا بتخزين ثرواتهم فيها لتوظيفها حتى لا يحجم أصحاب الثروات عن توظيفها في هذه الأصول، و إبقائها على شكل نقود أو و ودائع جارية دون أي عائد؛

- **وظيفة الائتمان:** يوفر النظام المالي للمؤسسات والوحدات الحكومية والوزارات فرصة الحصول على الائتمان من خلال إصدار الدين العام، أو الأذونات أو السندات، وغيرها وتقوم مؤسسات النظام المالي المختلفة (مثل المصارف وصناديق التقاعد والأسواق المالية) لتقديم الائتمان مقابل سعر فائدة؛

- **وظيفة المدفوعات:** وفي النظام المالي وسائل حديثة بدءاً بالأوراق النقدية (أوراق البنكنوت) مروراً بالشيكات وبطاقات الائتمان والحسابات الجارية، انتهاء ما يسمى بالنقود الإلكترونية، وما التجارة الإلكترونية ووسائل الدفع المعتمدة فيها إلا مثال على هذا النوع من التطور؛

- **وظيفة المخاطرة:** يقوم النظام المالي من خلال مؤسساته المتخصصة بالتأمين لتغطية الخسائر المحتملة عن طريق بيع وثائق تأمين يتمتع حاملوها بحماية ضد الخسائر المتوقعة يضاف إلى ذلك أن النظام المالي يوفر أدوات

## الفصل النظري: أساسيات حول النظام المالي الإسلامي، التمويل و الهندسة المالية الإسلامية ١

وأساليب مالية معينة للوقاية من مخاطر تقلبات الأسعار والفوائد مستقبلا، فبأدوات مثل الخيارات والمستقبلات، والمرححات، أصبح بإمكان تحقيق نوع من الاستقرار في التدفقات النقدية للإفراد والشركات في معزل عن تقلبات الأسعار والفوائد التي قد تنجم عن ظروف بيئية مختلفة سياسية كانت أو اقتصادية أو غيرها؛

-وظيفة سياسية: تلعب مؤسسات النظام المالي من أسواق مالية ومصارف وغيرها دورا أساسيا في توفير قناة أساسية تستطيع من خلالها الحكومات تنفيذ سياستها الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والحد من التضخم وتحفز النمو الاقتصادي المستدام والتشغيل الكامل للموارد الاقتصادية، ويقوم البنك المركزي - المسؤول عن السياسة النقدية- باستخدام أدوات للتأثير على أسعار الفوائد وعرض النقود لتحقيق الأهداف الرئيسة للنظام الاقتصادي؛

### الفرع الثالث: النظام المالي الإسلامي

#### أولا: تعريف النظام المالي الإسلامي

على الرغم من المقاربات التي تمت حول مفهوم النظام المالي الإسلامي لدى الباحثين المعاصرين والتطرق لبعض جوانبه أو تطبيقاته<sup>1</sup>، إلا أن الباحث لم يجد تعريفا محددًا للنظام المالي الإسلامي، بل وجد بان بعض الباحثين يتعرضون للمالية العامة للدولة الإسلامية، ويطلقون على ذلك مصطلح النظام المالي في الإسلام، كما أن بعضهم يشيرون إلى كل من النظام الاقتصادي الإسلامي، والنظام المالي الإسلامي والنظام المصرفي الإسلامي بشكل مترادف أو يقصدون به النظام المصرفي تحديدا إلا أن الباحث يرى وجوب الفصل النظري بين هذه الأنظمة وتحديد ترتيب كل منها بالنسبة لغيره فالنظام الاقتصادي هو النظام الكلي الذي ينبثق عنه النظام المالي، ويكون النظام المصرفي بدوره نظاما فرعيا من النظام المالي؛

بما أنه لا يوجد تعريف محدد مسبقا للنظام المالي التقليدي، ويبقى على الخصوصية الإسلامية لهذا النظام، وبذلك فإن النظام المالي الإسلامي هو " مجموعة من المؤسسات والقوانين و الأنظمة، والتقنيات التي يتم من خلالها خلق وتبادل الأصول المالية، ويتم من خلالها إنتاج و توزيع الخدمات المالية، وتخصيص الأموال بناء على العائد المتوقع للاستثمار، وذلك على ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، بهدف تحقيق التشغيل الأمثل للموارد الاقتصادية، وتحقيق الرفاهية"؛

<sup>1</sup>Obaidullah Mohammed, **Islamic Financial Services**, Islamic Economics Research Center, King Abdulaziz University, Jeddah, Saudi Arabia, 2005, p31.

## ثانيا: جذور النظام المالي الإسلامي

عرف المسلمون كثيرا من المعاملات المالية وطبقوها فيما بينهم، أو مع غيرهم، حيث كانوا يمارسون بعض الأعمال المصرفية المنفردة من خلال تعاطيهم للتجارة، مثل صرف العملة وتحويلها إضافة إلى بعض النشاطات الائتمانية<sup>1</sup>، كما عرف التعامل المالي والاستثماري من خلال صيغ مختلفة كالمضاربة، والمشاركة، والسلم، والمزارعة، والمساقات وغيرها؛

في عهد الخليفة الأموي عبد المالك بن مروان ثم إصدار "الدينار الإسلامي" بعد أن كان المسلمون يتعاملون بعملة الروم البيزنطيين، وتم حصر صك العملة وإصدار النقود بالدولة الإسلامية، كذلك تطرق الصحابة والتابعون والفقهاء للقضايا المالية في باب فقه المعاملات، بحيث نالت حظا وافرا من أبحاثهم ودراساتهم<sup>2</sup> على الرغم من الشواهد التي ذكرها، إلا أن التساؤل يدور حول عدم وجود مؤسسات مالية مستقلة تطبق النظام الإسلامي بحيث تلعب دورا تمويليا أكثر تقدما يفضي إلى تحولات جذرية في اقتصاديات المجتمعات الإسلامية؛

يتفق الباحث مع ما يذهب إليه مخاطر خطاب<sup>3</sup> من صعوبة الإجابة على هذا السؤال، بسبب نقص المعلومات عن تاريخ الاقتصاد الإسلامي للمجتمعات الإسلامية، وعدم خضوع المعروف منها للتحليل العلمي الدقيق، إلا أن هذا لا يمنع من تقديم بعض العناصر التي تساهم في الإجابة-نوجزها- على هذا السؤال منها:

- **الطبيعة الفقهية للعقود:** حيث كانت عقود الشركات في الفقه الإسلامي منظمة لتحكم علاقات مباشرة بين الشركاء في هذه الشركات، وكانت اغلب المذاهب لا تجيز وجود وسيط مالي مثل إجازة المضارب وهو الذي يأتي وسيطا بين العامل ورب المال في عقد المضاربة؛

- **أحكام الوديعة في الفقه الإسلامي:** التي لا تجيز للوديع (المودع لديه) التصرف بالوديعة

- **الاعتماد على العلاقات الشخصية والاجتماعية:** تساهم في الحد من تطور التعامل المالي بشكل مؤسسي منظم؛

إضافة لما سب فإن الظروف التي مرت على المسلمين بعد عهد الخلافة من حروب وفتن واضطرابات سياسية حالت أيضا دون نشوء نظام مالي إسلامي يمكن أن ينظر سياسية حالت أيضا دون نشوء نظام مالي إسلامي يمكن أن ينظر إليه كتجربة حية يمكن الرجوع إليها، أو مقارنة أي تجربة أخرى بها؛

<sup>1</sup> عبد الحميد البعلي، أدوات الاستثمار في المصارف الإسلامية، الملتقى الإسلامي بعنوان: تحديات العولمة للمصارف الإسلامية، تنظيم الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، 2001، ص56

<sup>2</sup> محمد عثمان شبير، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، الطبعة الرابعة، دار النفائس، عمان، 2001، ص42.

<sup>3</sup> مختار خطاب، قدرة الجهاز المصرفي على تمويل النمو والتوسع في النظامين الرأسمالي والإسلامي، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، مجلة فصلية محكمة تصدر عن جامعة الكويت، 1990، ص16

### ثالثاً: النظام المالي الإسلامي في العصر الحديث

في العصر الحديث، وخلال العقود الأربعة الأخيرة من القرن العشرين<sup>1</sup> بدأ يبرز من جديد مفهوم التمويل الإسلامي كردة فعل على التمويل الربوي الذي تقدمه المؤسسات المالية الغربية، أو مثيلتها العربية، والتي انتشرت بشكل كبير منذ بدايات القرن العشرين، كم أن تحسن مستوى الدخل وزيادة الثروة الناجمين عن الطفرة النفطية أدبا بدورها إلى دعم فكرة التمويل الإسلامي، وتوفير مصادر تمويل للمؤسسات المالية الإسلامية حديثة النشأة، بحيث لا تبقى ثروات الأمة ومقدرتها مرتحنة بيد المؤسسات المالية الغربية، وحتى توجه هذه الأمة نحو تحقيق التنمية وتحسين مستوى المعيشة في الأقطار الإسلامية، ورغم التخوفات الكثيرة من عدم نجاح فكرة التمويل الإسلامي، فإنه استمر في النمو والتوسع حتى بات ركنا مهما من أركان النظام المالي العالمي المعاصر؛

### الفرع الرابع: الخصائص العقائدية للنظام المالي الإسلامي

ينطلق النظام الاقتصادي الإسلامي من أسس عقائدية تبناها كأساس فكري يبين عليه نظرياته ومفاهيمه حول الحياة الاقتصادية للإنسان، وينطلق منها لحل المشكلة الاقتصادية من وجهة النظر الإسلامية، إن الأسس الفكرية والمبادئ العامة التي يقوم عليها النظام المالي الإسلامي، بما فيها الجزء المتعلق بالمصارف الإسلامية تتلخص فيما يلي:

#### أولاً: تحريم الفائدة<sup>2</sup>

ينظر في الاقتصاد الرأسمالي إلى النقود على أنها سلعة تباع وتشترى ويحدد سعرها (الفائدة) على أساس التوازن بين عرض النقود والطلب عليها عند البعض، أو بغرض الائتمان والطلب عليه عند البعض الآخر، وبالتالي فإن الفائدة تلعب الدور الأساسي في تخصيص الموارد وتوزيعها على الجهات التي تطلب التمويل، أما في النظام المالي الإسلامي فإن النقود بحد ذاتها لا تلد نقوداً بمجرد مرور الوقت فقط، وإنما يجب اقتران ذلك بالاستثمار، كما أن وظائف النقود في النظام المالي الإسلامي محددة لكونها وحدة للقياس أو معيار للقيمة، ووسيطاً للمبادلة ومستودع للثروة أو أداة لاحتزان القيم وقاعدة للمدفوعات المؤجلة وتسوية الديون والالتزامات، وبهذا فقد كانت

<sup>1</sup>Ali A. Mohammed, The Emerging Islamic Financial Architecture: The Way Ahead, The Fifth Harvard, p15

<sup>2</sup>Iqbal Zamir, **Islamic Financial Systems**, Finance and Development, 34(2),1997, p22

## الفصل النظري: أساسيات حول النظام المالي الإسلامي، التمويل و الهندسة المالية الإسلامية ١

نظرة الشريعة الإسلامية إلى الفائدة على أنها احد أنواع الربا (ربا النسيئة) المحرم بشكل قاطع في القرآن والسنة، وإجماع علماء المسلمين<sup>1</sup>؛

انطلاقاً من تحريم الإسلام للتعامل بالفائدة أخذاً و عطاءً، فإن القروض والودائع التي تحمل سعر فائدة أو أدوات الدين ذات العائد الثابت (قصير أو طويلة الأجل)، أو أي أداة مالية تستحق عائداً ثابتاً محدداً مسبقاً بشكل كلي أو جزئي (كأسهم الممتازة) سوف تكون محظورة بشكل مطلق في ظل النظام المالي الإسلامي<sup>2</sup>؛

### ثانياً: مبدأ الغنم بالغرم (المشاركة)

في النظام الرأسمالي يتم الحصول على الأموال لغايات الاستثمار، على أساس سعر الفائدة، بحيث يحصل المستثمر على هذه الأموال إما على شكل قروض مباشرة، أو سندات أو أذونات.. الخ، و يترتب على هذا أن يقوم المقترض بسداد قيمة القرض مع فوائد في وقت محدد بغض النظر عن نتائج أعماله، وبهذا فإن الفائدة تشكل عبئاً إضافياً على إدارة المشروع، أو تجعله في موقف حرج في حالة حدوث خسائر بالمقابل، فإن الممول يضمن عائداً ثابتاً ومسبق التحديد، وما عليه سوى انتظار الوقت لتحقيق هذا العائد؛

أدى تخصيص الأموال على أساس سعر الفائدة إلى توجيهها تلقائياً نحو المشاريع الكبيرة - ليس شرطاً أن تكون مشاريع كفأه- التي تستطيع أن توفر ضمانات أكبر وبالتالي تحصل على الأموال بسعر فائدة قليل نسبياً، أما المشاريع الصغيرة أو المنشأة حديثاً (ولو كانت ذات فعالية و كفاءة) فإنها -وبسبب عدم وجود ضمانات كافية مقارنة بالشركات الكبيرة- تكون مضطرة لدفع فوائد مرتفعة أو أنها تحرم من الحصول على الأموال فتبقى ضعيفة وصغيرة، يضاف إلى ذلك الآثار السلبية الأخرى للتمويل على أساس سعر الفائدة على التكوين الرأسمالي، واستقرار الأسواق المالية، وغيرها من الجوانب<sup>3</sup> (الغزالي 1990) كبديل للتمويل على أساس الفائدة الربوية، يأتي البديل الإسلامي وذلك بتوفير التمويل للمشاريع على أساس المشاركة بين رأس المال والعمل القائمة على مبدأ الغنم بالغرم باقتسام العائد سواء كان إيجابياً (ربحاً) أو سلبياً (خسارة) بالاتفاق بين مقدم التمويل و المستثمر؛

<sup>1</sup> محمد عمر شابرا، مرجع سابق، ص 19

<sup>2</sup> سيد سابق، فقه السنة، الطبعة الثانية، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1988، ص 11

<sup>3</sup> عبد الحميد الغزالي، الأرباح والفوائد المصرفية بين التحليل الاقتصادي والحكم الشرعي، الطبعة الأولى، مركز الاقتصاد الإسلامي، المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية، البحرين، 1990، ص 25



### ثالثاً: تحريم كنز المال

بعد الاطلاع على الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة إضافة إلى كتابات الباحثين والإسلاميين ذات العلاقة بكنز المال، فإن الباحث يستنتج بأن اكتناز المال يعني حجب المال عن المنفعة، أي حجز المال ومنعه من تحقيق المنافع التي يمكن أن تؤديها لصاحبه أو للمجتمع، وقد يشمل الاكتناز عملية حجز الأرباح وتدويرها في الشركات بشكل مبالغ فيه دون أن يكون هناك خطط لإعادة استثمارها وتشغيلها، وصورة مكتنز المال في التراث الإسلامي مرتبطة بالبخل والتقتير وعدم الإنفاق، وقد أشار القرآن لذلك من خلال الآية (التوبة 34)....

ويأخذ عدم الإنفاق عدة أوجه، فقد يكون عدم الإنفاق على الصدقات أو عدم أداء فريضة الزكاة، أو قد يكون - بتقدير الباحث - أي إنفاق ليس فيه معصية ومنه الإنفاق على الاستهلاك الشخصي، أو الإنفاق الاستثماري لغاية تحقيق الربح، ومن هنا تبرز الحكمة الاقتصادية من وراء تحريم كنز المال في أن كنز المال يحرم الاقتصاد من مصدر مهم من مصادر الاستثمار، وإعاقة إنشاء الكثير من المشاريع الاقتصادية التي يحتاجها المجتمع، وبالتالي تعميق الآثار السلبية لظاهري الفقر والبطالة، وتخفيض مستوى الرفاهية ؛

### رابعاً: توافق مصادر الأموال واستخداماتها مع الشريعة

بالنسبة لمصادر الأموال، التي يعتمد عليها في الحصول على التمويل يجب أن تحدد بتلك التي لا يشوبها الحرام من سرقة أو غش أو ربا..... الخ، والعمل، والهبة، والإرث..... وغيرها الكثير من مصادر التمويل المباحة شرعاً، وبتطبيق هذا على المؤسسات بحيث لا يكون في مصادر تمويلها ما ينطوي على عائد ثابت كالسندات و الأذونات والأسهم الممتازة؛

أما بالنسبة للاستخدامات الأموال وتوظيفها فيجب أن توزن هي أيضاً بمميزات الشريعة فلا توجه نحو استثمارات تنطوي على حرام، مثل المتاجرة بالخمور، أو لحم الخنزير، أو البنوك الربوية..... الخ، أو الاستثمار في أدوات دين ذات عائد ثابت، أو حتى بالنسبة للأوجه المباحة شرعاً فإن الباحث يرى وجوب أن تكون على أساس التوازن و الوسطية، فالقرآن الكريم يؤكد على ذلك من خلال الآية الكريمة "ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوماً محسوراً"، الإسراء الآية (15)، حيث يمكن ملاحظة تجلي القرآن الكريم في توضيح مفهوم الوسطية الإسلامية بالإنفاق دون تقتير أو تبذير، فالتقتير مذموم لأنه يحرم الإنسان في حالة من العوز و الفقر؛

### خامسا: تحريم المقامرة

ينطوي مفهوم المضاربة المستخدم في الأسواق المالية الحديثة على عملية المتاجرة بأصول مالية تدر دخلا، والاحتفاظ بها لحين بيعها، بحيث لا يكون هدف المضارب الاستثمار الفعلي في الشركات التي تصدر هذه الأصول<sup>1</sup>، وتكمن المشكلة في المضاربة المعتمدة في الأسواق المالية في تحولها إلى عملية مقامرة، حيث تحول نشاط البورصات من الاستثمار الحقيقي إلى عمليات صورية لا يتم فيها دفع ثمن الأصل المعني أو تسليمه، بل يتم انتهاز الفرصة الناجمة عن تغيرات الأسعار لتحقيق هامش ربح عن طريق تسوية المراكز المالية بين المتعاملين؛

جاءت أهمية تحريم المضاربة بمعنى المقامرة و العمليات المرتبطة به مثل التعامل بالهامش والبيع على المكشوف في النظام المالي الإسلامي لأنها تضر بهدف من الأهداف الأساسية للشريعة الإسلامية (مقاصد الشريعة) وهو حفظ المال، لان المضاربة تؤدي إلى خسائر كبيرة تضر بأموال المستثمرين في هذه الأسواق حتى ولو كانوا من غير المشاركين في هذه العملية، فعندما يشتري مستثمر ما سهما لإحدى الشركات بمبلغ كبير لا يعبر فعلا عن حجم وأداء الشركة فإنه يكون معرضا وبدرجة كبيرة للخسارة عندما يتم اكتشاف أمر هذا التضخم، فينخفض سعر السهم نسبة كبيرة جدا كذلك فإن حديث الرسول (صلى الله عليه و سلم) لا ضرر و لا ضرار<sup>2</sup> ينص صراحة على تحريم أي نشاط يؤدي إلى الإضرار بمصلحة المتعامل نفسه أو الإضرار بمصالح الغير؛

### سادسا: حرمة العقود<sup>3</sup>

يكتمل عقد الأسس الفكرية التي يقوم عليها النظام المالي الإسلامي بالتأكيد على جانب هام و حيوي في التعامل المالي من خلال توثيق الالتزام التعاقدية بين الأطراف المشاركة في الاستثمار و ذلك بالحض ( الخفض) على احترام العقود و اقتترانه بالإيمان و المؤمنين ، وتظهر الدلائل على ذلك في أكثر من آية من القرآن الكريم بما في ذلك قوله تعالى " يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود" ( المائدة الآية 1) ؛

### الفرع الخامس: أهداف النظام المالي ووظائفه

تلعب الأسس الفكرية التي يقوم عليها النظام المالي الإسلامي دورا هاما في توجيه مساره وترتيب أولوياته، وتحديد أهدافه الإستراتيجية "نظام مالي" له أهداف اقتصادية، و"إسلامي" ينطلق من أسس فكرية دينية توجهه وتقوده على ضوء معتقدات منبثقة من الشريعة الإسلامية؛

<sup>1</sup>كمال يوسف، المصرفية الإسلامية: الأزمة والمخرج، الطبعة الثانية، دار النشر للجامعات المصرية، القاهرة، 1996، 45

<sup>2</sup>سنن ابن ماجه، ج2، كتاب الأحكام، ص784، رقم الحديث 2341.

<sup>3</sup>Iqbal, Zamir, Op\_cit, p15

## الفصل النظري: أساسيات حول النظام المالي الإسلامي، التمويل و الهندسة المالية الإسلامية ١

فهذا النظام يهدف إلى استقرار قيمة النقود، بحيث تبقى وحدة حساب موثقة ووسيطا مقبولا للتبادل، ومخزنا للقيمة ثابتا ومستقرا، وتوليد مدخرات كافية واستغلالها بكفاءة، وإضافة لهذين الهدفين يوجد هدفين آخرين غير مباشرين هما الرفاهية الكاملة، من خلال العمالة الكاملة، والمعدل الأمثل للنمو، وتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية، وتوزيع منصف للدخل والثروة، ونرى عدم اختلاف النظام المالي الإسلامي عن النظام المالي الرأسمالي في هذه الأهداف، إلا أن ما يختلفان فيه هو الإطار والوسائل اللذين سيتم من خلالهما تحقيق هذه الأهداف، ففي النظام المالي الإسلامي سيكون تحقيق هذه الأهداف مجددا بالإطار الشريعة الإسلامية التي ترمي إلى أهداف أبعد لتشمل جوانب إنسانية وأخلاقية ؛

إن تحقيق أهداف النظام المالي في إطار إسلامي سينعكس على الوظائف التي سيتم من خلالها تحقيق هذه الأهداف، فالوظائف التقليدية للنظام المالي الرأسمالي كالدخار والثروة والسيولة التي تتغير في النظام الإسلامي من حيث هيكلها العام، ولكن الأدوات التي يتم من خلالها تنفيذ الوظائف ستخضع لعملية (تصفية شرعية) من الشوائب الوضعية التي تتعارض والشريعة الإسلامية فلا وجود للربا بكل أشكاله و أدواته، ولا تعامل بسلع وخدمات محرمة شرعا ولا تعامل بالمضاربة ؛

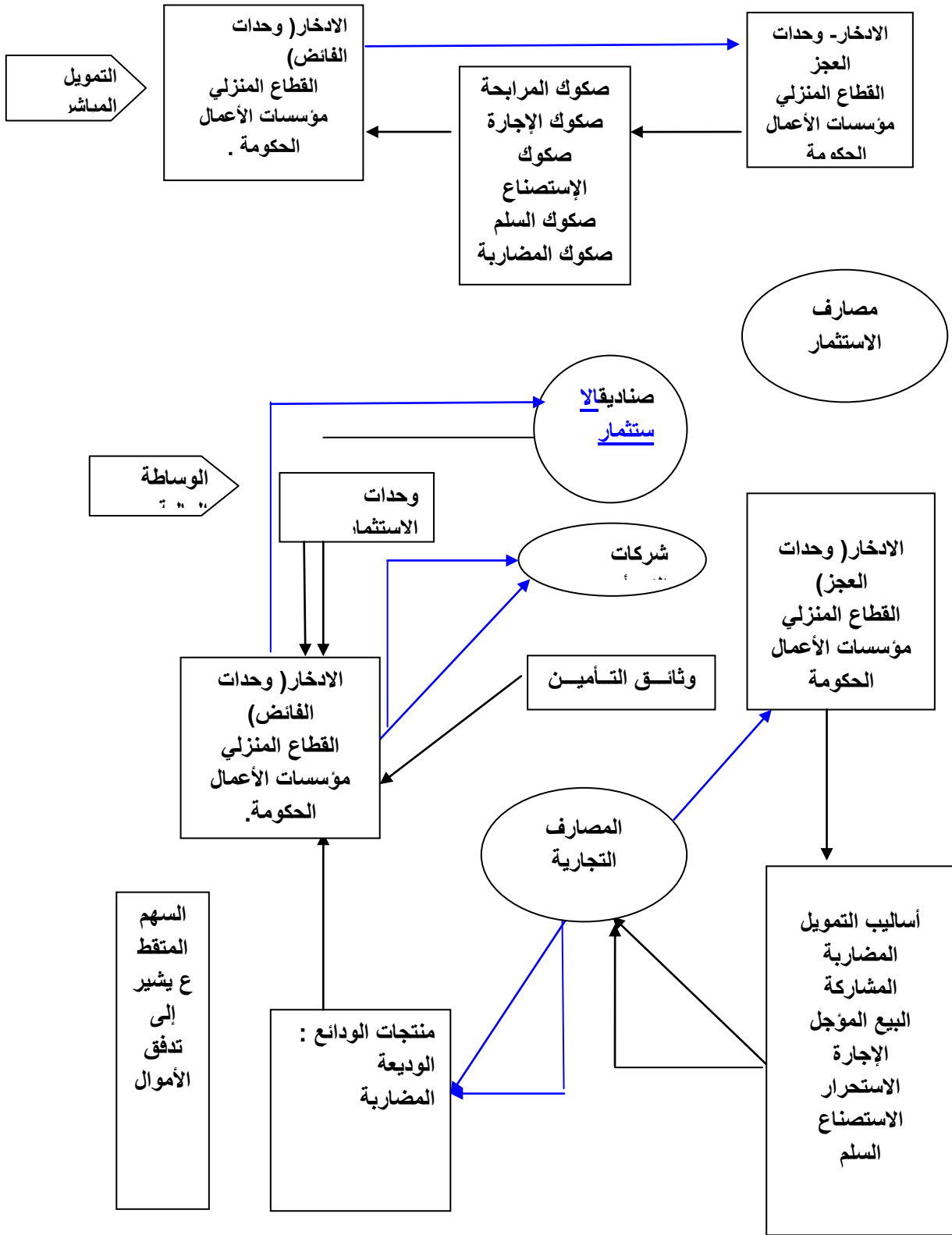
### الفرع السادس: مؤسسات النظام المالي الإسلامي

في سبيل تحقيق أهداف النظام المالي الإسلامي، والقيام بالوظائف المنوطة به، فإن الحاجة تنشأ إلى وجود أطر مؤسسية تعمل مع بعضها البعض في ظل هذا النظام، ولتخرج المؤسسات المالية المقترحة في ظل النظام المالي الإسلامي في هيكلها العام عن تلك الموجودة في النظام المالي تقليدي كالمصارف التجارية، وشركات التأمين، والأسواق المالية، والمصارف المركزية... إلخ، إلا أن ما سيتغير هو أدواتها وأساليب عملها؛

قد اقترح "ObaiduAllah" نموذجاً يبين أهم المؤسسات المالية والأدوات التي يمكن التعامل بها في تلك المؤسسات من خلال الوساطة المالية أو من خلال التمويل المباشر (انظر الشكل المرفق في نهاية البحث) على الرغم من شمول نموذج "ObaiduAllah" لأغلب المؤسسات والأدوات المالية في النظام المالي الإسلامي المقترح، لم يأخذ يتطرق للمؤسسات المحلية (المصرف المركزي) أو الدولية التي تشرف على أداء هذا النظام، وقبل ذلك كان "شابرا" قد طور تصوراً نظرياً لأهم المؤسسات التي ستكون النظام المالي الإسلامي<sup>1</sup> ؛

<sup>1</sup>Obaidullah Mohammed, Op\_cit, p12.

نموذج " عبيد الله " و نموذج "شابرا" مؤسسات النظام المالي الإسلامي .



بناءً على نموذج "عبيد الله" ونموذج "شابرا"، فإن أهم مؤسسات النظام المالي الإسلامي تتكون مما يلي<sup>1</sup>:

### أولاً: المصارف

إن وجود المصارف كمؤسسة وساطة مالية مصرفية هو ضرورة لا بد منها، لما لذلك من أهمية في تحقيق كثير من وظائف النظام المالي كالادخار، والائتمان، إضافة إلى انفرادها بعملية خلق النقود ذات الأهمية البالغة في الاقتصاد، وفيما يتعلق بواقع عمل المصارف التي تبني النظام المالي الإسلامي، فإن المصارف الإسلامية تتواجد جنباً إلى جنب مع المصارف التقليدية (الربوية) في ظل نظام مال تقليدي، سواءً في الدول الإسلامية، أو دول أخرى، ماعدا تلك التي تعمل في السودان، أو باكستان، أو إيران ذات النظم الاقتصادية الإسلامية المتكاملة؛

### ثانياً: شركات التأمين

في النظام المالي الإسلامي تقوم شركات لتأمين بنفس الدور التقليدي، غير أن طبيعة العلاقة بين المؤمن (أو المستأمنين) تكون مختلفة في شركات التأمين الإسلامية عنها في تلك التقليدية، فالقسط الذي يدفعه المستأمن (المؤمن) لا يدخل في ملك الشركة نهائياً بحيث لا يسترد منه شيء (كما في التأمين التقليدي) بل يعتبر في شركة التأمين الإسلامي مشتركاً مع غيره من المؤمن لهم لدى الشركة على أساس تعاوني "تكافلي"؛

### ثالثاً: الأسواق المالية

على الرغم من تداول الأدوات المالية الإسلامية في الأسواق المالية التقليدية، وظهور بعض المؤشرات الإسلامية في الأسواق المالية العالمية، إلا أن ذلك لم ينته إلى وجود سوق مالية إسلامية، مما أدى إلى إبقاء مدخرات العالم الإسلامي خارج البلدان الإسلامية، وتستفيد منها دول أخرى، كذلك الأمر بالنسبة لسوق النقد الإسلامي لإدارة السيولة الزائدة (خاصة في المصارف الإسلامية)، حيث لم يوجد مثل هذا السوق بشكل معروف، ويرى الباحث لذلك عدة أسباب منها عدم تطوير أدوات مالية إسلامية قصيرة الأجل، فالقروض الفورية، والليلية، واليومية، لا يمكن التعامل بها على أساس المشاركة في الربح لصعوبة تقديره لفترة قصيرة وعدم التعامل بالفائدة، يضاف لما سبق قلة عدد المصارف الإسلامية في البلد الواحد، وعدم التعاون فيما بينها، إضافة إلى انخفاض مستوى انفتاح المصارف الإسلامية في البلدان المختلفة على بعضها البعض؛

### رابعاً: المصرف المركزي

يقع المصرف المركزي على قمة هرم النظام المصرفي في أي بلد، حيث يلعب الدور الأساسي في تحقيق الاستقرار النقدي، وكبح التضخم، وحفز النمو، ويقوم بإصدار العملة، والعمل كوكيل مالي للحكومة في النظام

<sup>1</sup> محمد عمر شابرا، مرجع سابق، ص 14

المالي الإسلامي تبقى هذه الوظائف وتلك الأهداف مرتبطة بالبنك المركزي بشكلها العام، يضاف إليها وظائف تتعلق بتدريب العاملين في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، على الأقل في مرحلة التحول نحو النظام الإسلامي، كذلك يلعب المصرف المركزي دوراً هاماً في تطوير وتقوية الأسواق المالية الإسلامية وحل مشكلة السيولة للمصارف الإسلامية من خلال إصدار أدوات الدين الحكومية قصيرة الأجل لامتناس السيولة، أو شراء الأدوات المالية الاستثمارية قصيرة الأجل التي تصدرها المصارف الإسلامية عندما تحتاج إلى السيولة؛

### خامساً: مؤسسات مالية رديفة<sup>1</sup>

تكون المؤسسات السالفة الذكر الأركان المؤسسة الهامة للنظام المالي الإسلامي، إلا أن وجودها - على أهميته البالغة- يجب أن يدعم بمؤسسات مالية رديفة لتقدم الاستشارات المالية وإدارة الأموال والرقابة المالية، إضافة إلى المؤسسات المالية غير الربحية، ومن أهم هذه المؤسسات:

أ- **المؤسسات المالية غير المصرفية:** حيث تقدم هذه خدمات مثل إدارة الاستثمار للمدخرين والمستثمرين، كذلك يمكن أن تلعب هذه المؤسسات دوراً آخر كمؤسسات استثمار تدير صناديق استثمارية مختلفة على أساس الشريعة الإسلامية، بحيث تعمل إلى جانب المصارف في مساعدة المستثمرين على تحقيق التنوع اللازم في استثماراتهم للتقليل من مخاطر الاستثمار وتحقيق العوائد المجزية؛

ب- **شركات الاستشارات المالية:** حيث تستطيع تقديم خدماتها الاستشارية بخصوص دراسات الجدوى لمشاريع المشاركة والمضاربة المرشحة للاستثمار فيها، وذلك عن طريق قيام هذه المؤسسات بجمع المعلومات من السوق ومعالجتها وتقديمها لمن يطلبها مقابل أجر أو سعر؛

ج - **هيئة التأمين على الودائع المصرفية:** حيث يقوم أصحاب الحسابات الجارية بالتأمين ضد خسارة بعض وديعتهم أو كلها في حالات العسر أو الخسائر التي قد تتعرض لها المصارف؛

د- **مؤسسات ائتمان واستثمار غير ربحية:** وهي مؤسسات مالية مخصصة لتقديم الدعم المالي بالمشاركة مع أصحاب المشاريع الزراعية والصناعية، ودعم قطاع التصدير، وكذلك قد توجه لتمويل الإسكان الشخصي؛

من جانب آخر، وعلى المستوى الدولي فقد ظهر العديد من الأطر المؤسسية التي تعمل كمؤسسات مالية رديفة للمؤسسات المالية الإسلامية حول العالم، وذلك لتحقيق نوع من القبول العالمي للتمويل الإسلامي ومؤسساته، وتحقيق التناسق في الأساليب والأدوات المالية المستخدمة في المؤسسات المالية الإسلامية، إضافة إلى

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص15

## الفصل النظري: أساسيات حول النظام المالي الإسلامي، التمويل و الهندسة المالية الإسلامية ١

توحيد المعايير المحاسبية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، إضافة إلى الدور المأمول من هذه المؤسسات في خلق أسواق مالية إسلامية على مستوى العالم، ومن أهم هذه المؤسسات<sup>1</sup>:

هـ- **لمجلس العام للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية:** أنشئ هذه الإطار التنظيمي عام 2000 بهدف زيادة الشفافية ودعم الانضباط (أي الالتزام الشرعي) للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية المشاركة فيه، كما يوفر فرصة للمؤسسات المشتركة فيه لإرساء القواعد لفهم واستيعاب التمويل الإسلامي وتكامله مع النظام المالي العالمي؛

و- **هيئة الخدمات المالية الإسلامية:** وهي هيئة دولية عالمية بدأت أعمالها نهاية العام 2002، وهي تمارس دوراً هاماً في الرقابة والإشراف على المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، وذلك بهدف ضمان الكفاءة والاستقرار في عمل هذه المؤسسات، إضافة إلى دعم قدرة هذه المؤسسات على الاندماج في النظام المالي العالمي وتعزيز قدرتها التنافسية في عالم الصناعة المالية،

ع- **الوكالة الإسلامية الدولية للتقييم الائتماني:** نظراً لأهمية التقييم الخارجي في إمداد المعلومات عن نشاط الشركات للأطراف التي ترغب بشراء الأدوات المالية التي تصدرها، كان التفكير بإنشاء هذه المؤسسة لدعم البنية التحتية لسوق النقد الإسلامي؛

غ- **السوق المالي الإسلامي الدولي:** بالتعاون ما بين مجموعة من المصارف الإسلامية، فقد تم في العام 2001 التوقيع على إنشاء هذه المؤسسة الهامة، ويعود سبب ذلك إلى قدرتها على تمكين المصارف الإسلامية من تحقيق استخدام فعال للفوائض النقدية وتطوير أدوات للتعامل فيما بينها على ضوء أسس ومبادئ التمويل الإسلامي، وهي بهذا ستزيل عائقاً صعباً عن طريق المصارف الإسلامية (الذي يتمثل بمشكلة إدارة السيولة) وتساهم في تعظيم فعاليتها وربحيتها؛

ي- **منظمة التدقيق والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية:** وهي مؤسسة حديثة أنشئت عام 1992 بهدف توحيد المعايير المحاسبية المستخدمة في المؤسسات المالية الإسلامية في قياس نتائج الأعمال والإفصاح عنها في المصارف الإسلامية؛

<sup>1</sup>Ali, A. Mohammed, Op\_cit, p23

## الفرع السابع: مشكلات ومعوقات تحد من التوجه نحو تطبيق النظام المالي الإسلامي

تعرض النظام المالي الإسلامي مجموعة من المعوقات والمشاكل في التطبيق العملي، لم تجد بعضها طريقها إلى الحل بعد، ولا يرى الباحث ذلك بغريب على نظام يطبق حديثاً في ظل بيئة اعتادت التعامل بالنظام التقليدي منذ مئات السنين، حيث يلزم تعديل هنا وتصحيح هناك حتى يتم تكييف الأدوات والمؤسسات والأفراد مع هذا النظام وكيفية التعامل على أساسه. وفيما يلي استعراض لهذه المعوقات والمشكلات<sup>1</sup>:

- عدم وجود إطار تنظيمي وقانوني داعم للنظام المالي الإسلامي حيث أن التشريعات الضريبية، مثلاً تمنح الممول (طالب التمويل) بفائدة خصماً ضريبياً مميزة إضافية، وهذا ما لا يحصل عليه عند استخدام صيغ التمويل الإسلامية، كما أن السلطات الحكومية تُحصّل رسوم انتقال العقارات بشكل مزدوج في حالة التمويل العقاري.

- لا يوجد مركز مالي إسلامي منظم يعمل ضمن إطار الشريعة الإسلامية وذلك يحرم المؤسسات المالية والمصارف الإسلامية من وجود وسيط لتسوية الالتزامات المالية للتعاملات الدولية فيما بينها، كذلك يحرمها من تصريف فوائض أموالها في استثمارات قصيرة الأجل؛

- تتصف الأسواق الثانوية لرأس المال في الدول الإسلامية بكونها ضحلة (غير عميقة) وقليلة السيولة: فيما يتعلق بأسواق النقد وأدواتها، فأنها غير موجودة إسلامية كانت أو ربوية، وهذا يؤدي بدور ه إلى تراكم الأموال وتكديسها لدى المؤسسات المالية للحفاظ على مستوى آمن من السيولة وبالتالي عدم استخدامها، مما يؤثر على كفاءة هذه المؤسسات وقدرتها على تعظيم الثروة؛

- انخفاض مستوى التسويق والتعاون بين المصارف الإسلامية لإدارة رأس المال على صعيد البلد الواحد أو على الصعيد الدولي، إضافة إلى عدم الابتكار وضعف القدرة على التطوير في الأدوات المالية قصيرة الأجل التي يمكن أن تكون وسيلة لهذا التعاون؛

- يحتاج النظام المالي الإسلامي إلى تطوير أنظمة للمحاسبة والتدقيق تتواءم والطبيعة الخاصة لعمليات وأدوات وأصول المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، وذلك لتعزيز الثقة من خلال مزيد من الشفافية وإمكانية المراقبة على أعمال تلك المؤسسات من قبل الجهات الرقابية الحكومية والأهلية أو من قبل المساهمين، ولهذه المعايير أهمية بالغة ودور أساسي في تحقيق التكامل ما بين المؤسسات المالية الإسلامية، وتوفير بيئة مناسبة من القبول لها في المسرح المالي الدولي؛

- بسبب عدم وجود سلطة دينية ذات قرارات ملزمة، تلجأ المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية إلى تعيين لجان شرعية، بعضوية بعض علماء الشريعة لبيان رأي الدين وإصدار الفتاوى بخصوص تعاملات هذه المؤسسات

<sup>1</sup>Iqbal Zamir, Op\_cit, p13



## الفصل النظري: أساسيات حول النظام المالي الإسلامي، التمويل و الهندسة المالية الإسلامية ١

وأدواتها. وتختلف الآراء التي تبديها لجان الرقابة الشرعية من مؤسسة لأخرى ومن بلد لآخر بسبب اختلاف وتنوع المدارس الفقهية، فقد يوجد أسلوب مسموح للتعامل به أو أداة مالية معينة مباحة للتعامل في بلد ما، ولا نجد ذلك في بلد آخر، وحتى أن الأمر قد يختلف من مصرف لآخر في نفس البلد، وهذا يحرم مؤسسات النظام الإسلامي من وحدة الرأي الفقهي وإمكانية التنسيق والتعاون المحلي والدولي فيما بين هذه المؤسسات ؛

-هناك مشكلة قديمة حديثة برزت منذ نشأت المؤسسات المالية الإسلامية (المصارف بشكل خاص) تمثلت بعدم كفاية الكوادر البشرية المؤهلة فنياً وعلمياً وشرعياً للتعامل مع أدوات النظام المالي الإسلامي، وكيفية التعامل بها، فضلاً عن إمكانية إبداع أدوات وأساليب مالية شرعية حديثة إن عدم وجود الأعداد من الموظفين المحترفين ذوي الخلفية الشرعية (علماء والتزاماً) والخبرة المالية قد يحد من مقدرة المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية على تطوير نفسها وتحقيق النمو والازدهار؛

## المطلب الثاني: التمويل الإسلامي .

لقد شهد قطاع التمويل الإسلامي معدلات نمو هائلة في السنوات الأخيرة، حيث يتمتع بإمكانيات كبيرة ليصبح بديلا رئيسيا للاستثمارات التقليدية. فالظهور الحديث للتمويل الإسلامي بدأ منذ السبعينيات وزاد حجم سوقه بصورة ملحوظة، وهو يتراوح ما بين 800 بليون دولار إلى 1 تريليون دولار أميركي في الآونة الحالية، كما لأنه ينمو حاليا بمعدلات سريعة تتراوح ما بين 10-15% سنويا، و يقدر حجم السوق الدولي للصكوك الإسلامية حاليا بحوالي 80 بليون دولار حيث أنها نمت بمعدل يفوق خمس مرات في الفترة ما بين 2004 إلى 2007، ولكن إصدار هذه الصكوك تراجع لأقل معدلاته في السنوات الثلاثة الأخيرة خلال عام 2008 ليبلغ 8,15 بليون دولار فقط مقارنة مع 7,46 بليون دولار في عام 2007. وعلى الرغم من ذلك فإنه يمكن القول بأن التمويل الإسلامي يشكل مجرد نقطة في بحر القطاع المالي على مستوى العالم، ولكن إمكانياته واعددة ويحتاج الناس إلى فهم أن قطاع التمويل الإسلامي هو وسيلة لمزاولة الأعمال بما يتوافق مع أحكام الشريعة، فهو بديل أخلاقي لاستثمار يتمتع بالنزاهة، والمسؤولية الاجتماعية، إضافة إلى أنه وسيلة تساهم في تنوع محافظ المستثمرين، وسيتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى أهم جوانب التمويل الإسلامي وأهم مصادره؛

## الفرع الأول: ماهية التمويل الإسلامي

تلعب عملية التمويل دورا هاما في الحياة الاقتصادية، فهي الشريان الحيوي والقلب النابض الذي يمد القطاع الاقتصادي بمختلف وحداته و مؤسساته بالأموال اللازمة للقيام بعملية الاستثمار وتحقيق التنمية ودفع عجلة الاقتصاد نحو الأمام. حيث سيتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى مختلف المفاهيم الأساسية للتمويل بصفة عامة والتمويل الإسلامي بصفة خاصة؛

## أولا: مفهوم التمويل الإسلامي

لقد أعطى الاقتصاد الإسلامي أهمية بالغة لعمليات التمويل وتحقيق الاستثمار من خلال فرض الزكاة على الأموال سواء كانت عينية أو نقدية للتقليل من الاكتناز، وبالتالي عدم تعطيل الموارد والوسائل الخاصة بدفع وتيرة الاستثمار، وقبل التطرق إلى مفهوم التمويل الإسلامي سيتم التطرق إلى مختلف التعاريف حول التمويل<sup>1</sup>؛

## ثانيا: تعريف التمويل

<sup>1</sup> سليمان ناصر، تطور صيغ التمويل قصيرة الأجل للبنوك الإسلامية مع دراسة تطبيقية حول مجموعة من البنوك الإسلامية، جمعية التراث 1 للنشر، المطبعة العربية، غرداية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2002، ص 37

## الفصل الأول: أساسيات حول النظام المالي و الهندسة المالية الإسلامية.

**1- لغة:** التمويل مشتق من المال<sup>1</sup>، حيث يعرف المال بأنه ما يقتنى ويملك، من كل شيء سواء كان عينا أو منفعة، فهو الشيء الذي يحوزه الإنسان بالفعل حيث ينفرد به عما سواه، والملكية لغة تعني الاحتواء للشيء والقدرة على الاستبداد به أي التصرف فيه تصرفا يستقل به المالك دون غيره. أما الملكية اصطلاحا فهي حيازة الشيء حيازة تمكن الحائز من التصرف فيه والانتفاع به على وجه شرعي<sup>2</sup>؛

**2- اصطلاحا:** لقد تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم التمويل من وجهة النظر الاقتصادية ومنها<sup>3</sup>:

- عرفه عبد الفتاح حسن بأنه: "تدبير الأموال في المشروع؛

- "وعرفه عبد العزيز هيكل بأنه: "مجموع الأموال والتصرفات التي تمدنا بوسائل الدفع في أي وقت يكون هناك حاجة إليها، ويمكن أن يكون هذا التمويل قصير الأجل أو متوسط الأجل أو طويل الأجل"؛  
- وعرفه محمد عبد الحليم عمر بأنه: "نقل القدرة التمويلية من فئات الفئات المالي إلى فئات العجز المالي"<sup>2</sup>؛

### ثالثا: تعريف التمويل الإسلامي

بعد التطرق إلى مختلف التعاريف الخاصة بالتمويل بشكل عام سيتم التطرق إلى مفهوم التمويل من وجهة النظر الإسلامية وأهمها:

- عرفه منذر قحف بأنه: "تقديم ثروة، عينية أو نقدية، بقصد الاسترباح من مالها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية"<sup>4</sup>؛

- كما عرفه أحمد شعبان محمد علي بأنه: "تقديم الأموال العينية أو النقدية ممن يملكها أو موكل إليه (البنك الإسلامي) إلى فرد أو شركة (العميل) ليتصرف فيها ضمن أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية وذلك لهدف تحقيق عائد مباح شرعا بموجب عقود لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، مثل التمويل بالمضاربة والتمويل بالمشاركة، وبيع المراجحة وبيع السلم وبيع الإستصناع"<sup>5</sup>؛

- المؤسسات المالية الإسلامية هي تلك المؤسسات التي تستند في أهدافها وعملياتها على المبادئ القرآنية، وبالتالي فإن التمويل الإسلامي هو عبارة عن الأعمال المصرفية بدون فائدة أي استبعاد التعامل بكل من الربا

<sup>1</sup> عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي (دراسة تحليلية مقارنة)، دراسات في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، بدون سنة نشر، ص ص: 21-22.

<sup>2</sup> محمد عبد الحميد محمد فرحان، التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة (دراسة لأهم مصادر التمويل)، الأكاديمية العربية للعلاقات المالية والمصرفية، كلية العلوم المالية والمصرفية، قسم المصارف الإسلامية، ص 30.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 06

<sup>4</sup> منذر قحف، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، (تحليل فقهي و اقتصادي، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة الطبعة الثالثة، 2004، ص 12

<sup>5</sup> أحمد شعبان محمد علي، البنوك الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2010، ص 125.

## الفصل الأول: أساسيات حول النظام المالي و الهندسة المالية الإسلامية.

والغرر، والتعامل بالنشاطات المشروعة من أجل تحقيق العدالة والأهداف الأخلاقية والدينية الأخرى، كما أنه يتميز بصفتين أساسيتين هما فلسفة الاشتراك في الخطر أي المشاركة في الربح والخسارة، والسعي لترقية اقتصادية وتنمية اجتماعية<sup>1</sup>؛

- مفهوم الاستثمار أما الاستثمار المباح فهو " توظيف الأموال من قبل مالكيها في مجالات استثمارية معينة ضمن أحكام الشريعة الإسلامية بهدف تحقيق الأرباح، مثل الاستثمار في الأوراق المالية المباحة شرعا (الأسهم العادية والصكوك الإسلامية) أو شراء الأصول الثابتة بهدف تأجيرها أو إعادة بيعها"<sup>2</sup>؛

### رابعاً: أقسام التمويل

ينقسم التمويل إلى تصنيفات مختلفة من حيث الحجم أو الطبيعة أو المصدر، غير أن التصنيف الأكثر تداولاً هو التصنيف حسب المدة أو الأجل، حيث ينقسم إلى ثلاثة أنواع<sup>1</sup>:

**1- التمويل قصير الأجل:** لا تزيد مدته عن سنة ويتم بغرض تمويل النشاط الجاري للعملاء، سواء كان تجارياً، أو صناعياً، أو زراعياً، أو خدمياً؛

**2- التمويل متوسط الأجل:** مدته تزيد عن سنة، ويمكن أن تصل من ثلاث إلى خمس سنوات، ويستخدم هذا التمويل في غير الأغراض التي يستخدم فيها التمويل قصير الأجل، كتمويل شبه الأصول الثابتة، أو لمواجهة مصروفات رأسمالية؛

**3- التمويل طويل الأجل:** هذا النوع من التمويل يعنى باحتياجات المشروعات الكبيرة التي يستغرق تنفيذها زمناً طويلاً، بالقياس إلى التمويل قصير ومتوسط الأجل، وتكون مدته أكثر من خمسة سنوات؛

### الفرع الثاني: خصائص التمويل الإسلامي

تنبع خصائص التمويل الإسلامي من نظرة الإسلام إلى المال، وهي أن المال في الأساس هو مال الله وأن الإنسان ما هو إلا مستخلف على هذا المال على هذه الأرض ويجب عليه أن يسير بهذا المال وفقاً لأوامر الله ومقاصده من خلق هذا المال؛

<sup>1</sup>Ibrahim Warde, **Islamic Finance in the Global Economy**, Edinburgh University Press, Great Britain, 2000, p5.

<sup>2</sup>أحمد شعبان محمد علي، مرجع سابق، ص 125.

## أ: خصائص التمويل الإسلامي

يمكن استخلاص أهم خصائص التمويل الإسلامي فيما يلي<sup>1</sup>:

### أولاً: استبعاد التعامل بالربا أخذاً وعطاءً

تستند هذه الخاصية إلى القاعدة الإسلامية الخاصة بجرمة الربا وحرمة التعامل به وذلك في قوله عز وجل: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ (البقرة 275). و تعتبر هذه الخاصية من أهم الخصائص التي تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية فهي تمنع الظلم وتحد من تركيز الثروة وتحد من البطالة وتضمن حق الفقير في تنمية موارده ومواهبه وإبداعاته ؛

### ثانياً: توجيه المال نحو الاستثمار الحقيقي:

من أهم الخصائص التي تميز التمويل الإسلامي الاستثماري هو توجيه المال نحو الاستثمار الحقيقي الذي يهدف إلى امتزاج عناصر الإنتاج ببعضها البعض وبالتالي فإن أي ربح ينتج عن هذا الاستثمار يكون ربح حقيقي يظهر في زيادة عناصر الإنتاج، مما يبين قدرة مصادر التمويل الاستثماري الإسلامية على تنمية طاقات المجتمع وموارده وقدراته ؛

### ثالثاً: توجيه المال نحو الإنفاق المشروع

يجب أن يكون التمويل في مشاريع مباحة من وجهة نظر الشرع فلا ينفق على المشاريع المخالفة لمقاصد الشارع الحكيم والتي تؤدي إلى مفسدة الفرد والمجتمع ؛

### رابعاً: التركيز على توجيه سلوك الفرد نحو الأخلاق الفاضلة

من خصائص التمويل الإسلامي هي تربية روح الفرد على الأخلاق الفاضلة والصفات الحسنة فهو يربي فيه صفات الأمانة والثقة بالنفس والإخلاص والإلتقان في العمل مما يوفر فرص أكبر لنجاح المشروعات وبالتالي نجاح عملية التنمية ؛

### خامساً: التركيز على طاقات الفرد ومهاراته وإبداعاته

<sup>1</sup> محمد محمود المكاوي، أسس التمويل المصرفي الإسلامي بين المخاطرة وأساليب السيطرة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2009، ص 1920.

## الفصل الأول: أساسيات حول النظام المالي و الهندسة المالية الإسلامية.

إن من أهم خصائص التمويل الإسلامي تنمية طاقات الفرد والتركيز على حاجاته ومهاراته الريادية والإبداعية بحيث يكون التمويل الإسلامي قاعدة الانطلاق لهذه الطاقات والإبداعات التي يعول عليها في تقدم المجتمع ؛

### الفرع الثالث: أهداف التمويل الإسلامي

تهدف مؤسسات التمويل الإسلامية إلى تجميع الأموال وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد بموجب قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية، حيث تتمثل هذه الأهداف فيما يلي<sup>1</sup>:

#### أولاً: تحقيق منهج الله في جميع المعاملات المالية

تسعى مؤسسات التمويل الإسلامية إلى إيجاد بدائل للتمويل غير المتوافق مع الشريعة مثل القرض بفائدة سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات، على أساس المشاركة والمتاجرة وإسقاط الفائدة الربوية من كل عملياتها أخذاً وعطاءً، إضافة إلى أن الاقتصاد الإسلامي يبين مدى خطورة أن يتحكم البعض بأقوات الآخرين ونشر الفساد الاقتصادي بينهم من خلال الربا والمضاربات الوهمية وغيرها بتوجيه الاستثمار وتركيزه في دائرة إنتاج السلع والخدمات التي تشبع الحاجات السوية للإنسان المسلم ؛

#### ثانياً: تلبية طلبات فئة من المجتمع ترفض التعامل مع البنوك الكلاسيكية

الدين والثقافة الإسلامية هم السببان الرئيسيان لانتشار القطاع البنكي الإسلامي، فكثير من المسلمين يفضلون الاحتفاظ بأموالهم على أن يودعوها في بنوك ربوية ومنهم من يودع أمواله في البنوك الربوية لكنه يرفض الفوائد المترتبة عليها، و في المقابل العديد من الشباب المسلم يرغب في إنشاء مشاريع استثمارية وخلق فرص عمل ولكن عدم توفر موارد مالية مشروعة تحول دون ذلك، لهذا تسعى البنوك الإسلامية لتلبية جميع حاجات هذه الفئة من المعاملات البنكية وفق ما يتماشى والشريعة الإسلامية ؛

#### ثالثاً: تحقيق التنمية الاقتصادية

تقع عملية تمويل التنمية الاقتصادية وقيادتها على كاهل الجهاز المصرفي ومن ثم تتوقف قدرة الجهاز المصرفي على المساهمة في عملية التنمية على مدى قوته في جذب وتجميع الموارد المالية من الأفراد والمؤسسات ذات الفائض واستخدامها الاستخدام الأمثل وفق سلم أولويات متفق عليه، وعليه تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والتي يمكن اختصارها فيما يلي:

- تحقيق آمال وطموحات المساهمين والمستثمرين بقدر مناسب من الأرباح ؛

<sup>1</sup> فاطمة الزهرة عرابو فتيحة علالي، التمويل الإسلامي كبديل لتمويل التنمية في ظل الأزمة المالية العالمية، ملتقى دولي حول متطلبات التنمية في أعقاب إفراوات الأزمة المالية العالمية، جامعة بشار، يومي: 28-29 أبريل 2010، ص 1113.

## الفصل الأول: أساسيات حول النظام المالي و الهندسة المالية الإسلامية.

- جذب رؤوس الأموال والعمل على توظيفه بشكل فعال وفق الشريعة الإسلامية ؛
- تشجيع الأفراد على إنشاء مشاريع استثمارية تنموية في قطاعات إنتاجية مختلفة ؛
- تحقيق الانتشار الجغرافي والعمل على زيادة المتعاملين مع البنوك الإسلامية ؛
- القيام بمشاريع استثمارية حقيقية تحقق قيمة مضافة مما يضمن النمو الاقتصادي ؛
- تأسيس وبناء اقتصاديات إنتاج حقيقية تقود عملية التنمية ؛

### رابعاً: تحقيق التكافل الاجتماعي

يعتبر تحقيق الربح بالنسبة للبنوك الإسلامية حافزاً وليس هدفاً في حد ذاته، لأن الدافع الأساسي هو النهوض بالمجتمع ليجمع بين الأنشطة الاجتماعية، الاقتصادية والمالية في نفس الوقت، فالبنوك الإسلامية تهتم بتحقيق التنمية للمجتمعات وذلك من خلال<sup>1</sup>:

- عدم استغلال البشر لبعضهم البعض أو أن ينتهز أحدهم حاجة الآخر ليدخل معه في عملية الربا؛
- رعاية متطلبات ومصالح المجتمع من خلال الصدق في المعاملات واجتناب الغش والتدليس. ؛
- جعل الاقتراض لمساعدة المحتاجين دون زيادة على رأس المال بتقدم قروض حسنة و خدمة جمع وتوزيع الزكاة ؛
- المحافظة على القيم والأخلاق الإسلامية لضمان حياة طيبة كريمة للأمة المسلمة ؛
- تحكيم مبدأ احتياجات المجتمع و مصلحة الجماعة قبل النظر إلى العائد الذي يعود على الفرد ؛
- تصحيح وظيفة النقود في المجتمع كمصدر للدورة الإنتاجية واستمرارية دورة الحياة وليس أن تكون النقود سلعة بحد ذاتها أو كيان مستقل ينمو في معزل عن المجتمع ؛
- تنمية المال بالاعتماد على العمل وعدم حبسه عن التداول لأنه يؤدي إلى حبس المنفعة عن الناس ؛
- تحمل المخاطر والمساهمة في وضع حلول للمشاريع المتعثرة لأنه شريك في المشروع ؛
- توفير أنواع من التمويل التي تقدم للشركات الكبرى وهذا ما يساهم في توفير فرص العمل للأفراد أو توفير رأس مال صغير للأفراد لإنشاء مشاريع صغيرة تفيد المجتمع؛

### الفرع الرابع : البنوك الإسلامية .

أصبحت البنوك الإسلامية حقيقة واقعة ليس في حياة الأمة الإسلامية فحسب، بل في جميع بقاع وأصقاع العالم منتشرة في معظم دولها، حيث أصبحت هذه البنوك واقعا ملموسا فعلا تجاوز إطار التواجد إلى آفاق التفاعل والى أقطار الابتكار والتعامل بإيجابية مع مشكلات العصر التي يواجهها عالم اليوم، كما تعتبر البنوك الإسلامية كأحد

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص14

## الفصل الأول: أساسيات حول النظام المالي و الهندسة المالية الإسلامية.

أهم مصادر التمويل الإسلامي الأمر الذي يستدعي التطرق إلى مختلف مفاهيمها والإحاطة بخصائصها وأهدافها.؛

### أولاً: ماهية البنوك الإسلامية

في ظل متطلبات العصر أصبحت البنوك الإسلامية ضرورة اقتصادية حتمية لكل مجتمع إسلامي يرفض التعامل بالربا، ويرغب في تطبيق الشريعة الإسلامية وذلك بهدف تيسير التبادل والمعاملات وتيسير عملية الإنتاج وتعزيز طاقة رأس المال في إطار الشريعة الإسلامية<sup>1</sup>؛

### ثانياً: مفهوم البنوك الإسلامية

لقد تعددت التعاريف حول تحديد مفهوم البنك الإسلامي وذلك راجع لاختلاف زوايا النظر إلى البنوك الإسلامية من حيث تعدد وظائفها وأوجه النشاط التي تمارسها، ومن بين هذه التعاريف نذكر ما يلي :

- "إنها البنوك أو المؤسسات المالية التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى عدم التعامل بالفائدة أحذا وعطا<sup>2</sup>."

- "البنوك الإسلامية هي أجهزة مالية تستهدف التنمية وتعمل في إطار الشريعة الإسلامية، وتلتزم بكل القيم الأخلاقية التي جاءت بها الشرائع السماوية، وتسعى إلى تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع، وهي أجهزة تنمية اجتماعية مالية، من حيث أنها تقوم بما تقوم به البنوك من وظائف في تسيير المعاملات، وتنموية من حيث أنها تصنع نفسها في خدمة المجتمع، وتستهدف تحقيق التنمية فيه، وتقوم بتوظيف أموالها بأرشد السبل بما يحقق النفع للمجتمع أولاً وقبل كل شيء، واجتماعية من حيث أنها تقصد في عملها وممارستها إلى تدريب الأفراد على ترشيد الإنفاق وتدريبهم على الادخار، ومعاونتهم في تنمية أموالهم، مما يعود عليهم وعلى المجتمع بالنفع والمصلحة، هذا فضلاً على الإسهام في تحقيق التكافل بين أفراد المجتمع بالدعوة إلى أداء الزكاة وجمعها وإنفاقها في مصارفها الشرعية<sup>3</sup>؛"

<sup>1</sup> محمود حسين الوادي و حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2008، ص37

<sup>2</sup> فليح حسن خلف، البنوك الإسلامية، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد- الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص:92.

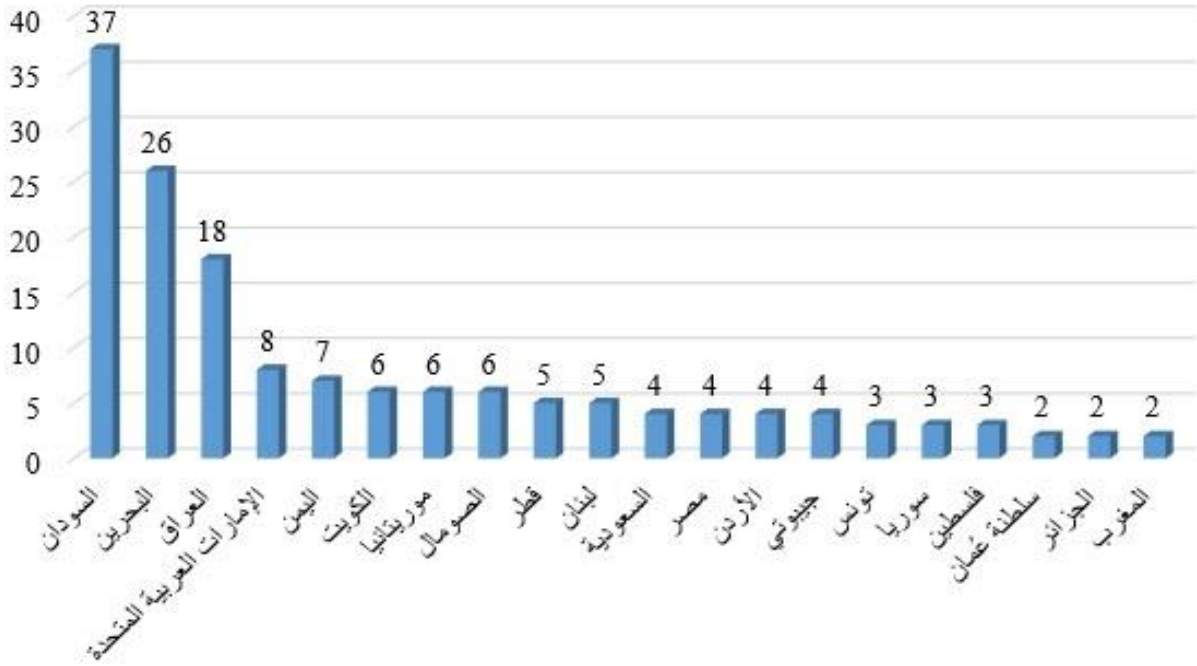
<sup>3</sup> مسدور فارس، التمويل الإسلامي من الفقه إلى تطبيق المعاصر لدى البنوك الإسلامية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2007، ص: 80



## الفصل الأول: أساسيات حول النظام المالي و الهندسة المالية الإسلامية.

وبالتالي فإن الأعمال المصرفية الإسلامية هي الأعمال التي يتم الالتزام فيها بالشريعة الإسلامية (القانون الإسلامي) تحت عقيدة رئيسية وهي منع التعامل بالفائدة أو الربا، و بصفة عامة هي أعمال مصرفية بدون فائدة<sup>1</sup>؛

رسم بياني 1: عدد المصارف الإسلامية في الدول العربية – 2017



المصدر: المصارف المركزية العربية. ملاحظة: تضم اللائحة المصارف العربية الإسلامية بالكامل بدون المصارف العربية التي تُدير نوافذ إسلامية.

### ثالثا: خصائص البنوك الإسلامية

من خلال المفاهيم السابقة يتضح أن البنوك الإسلامية تتسم بمجموعة من الخصائص والمتمثلة في<sup>2</sup>:

#### أ: استبعاد التعامل بالفائدة

إن أول صفة تميز البنك الإسلامي عن غيره من البنوك أنه لا يتعامل بالفائدة أخذا وعطاء، وهذه نتيجة طبيعية التقنيات التمويلية التي يطبقها من جهة، والقاعدة الشرعية التي بني على أساسها البنك الإسلامي من جهة ثانية، والتي تحرم قطعيا هذه الفوائد التي اعتادت البنوك التقليدية التعامل بها أخذا وعطاء، وبالإضافة إلى ذلك

<sup>1</sup>Islamic banking, A Guide for Small and Medium, sized Enterprises, International Trade Centre, Geneva, Switzerland, 2009, p5.

<sup>2</sup>بحثي زوليخة، الاقتصاد الإسلامي نظام بديل للنظام الرأسمالي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2009 - 2010، صص 89 90 .

## الفصل الأول: أساسيات حول النظام المالي و الهندسة المالية الإسلامية.

فالبنك الإسلامي بهذه الخاصية ينسجم مع غير من المؤسسات الإسلامية الأخرى، والتي تشكل في مجموعها نظاما إسلاميا متكاملا ؛

### ب: الالتزام بالحلال والحرام

إن أهم ما يتعين على البنك الإسلامي، هو الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع أعماله ومعاملاته، ومن أهم هذه القواعد الالتزام في معاملاته بالحلال والابتعاد عن المجالات المحرمة والمشكوك فيها ؛

ج- **المزاوجة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية:** البنك الإسلامي لا يربط بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية فقط، بل إنه يعد التنمية الاجتماعية أساسا لا تؤتي التنمية الاقتصادية ثمارها إلا بمراعاته، وهو بذلك يراعي الجانبين، ويعمل لصالح الجميع، فالبنك الإسلامي يجمع الزكاة ويتولى مهمة توزيعها وإيصالها إلى مستحقيها من الأصناف الثمانية التي حددها القرآن الكريم، كما أنه يحاول رفع المستوى المعيشي للمجتمع، من خلال سياسته الاستثمارية، ويفتح أبواب الرزق أمام الجميع، وذلك من خلال المشاريع والمؤسسات الاقتصادية التابعة له. والمؤسسات الاقتصادية التابعة له ؛

د- **التقليل من الاكتناز:** الحقائق الواقعة تذكر أن كثير من المسلمين يمتنعون عن إيداع أموالهم لدى المؤسسات المصرفية التقليدية، مما يجعلهم يكتنزون أموالهم حسب طرقهم الخاصة، وبالتالي تعتبر هذه الأموال الهامة - من حيث الحجم - عاطلة ولا تؤدي دورها التنموي من خلال تمويل المشاريع المختلفة، لذلك فإن البنك الإسلامي من خلال خاصيته الأولى الأساسية جعل هذه الأموال تخرج من دائرة اللانشاط إلى دائرة النشاط التمويلي ؛

و- **إحصاء نظام الزكاة:** البنوك الإسلامية تعمل على تنشيط هذه الأداة المالية، عن طريق إنشاء حسابات خاصة للزكاة لديها، وتشجيع المودعين والمستثمرين على دفع الزكاة الواجبة عليهم ؛

### رابعا: أهداف البنوك الإسلامية

من خلال ما تتميز به البنوك الإسلامية من خصائص تميزها عن غيرها البنوك التقليدية الأخرى يساعدها على تحقيق مجموعة الأهداف التي تسعى إليها، والتي سيتم التطرف إليها من خلال المطلب الموالي، حيث تتمثل هذه الأهداف فيما يلي<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص ص 96 98

## الفصل الأول: أساسيات حول النظام المالي و الهندسة المالية الإسلامية.

- تجميع أقصى قدر ممكن من الموارد المالية من خلال تجميع المدخرات الموجودة لدى الأفراد والجهات المختلفة في المجتمع، والانتفاع منها باستخدامها في تمويل النشاطات الاقتصادية مما يحقق نفعاً لأصحابها، ولبنك، ولمن يستخدمها، ومن ثم انتفاع المجتمع والاقتصاد ككل نتيجة لذلك، سواء كانت هذه المدخرات مرتبطة بعدم الاستخدام المؤقت لها لعدم الحاجة لمثل هذا الاستخدام من قبل أصحابها، أو تلك المرتبطة بعدم الاستخدام الدائم الذي يستمر لفترة طويلة، والذي يمثل اكتناز للموارد ومن ثم عدم الانتفاع منها، وخاصة تلك المدخرات التي لا تتجه إلى البنوك التقليدية بسبب تعاملها بالربا المحرم شرعاً، وبالذات منها المدخرات الصغيرة التي ترتبط بالشرائح الواسعة في المجتمع، والتي لا تهتم البنوك التقليدية بتجميعها، رغم أنها يمكن أن تكون مصدر لتجميع موارد مالية كبيرة ؛

- تحقيق ربح مناسب ومشروع من أعمالها ونشاطاتها، سواء للمساهمين، أو لأصحاب الحسابات أي المدخرين، أو المتعاملين معها من مستخدمي الموارد التمويلية التي توفرها لهم البنوك الإسلامية وبالصيغ المتعددة التي يتم فيها هذا التمويل، وبحيث لا تتم المغالاة في تحقيق الربح، أي أن يكون الربح معتدل ومقبول، وبالشكل الذي لا يحدث ضرراً بكافة الأطراف ذات الصلة بعمل هذه البنوك ونشاطاته ؛

- العمل على القيام بالنشاطات الاقتصادية، وإحداث التوسع فيها بما يضمن الإسهام في تطوير الاقتصاد، وبما يحقق تنميته انسجاماً مع مضامين ومقاصد الشريعة الإسلامية، ومن خلال الصيغ والأساليب والوسائل التي تتفق وذلك ؛

- تقديم الخدمات الاجتماعية والتي تسهم في خدمة المجتمع، وتطويره، وتلبية الاحتياجات الاجتماعية من خلال الإسهام في تمويل المشروعات والنشاطات التي تحقق النفع الاجتماعي العام، وخدمة أفرادها وبالذات المحتاجين منهم من خلال القروض الحسنة، والإسهام في المشروعات الاجتماعية الخيرية، وكذلك الإسهام بجمع أموال الزكاة وغيرها واستخدامها في الأوجه المخصصة لها وللمحتاجين إليها وبالشكل الذي يتطابق مع قواعد الشريعة الإسلامية ومقاصدها ؛

- العمل من أجل الوصول إلى تحقيق سلامة وقوة المركز المالي للبنك الإسلامي، بالشكل الذي يجعله قادراً على زيادة حصته في السوق المرتبط منها بزيادة قدرته على تجميع الموارد، واستخدامها، والتوسع في خدماته، بالشكل الذي يوفر نفعاً أكبر للمساهمين والمتعاملين، والمجتمع، والاقتصاد ككل ؛

## خامسا: مصادر الأموال في البنوك الإسلامية ومختلف نشاطاتها

حتى تتمكن البنوك الإسلامية من أداء دورها بكفاءة وفعالية، وتحقيق الأهداف التي تسعى إليها، يجب أن تتوفر على مصادر مالية متنوعة تساعد على القيام بمختلف نشاطاتها، حيث سيتم التطرق من خلال المطلب الموالي إلى مختلف مصادر الأموال في البنوك الإسلامية وكذا مختلف النشاطات التي تقوم بها ؛

### أ: مصادر الأموال في البنوك الإسلامية

تنقسم مصادر الأموال في البنوك الإسلامية إلى قسمين أساسيين وهما<sup>1</sup>:

#### أولاً: المصادر الداخلية

تشمل المصادر الداخلية للأموال في البنوك الإسلامية على حقوق المساهمين (رأس المال والاحتياطيات والأرباح المرحلة)، والمخصصات، وبعض المصادر الأخرى منها التمويل من المساهمين على ذمة زيادة رأس المال، والقروض الحسنة من المساهمين ؛

**1- حقوق المساهمين:** تتكون حقوق المساهمين من رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح المرحلة (في حالة تحققه) ؛

**أ- رأس المال:** يتمثل رأس المال في البنوك الإسلامية في الأموال المدفوعة من المؤسسين عند إنشائه مقابل القيمة الاسمية للأسهم المصدرة، أو مقابل زيادة رأس المال التي تلجأ إليها البنوك من أجل توفير مصادر تمويل داخلية ذات آجال طويلة، وعادة ما يستغرق جزء كبير من رأس المال في الأصول الثابتة مما لا يمكن الاستفادة منه بصورة كبيرة في التمويل ؛

**ب- الاحتياطيات:** وهي عبارة عن أرباح محتجزة من أعوام سابقة وتقتطع من نصيب المساهمين من أجل تدعيم وتقوية المركز المالي للبنك، حيث توجد عدة أنواع منها الاحتياطي القانوني والاحتياطي النظامي، وهي تعد مصدر من مصادر التمويل الذاتي أو الداخلي للبنك وتأخذ نفس الطبيعة الرأسمالية من حيث أهميتها في ضمان حقوق المودعين لدى البنك، ونظرا لحدثة نشأة بعض البنوك الإسلامية فمازالت الاحتياطيات تمثل نسبة محدودة بالمقارنة بحجم الودائع في بعض البنوك الإسلامية ؛

**ج- الأرباح المرحلة:** تمثل أرباح محتجزة يتم ترحيلها للسنوات المالية التالية بناء على قرار من مجلس الإدارة، وذلك لأغراض مالية واقتصادية؛

<sup>1</sup> مصادر الأموال في المصارف الإسلامية www.bltagi.com تاريخ 2020/06/23، 13:09

## الفصل الأول: أساسيات حول النظام المالي و الهندسة المالية الإسلامية.

**2- المخصصات:** يعرف المخصص بأنه أي مبلغ يخصم أو يحتجز من أجل استهلاك أو تحديد أو مقابلة النقص في قيمة الأصول أو من أجل مقابلة التزامات معلومة لا يمكن تحديد قيمتها بدقة تامة، والمخصص عبئ يجب تحميله على الإيراد سواء تحققت الأرباح أم لا، وتمثل المخصصات مصدرا من مصادر التمويل الذاتي للبنوك الإسلامية وذلك خلال فترة تكوين المخصص حتى الفترة التي يستخدم فيها في الغرض الذي أنشئ من أجله وخاصة المخصصات ذات الصفة التمويلية مثل مخصص استهلاك الأصول الثابتة، ويجب أن يؤخذ في الاعتبار استثمار تلك المخصصات في الاستثمارات متوسطة وطويلة الأجل ؛

**3- الموارد الأخرى:** هناك موارد أخرى تتاح لدى البنوك الإسلامية مثل القروض الحسنة من المساهمين، والتأمين المودع من قبل العملاء كغطاء اعتماد مستندي أو غطاء خطابات الضمان، وقيمة تأمين الخزائن الحديدية المؤجرة. تعد المصادر الداخلية للأموال في البنوك الإسلامية مصادر طويلة الأجل وذلك في حالة ما إذا كانت نسبتها بالمقارنة للمصادر الخارجية كبيرة، حيث يمكن استثمارها في المشروعات طويلة الأجل، أما في حالة ما إذا ما كانت تمثل نسبة ضئيلة فلا يمكن استثمارها ؛

### ثانيا: المصادر الخارجية

تشتمل المصادر الخارجية للأموال في البنوك الإسلامية على الودائع المختلفة منها الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية)، الودائع الادخارية (حسابات التوفير)، وودائع الاستثمار (حسابات الاستثمار)، دفاتر الادخار الإسلامية، صكوك الاستثمار، القروض الحسنة من المؤسسات المالية الإسلامية؛

**1- الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية):** تعرف الوديعة تحت الطلب بأنها النقود التي يعهد بها الأفراد أو الهيئات إلى البنك على أن يتعهد هذا الأخير بردها إليهم عند الطلب، والحسابات الجارية بهذه السمة لا يمكن الاعتماد عليها في التوظيفات طويلة الأجل، وأما استخدامها في الأجل القصير فيتم في حرص شديد وحذر بالغ، ويتم ذلك بعد أن تقوم إدارة البنك بتقدير معدلات السحب اليومية، ودراسة العوامل المؤثرة فيها بدقة، مع الأخذ في الحسبان نسبة السيولة لدى البنوك المركزية ومؤسسات النقد ؛

وتعد الأرباح المتحققة عن طريق تشغيل هذه الأموال من حق المساهمين وليس من حق أصحاب الودائع نظرا لأن البنك ضامن لرد هذه الودائع ولا يتحمل المتعامل أي مخاطر نتيجة لتشغيل واستثمار تلك الأموال وذلك تطبيقا للقاعدة الشرعية (الخارج بضمان) ؛

وتمثل الحسابات الجارية مصدرا من مصادر تحقيق الأرباح في البنوك الإسلامية في حالة ما إذا كانت تمثل نسبة كبيرة من إجمالي الودائع نظرا لأنها ودائع غير مكلفة ؛

## الفصل الأول: أساسيات حول النظام المالي و الهندسة المالية الإسلامية.

2- **الودائع الادخارية(حسابات التوفير):** تعد الودائع الادخارية أحد أنواع الودائع لدى البنوك الإسلامية، وهي تنقسم إلى قسمين هما:

أ- **حساب الادخار مع التفويض بالاستثمار:** ويستحق هذا الحساب نصيبا من الربح وبحسب العائد من الربح أو الخسارة على أقل رصيد شهري، ويحق للمتعامل الإيداع أو السحب في أي وقت شاء ؛  
ب- **حساب الادخار دون التفويض بالاستثمار:** وهذا النوع لا يستحق ربحا ويكون حكمه حكم الحساب الجاري ؛

3- **ودائع الاستثمار (حسابات الاستثمار):** وهي الأموال التي يودعها أصحابها لدى البنوك الإسلامية بغرض الحصول على عائد، نتيجة قيام البنك الإسلامي باستثمارها، وتخضع هذه الأموال للقاعدة الشرعية (الغنم بالغرم)، وتعد أهم مصدر من مصادر الأموال في البنوك الإسلامية وتبلغ نسبتها في بعض البنوك الإسلامية حوالي 8,29% من إجمالي مصادر الأموال، وتأخذ صورة عقد مضاربة بين المودعين وبين البنوك الإسلامية، وتنقسم ودايع الاستثمار إلى نوعين:

أ- **النوع الأول:** الإيداع مع التفويض، بمعنى أن يكون للبنك الحق في استثمار المبلغ المودع في أي مشروع من مشروعات البنك محليا أو خارجيا، وهذا النوع يكون لآجال مختلفة: 3، 6، 9، 12، 24 شهرا وهذه المدة قابلة للتجديد، وهذا النوع من الإيداع مطبق في بعض البنوك الإسلامية ويقوم على أساس عقد المضاربة المطلقة، وقد ألزمت بعض البنوك الإسلامية المودع ألا يسحب الوديعة أو جزء منها إلا بعد انقضاء المدة المحددة للوديعة، وإلا فقد العائد على الجزء المسحوب من الوديعة ؛

ب- **النوع الثاني:** الإيداع بدون تفويض، بمعنى أن يختار المودع مشروعا من مشروعات البنك الإسلامي وتستثمر فيه أمواله، وله أن يحدد مدة الوديعة أو لا يحددها، وهذا النوع من الإيداع مطبق في بعض البنوك الإسلامية حيث يقوم على أساس عقد المضاربة المقيدة. ويجب في كلا النوعين من الودائع أن تحدد نسبة الربح مقدما في عقد المضاربة (مطلقة / مقيدة )، لأن ذلك هو ما تقتضيه أحكام المضاربة وإلا فسد العقد لجهالة الربح؛

4- **صكوك الاستثمار:** تعد صكوك الاستثمار أحد مصادر الأموال بالبنوك الإسلامية، وهي البديل الشرعي لشهادات الاستثمار والسندات، و تعد تطبيقا لصيغة عقد المضاربة، حيث أن المال من طرف أصحاب الصكوك والعمل من طرف آخر (البنك)، وتحكم قاعدة (الغنم بالغرم) في توزيع الأرباح، وتأخذ صكوك الاستثمار الأشكال التالية:

## الفصل الأول: أساسيات حول النظام المالي و الهندسة المالية الإسلامية.

**أ- صكوك الاستثمار المخصصة لمشروع محدد:** يحكم هذه الصكوك أيضا عقد المضاربة المقيدة، حيث يقوم البنك باختيار أحد الأنشطة سواء كانت أنشطة تجارية أو عقارية أو صناعية أو زراعية، ثم يقوم بإصدار صكوك استثمار لهذه الأنشطة ويطرحها للاكتتاب العام، ويتم تحديد مدة الصك بين سنة إلى ثلاث سنوات وذلك طبقا لنوع النشاط، ويتم توزيع جزء من العائد تحت الحساب كل ثلاثة أو ستة أشهر، وتتم التسوية سنويا طبقا لما يظهره المركز المالي السنوي لهذا النشاط، ويحصل البنك على جزء من الأرباح مقابل الإدارة تحدد نسبته مسبقا في الصك ؛

**ب- صك الاستثمار العام:** يحكم هذا الصك عقد المضاربة المطلقة، ويعد هذا الصك أحد أدوات الادخار الإسلامية، حيث يقوم البنك الإسلامي، بإصدار هذه الصكوك محددة المدة وغير محددة لنوع النشاط، وتطرح هذه الصكوك للاكتتاب العام، و يستحق الصك عائد كل ثلاثة أشهر كجزء من الأرباح تحت حساب التسوية النهائية في نهاية العام وطبقا لما يظهره المركز المالي للبنك، ويحصل البنك على جزء من الأرباح مقابل الإدارة تحدد نسبته مقدما في الصك ؛

**5- دفاتر الادخار الاستثمارية:** تعد دفاتر الادخار الإسلامية أحد أنواع الودائع الادخارية بالبنوك الإسلامية، ويمكن السحب والإيداع بهذه الدفاتر في أي وقت، وهذا النوع من الدفاتر مطبق في بعض البنوك الإسلامية، ويتم صرف العائد لهذه الدفاتر سنويا وفقا لنتائج النشاط الفعلي للبنك، ويمكن أن يتم صرف عائد ربع سنوي تحت حساب العائد، وعلى أن تتم التسوية في نهاية العام ؛

**6- ودائع المؤسسات المالية الإسلامية:** انطلاقا من مبدأ التعاون بين البنوك الإسلامية، تقوم بعض البنوك الإسلامية التي لديها فائض في الأموال، بإيداع تلك الأموال في البنوك الإسلامية التي تعاني من عجز في السيولة النقدية، إما في صورة ودائع استثمار تأخذ عنها عائد، أو في صورة ودائع جارية لا يستحق عنها عائد ؛

**1-2-7 صكوك المقارضة المشتركة أو المخصصة:** تعد صكوك المقارضة المشتركة أو المخصصة من مصادر الأموال الخارجية للبنوك الإسلامية وهي ناتج البحث الذي قام به رجال المال والاقتصاد بالبنك الإسلامي الأردني حول تمويل البنك للمشروعات العامة بما لا يتعارض وأحكام الشريعة الإسلامية، وتوصلوا إلى أن يقوم البنك الإسلامي بالأردن بإصدار صكوك مقارضة على نوعين وهما:

**أ- صكوك المقارضة المشتركة:** وهي صكوك يصدرها البنك بفئات معينة ويطرحها في الأسواق للاكتتاب ومن حصيلة هذه الصكوك يقوم البنك بتمويل الاستثمارات التي يراها، كما يباشر عملياته المصرفية على اختلاف أنواعها، ومن صافي الأرباح مجتمعة يخصص البنك جزء منها لتوزيعه على أصحاب الصكوك ويوزعه عليهم بنسبة

## الفصل الأول: أساسيات حول النظام المالي و الهندسة المالية الإسلامية.

قيمة ما يملكه كل منهم من صكوك وبذلك تختلف قيمة ما يوزع عليهم من سنة لأخرى تبعاً لما يحققه البنك من عملياته مجتمعة من أرباح وبالتالي تنفى شبهه التحريم، وتعد هذه الصكوك أحد المصادر الخارجية لجذب مدخرات جديدة وخاصة صغار المدخرين مما يوفر قدراً من السيولة لدى البنوك الإسلامية ؛

**ب- صكوك المقارضة المخصصة:** ويختلف هذا النوع عن النوع الأول في أن البنك يقوم بدراسة عدة مشروعات ويقوم بتمويل ما يقع عليه اختياره عن طريق طرح صكوك لكل مشروع على حدة، ويقوم أصحاب المدخرات بالاكتماب في هذه المشروعات كل حسب اختياره، حيث يعد صاحب الصك في مشروع معين شريكاً فيه بقدر ما يملكه، ويعد البنك في هذه الحالة وكيلًا عن أصحاب الصكوك في كل ما يتصل بإدارة المشروع ومراقبة أعماله وتوزيع أرباحه وهذا النوع من الصكوك يحقق فرصة للمدخرين في اختيار المشروع الذي يرغبون في الاكتماب فيه ؛

**8- شهادات الإيداع:** تعد شهادات الإيداع أحد مصادر الأموال متوسطة الأجل بالبنوك الإسلامية، ويتم إصدار تلك الشهادات بفئات مختلفة لتناسب كافة مستويات دخول المودعين وتتراوح مدة الشهادة من سنة إلى ثلاثة سنوات، وتستخدم أموال تلك الشهادات في تمويل مشروعات متوسطة الأجل ويتم توزيع نسبة عائد شهري تحت حساب التسوية النهائية أو يتم توزيع العائد في نهاية الفترة؛

**9- صناديق الاستثمار:** تعد صناديق الاستثمار أحد مصادر الأموال في البنوك الإسلامية، حيث تمثل أوعية استثمارية تلبي احتياجات ومتطلبات المودعين من استثمار أموالهم وفق المجالات التي تناسبهم سواء الداخلية منها أو الخارجية بما يحقق لهم عوائد مجزية، ويقوم البنك باختيار أحد مجالات الاستثمار المحلية أو الدولية وينشأ لهذا الغرض صندوق يطرحه للاكتماب العام على المستثمرين، ويقوم البنك بأخذ نسبة شائعة في الربح مقابل إدارته للصندوق وعادة ما يتم توكيل أحد الجهات المختصة بهذا النشاط بإدارة الصندوق مقابل مبلغ معين؛

### سادساً: نشاطات البنوك الإسلامية

لقد تعددت نشاطات البنوك الإسلامية لتتجاوز النشاطات التقليدية للبنوك، الأمر الذي يجعل رسالته في المجتمع تأخذ أشكالاً كثيرة تجعل منه عنواناً للنشاط الخدمي والاجتماعي والاستثماري، إضافة إلى نشاطه التقليدي، ويمكن حصر مختلف نشاطاته فيما يلي<sup>1</sup>:

<sup>1</sup>فاضل مرشد حمدان محمود ، المعالجة الضريبية لعمليات المصارف الإسلامية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في المنازعات الضريبية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2005، ص ص 33 35 .



## الفصل الأول: أساسيات حول النظام المالي و الهندسة المالية الإسلامية.

- تجميع الأموال من المودعين في شكل حسابات جارية أو ودائع استثمارية لإعادة استثمارها بهدف تحقيق الربح على أساس المضاربة الشرعية ؛

- تقديم الخدمات المصرفية التقليدية التي لا تنطوي على ائتمان مقابل عمولة معقولة شريطة عدم المغالاة ومنها:  
-فتح الحسابات الجارية الدائنة للمعتمدين وهي الحسابات التي لا تشارك في أرباح البنك أو تتحمل مخاطر الاستثمار ويكون للمعتمد الحق في السحب متى يشاء في حدود رصيده ويمكن باتفاق مع البنك أن يسحب أكثر من رصيده لحدود معينة (سحب على المكشوف) (دون أن يكون لهذه الميزة فائدة أو بدل مصاريف بل تعتبر قرضا حسنا؛

-إصدار أو استلام الحوالات مقابل أجر؛

-بيع أو شراء أو تحويل العملات المختلفة ؛

-إصدار خطاب الضمان وهو تعهد كتابي من البنك للمعتمد بدفع مبلغ للمستفيد على سبيل الكفالة لتأكيد جدية المعتمد للعطاء، ويكون خطاب الضمان حسب التغطية، إما تغطية كاملة أو جزئية وحسب الغرض منه إما خطاب ضمان ابتدائي أو نهائي وحسب التقييد إما خطاب مشروط أو غير مشروط ؛

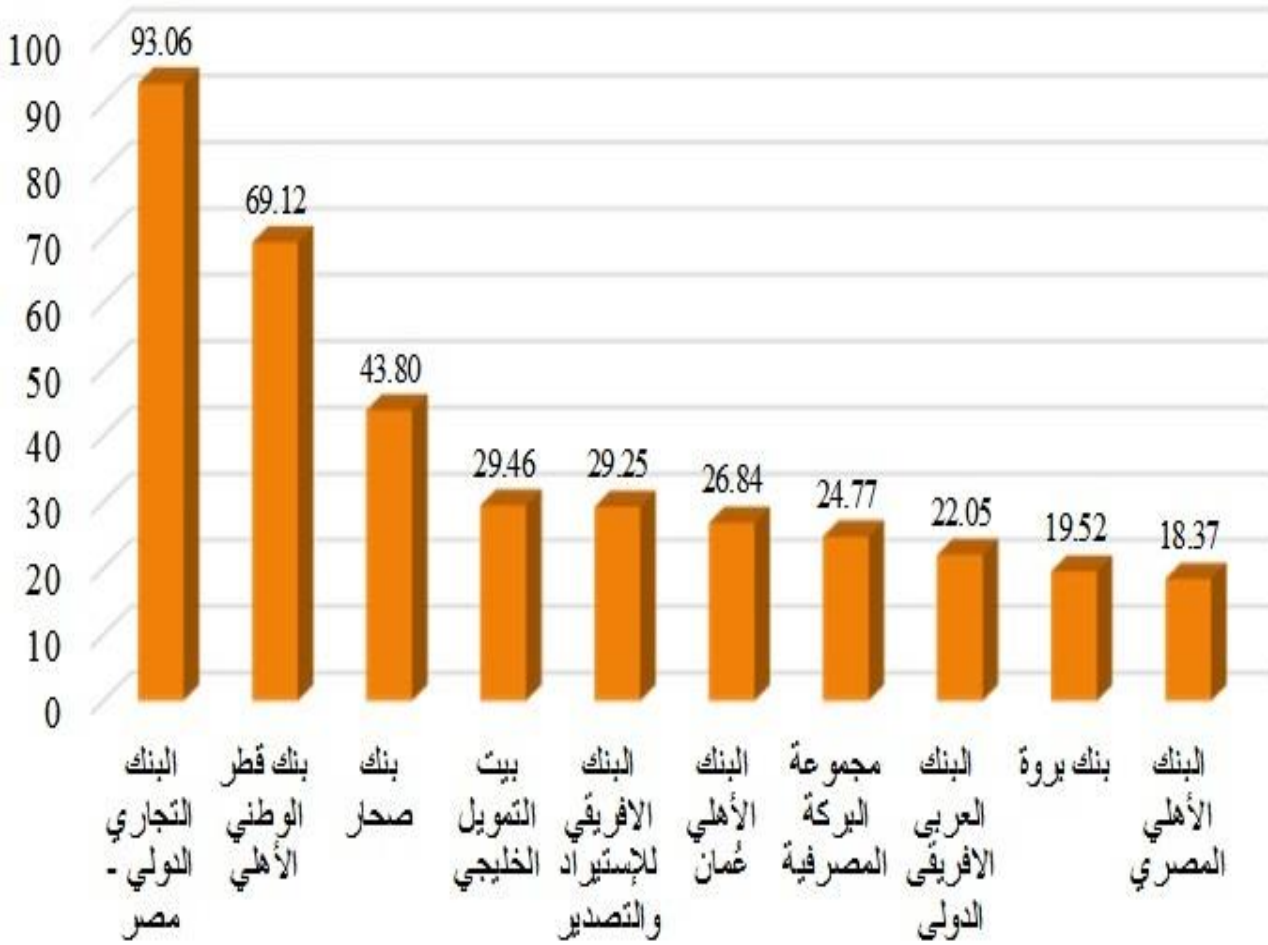
-فتح الاعتمادات المستندية وهنا يحل البنك الإسلامي محل المستورد (المشترى) في سداد ثمن البضاعة للبائع بمجرد شحنه البضاعة المطابقة للمواصفات مقابل عمولة يتقاضاها البنك لقاء الخدمة، من فاتح الاعتماد وهنا يشترط لإجازة فتح الاعتماد المستندي من قبل البنك الإسلامي أن تكون السلع المستوردة غير محرمة ؛

- حفظ الأوراق التجارية والمالية مثل الكمبيالات أو وثائق الملكية للعقارات وغيرها مقابل عمولة أو أجر معين لقاء هذه الخدمة ؛

- النشاط الاستثماري وهنا يقوم البنك الإسلامي بتوظيف الأموال المتاحة له من حسابات الاستثمار في نشاطات استثمارية عديدة منها المراجعة، المشاركة الإستصناع إلى غير ذلك ؛

-تقديم الخدمات الاجتماعية وهذه المسائل لا توجد في البنوك الأخرى، وتتميز بها البنوك الإسلامية، ولهذا يعتبر البنك الإسلامي أحد الدعائم الرئيسية لتطبيق قاعدة التكافل الاجتماعي ؛

رسم بياني 1: أول 10 مصارف عربية من حيث نمو رأس المال الأساسي – 2017



المصدر: مجلة The Banker، أكتوبر/نشرين الأول 2018.

الفرع السادس: شركات التأمين .

لشركات التأمين دور هام في المجتمعات الحديثة، من خلال سعيها لحماية الأفراد والممتلكات من مختلف المخاطر التي تحيط بهم، كما أنها تعتبر مصدرا مهما من مصادر التمويل، ومن بين هذه المؤسسات شركات التأمين الإسلامي التي تلعب بدورها دورا مهما في المجتمعات الإسلامية من خلال ما توفره من خدمات تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية ؛

أولاً: ماهية التأمين

يعتبر التأمين من أدوات مواجهة المخاطر، كونه يعمل على حفظ رؤوس الأموال ويمكن توضيح ذلك من المنتجة والمساعدة على إعادة تكوينها في حالة تعرضها للتلف<sup>1</sup>، خلال التعرف إلى مختلف المفاهيم الخاصة بالتأمين والأهمية التي يلعبها في المجتمع من خلال التطرق إلى المطلب الموالي ؛

تعريف التأمين

1- لغة: التأمين لغة السلامة والاطمئنان، وهو من مصدر أمن<sup>2</sup> ؛

2- إصطلاحاً: يعرف التأمين على أنه وسيلة لتعويض الفرد عن الخسارة المالية التي تحل به نتيجة لوقوع خطر معين، وذلك بوساطة توزيع هذه الخسارة على مجموعة كبيرة من الأفراد يكونوا جميعهم معرضين لهذا الخطر، كما يعرف بأنه نظام يقلل من ظاهرة عدم التأكد الموحدة لدى المستأمن وذلك عن طريق نقل عبء أخطار معينة إلى المؤمن (هيئة التأمين أو شركة التأمين)<sup>3</sup> ؛

3- التعريف القانوني لتأمين: التأمين عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له، أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه، مبلغاً من المال أو إيراداً مرتباً أو أيعوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد، وذلك نظير قسط أو أي دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن ؛

4- وثيقة التأمين: هي عقد بين طرفين يتعهد فيه الطرف الأول "المؤمن" نظير مقابل "قسط التأمين" بأن يدفع للطرف الثاني "المؤمن له" مبلغاً من المال "العوض المالي" عند حدوث حادث يسبب خسارة للمصالح المؤمن عليها أو يسبب خسارة طرف آخر يكون المؤمن مسؤولاً عنها<sup>4</sup>.

5: أهمية التأمين

إن للتأمين أهمية كبيرة في تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية للفرد وذلك من خلال ما يلي<sup>5</sup>:

- تحقيق الازدهار الاقتصادي، حيث تقوم شركات التأمين بتجميع المدخرات عن طريق الأقساط التي يدفعها الأفراد واستثمار جزء كبير منها في أوجه الاستثمار المختلفة، ونظراً لما يتميز به التأمين من توفير التغطية التأمينية

<sup>1</sup> عبد اللطيف محمود آل محمود، التأمين الاجتماعي في ضوء الشريعة الإسلامية، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1994، ص 31.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 32

<sup>3</sup> فاضل مرشد حمدان محمود، مرجع سابق، ص 41

<sup>4</sup> عبد اللطيف محمود آل محمود، مرجع سابق، ص 33

<sup>5</sup> حمد شعبان محمد علي، مرجع سابق، ص 263 .

## الفصل الأول: أساسيات حول النظام المالي و الهندسة المالية الإسلامية.

من أخطار كثيرة يشجع الأفراد والمنشآت على الدخول في مجالات إنتاجية جديدة، ويعمل كذلك على زيادة القدرة الإنتاجية لهذه المشروعات كما يزيد من الكفاية الإنتاجية للعامل ؛

- يعتبر التأمين وسيلة فاعلة من وسائل تنشيط الائتمان حيث يوفر للمدين ضمانات تسهل له عملية الاقتراض حيث يحل التأمين محل الشيء المرهون إذا هلك نتيجة لتحقيق الخطر المؤمن منه ؛

- تحقيق التوازن بين العرض والطلب في الحياة الاقتصادية، ففي أثناء الرواج الاقتصادي يمكن للدولة التوسع في نطاق التغطية التأمينية، بالنسبة للتأمينات الاجتماعية الإلزامية وذلك للحد من موجة التضخم، وفي حالة الكساد تعمل الدولة على زيادة مستوى إنفاقهم من خلال زيادة التعويضات التي تستحق للمؤمن عليهم بما يساعد على زيادة مستوى إنفاقهم وبالتالي زيادة الطلب ؛

- يساهم التأمين بقطاعاته المختلفة على امتصاص جزء كبير من العاملين في المجتمع الذي يعاني من البطالة ؛

- الأهمية الاقتصادية للتأمين تنعكس على الحياة الاجتماعية من خلال الأمان الذي يتحقق في نفوس المستأمنين، حيث يؤمن الفرد ضد ما قد يتعرض له من أخطار تؤثر عليه وعلى استقرار أسرته، وهذا يعود على المجتمع بالاستقرار والتماسك أيضا ؛

- المساعد على تنمية الشعور بالمسؤولية والعمل على تقليل الحوادث من خلال التأمين حيث أنه لا يصرف مبلغ التعويض في الحالات التي تكون ناتجة عن تعمد المؤمن له، مما يؤدي إلى شعوره بالمسؤولية تجاه الغير ؛

- كما تعمل شركات التأمين على تقليل حدوث بعض المخاطر من خلال استعانتها بالخبراء والإحصائيين لدراسة هذه المخاطر واقتراح وسائل تحقق الخطر وتقليل الخسائر بالرغم من الأهمية الكبرى التي يلعبها التأمين من خلال سعيه لتحقيق الأمن تجاه تبعات الأخطار إلا أنه طغى على هذا المبدأ الإنساني التعاوني عنصر التجارة والمادة مما جعل منه سلعة تعرض مقابل فوائد تجني وفيها الكثير من المبدأ الربوي والغرر بعيدا عن المبدأ الأساسي الذي نبعت منه فكرة التأمين تاريخيا، وهذا ما جعل كثير من المسلمين يمتنعون عن التأمين، كما حرم المجمع الفقهي في مكة المكرمة التأمين بقسط ثابت، وذلك لأسباب عديدة مفسدة للعقود من الناحية الشرعية كالغرر والتعامل بالربا ومبدأ المقامرة ؛

ثانيا: التأمين التبادلي التعاوني (التكافلي):

نظرا لما للتأمين من أهمية في الحياة الاقتصادية للمجتمع المسلم، فقد أخضع علماء المسلمين صور التأمين التقليدي للبحث والتدقيق الفقهي بغرض التوصل لصورة مثلى لعقد تأمين لا تشوبه شائبة الربا أو الضرر والمتمثل في التأمين التعاوني الإسلامي الذي تبنته شركات التأمين الإسلامي كبديل إسلامي للتأمين التجاري ؛

### ثالثا: تعريف التأمين التبادلي

التأمين التبادلي هو قيام مجموعة من الناس بتأمين أنفسهم ضد مخاطر مشتركة وظروف متشابهة، والجهة المشرفة عليه هم المشتركون أنفسهم الذين ينتظمون إما في صورة جمعية أو شركة، ولا تهدف الجمعية أو الشركة إلى الربح وإنما الغرض منها تمكن أعضائها من الحصول على خدمات التأمين بأقل تكلفة ممكنة<sup>1</sup>؛ ويتميز التأمين بأن العضو فيه يجمع بين صفتي المؤمن والمؤمن له ولا يقصد به الربح أولاً، ويدفع أعضائها اشتراكات أو دفعات مقدمة تكون قابلة للتغير بحسب الخسائر المتحققة، فعندما تزيد التعويضات المطلوبة عن الاشتراكات الجمعية يطالب الأعضاء بدفع حصة إضافية لكل عضو بحسب مساهمته لتكملة وتغطية التعويضات المطلوبة، وان زادت عما صرف من تعويض كان للأعضاء حق استرداد هذه الزيادة؛ وعليه يعرف التأمين التبادلي بأنه "اتحاد غير مقيد يقوم به المؤمن لهم أنفسهم فيتعهدون بدفع اشتراكات دورية وفق جدول زمني يتفق عليه لتغطية الخسائر التي يتعرض لها بعضهم في الحالات المعينة المحتمل حدوثها في المستقبل و توزيع هذه الخسائر على جميع أعضاء دورياً؛ ويمكن التمييز بين نوعين من التأمين التبادلي فهنا كالتأمين التبادلي المحدود أو المباشر، والتأمين التبادلي المتطور غير المباشر. فالتأمين التبادلي المحدود أو المباشر يكون على صورة جمعيات صغيرة لأصحاب المهنة الواحدة يدفعون سنوياً اشتراكات تزيد أو تنقص حسب الحاجة، ويديرها متبرعون من المشتركين دو تأخر؛ أما التأمين التبادلي المتطور الذي تقوم به جمعيات تبادلية كبرى أو شركات متخصصة تقبل جميع أنواع الأخطار ولكل الناس، دون أن يقتصر عملها على تغطية نوع معين من الأخطار أو أن تقتصر على أعضائها كما في النوع الأول من التأمين التبادلي<sup>2</sup>؛

### رابعا: خصائص التأمين التبادلي

من خلال ما سبق يتبين أن التأمين التبادلي ينفرد بخصائص تميزه عن غيره من أنواع التأمين الأخرى أهمها<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 264

<sup>2</sup> صليحة فلاق، نظام التأمين التعاوني الإسلامي كبدي للنظم التأمين المعاصرة، مجلة موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، العدد، شوال 1431هـ، صص 201202..

<sup>3</sup> عثمان بابكر أحمد، قطاع التأمين في السودان: تقويم وتجربة التحول من نظام التأمين التقليدي إلى التأمين الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلام للتنمية، الطبعة الأولى، جدة، 1997، صص 1920

## الفصل الأول: أساسيات حول النظام المالي و الهندسة المالية الإسلامية.

- اجتماع صفة المؤمن والمؤمن له لكل عضو: من أهم الخصائص التي يتميز بها التأمين التعاوني عن غيره، وجود تبادل في المنافع والتضحيات فيما بين أعضاء التأمين إذ يؤمن بعضهم بعضاً، واجتماع صفة المؤمن والمؤمن له في شخصية المشتركين جميعاً يجعل الغبن والاستغلال منتفياً، لأن هذه الأموال الموضوعة كأقساط مآله لدفعها ؛ -ديمقراطية الملكية والإدارة: ومعنى هذا أنبا بالعضوية مفتوح لكل راغب في الانضمام دون تمييز بين فرد وآخر و معاملة الأعضاء بمساواة تامة بين الجميع ؛

- عدم الحاجة إلى وجود رأس المال: حيث يتم إنشاء مشروعات التأمين التعاوني عندما يتفق عدد كبير من الأعضاء المعرضين للخطر معين على توزيع الخسارة التي تحل بأي منهم مما يؤدي إلى عدم الحاجة إلى رأس المال حيث يتم إنشاء مشروعات التأمين التعاوني عندما يتفق عدد كبير من الأعضاء المعرضين للخطر معين على توزيع الخسارة التي تحلب أي منهم مما يؤدي إلى عدم الحاجة إلى رأس المال ؛

- انعدام عنصر الربح: ينحصر الهدف في التأمين التعاوني في توفير الخدمات التأمينية للأعضاء على أفضل صورة وبأقل تكلفة ممكنة ، بمعنى آخر لا يسعى هذا النوع من الهيئات إلى تحقيق أي ربح من القيام بعمليات؛ التأمين، حيث يتم تحديد اشتراكات أمين لدى الهيئات على أساس المبلغ الكافي لتغطية النفقات الخاصة بالحماية التأمينية المقدمة و تحقيق أي فائض يعد دليلاً على أن الاشتراك الذي تم تحصيله كان أكثر مما يجب تقاضيه مما ينتج عن رد هذه الزيادة إلى الأعضاء ؛

توفير التأمين بأقل تكلفة ممكنة: تعتمد الفكرة التي تقوم عليها مشاريع التأمين التعاوني على توفير الخدمة التأمينية لأعضائها بأقل تكلفة ممكنة، وذلك بسبب غياب عنصر الربح و انخفاض تكلفة المصروفات الإدارية وغيرها، فلا يحتاج الأمر إلى وسطاء أو مصروفات أخرى مثلاً لدعاية والإعلان ؛

### خامساً: مبادئ و أسس شركات التأمين الإسلامي:

تمثل المبادئ والأسس التي تمارس على أساسها شركات التأمين الإسلامي التأمين التعاوني فيما يلي<sup>1</sup>:

- تمارس شركات التأمين الإسلامية التأمين التعاوني كبدي لمشروع عن التأمين التجاري المجمع على حرمة عند أغلب العلماء، بحيث تشمل الممارسة جميع أنواع التأمين المعروفة: على الأشخاص ومنه تأمين الحوادث الشخصية، وإصابات العمل و التأمين الصحي و نظام التكافل الاجتماعي؛
- الالتزام بالأحكام الشرعية في جميع أعمال الشركة و ذلك و فق توجيهات هيئة الرقابة الشرعية شركة.

<sup>1</sup>حري محمد عريقات و سعيد جمعة عقل، مرجع سابق، ص 227 229

## الفصل الأول: أساسيات حول النظام المالي و الهندسة المالية الإسلامية.

- عدم التأمين على الممتلكات التي تدار بطريقة غير مشروعة كالبنوك التي تتعامل بالربا، وكذلك على الممتلكات المحرمة كالتماثيل؛
- إدارة العمليات التأمينية و أموال التأمين من قبل شركات التأمين الإسلامية كجهة مستقلة على أساسا وكالة بأجر معلوم يحدد ابتداء ( قبيل كل سنة مالية) ،وتدفع من اشتراكات المستأمنين ؛
- الفصل بين حساب المساهمين في الشركات بوصفها مدير العمليات التأمين و بين حساب المستأمنين (حملة الوثائق) بحيث يكون رأسمال الشركة التابع للمساهمين مفصولا فصلا كاملا عن أموال المستأمنين ؛
- تحقيق مبدأ التعاون والتكافل بين المستأمنين وذلك من خلال قيام الشركة بالاحتفاظ بجميع أقساط التأمين المأخوذة من المستأمنين في حساب واحد تحقيق الفكرة التكافل فيما بينهم، حيث يتم جبر أضرار من يتعرض للخسارة من هذا الحساب؛
- تحقيق مبدأ العدالة بين المساهمين من جهة و المستأمنين من جهة أخرى،و كذلك بين المستأمنين أنفسهم ،ففي ما يتعلق بتحقيق العدالة بين المساهمين و المستأمنين تراعي الأمور التالية:
- يقدم المساهمون رأسمال الشركة لإشهارها و إعطائها الوضع القانوني لتزاول أعمال التأمين،و يقدم المستأمن والاشتراكات (أقساط التأمين)؛
- يقوم المساهمون بدفع جميع المصاريف العمومية مثل الرواتب و الإيجارات والمصاريف الإدارية الأخرى بالإضافة إلى المصاريف الرأسمالية والتي تخص الأصول الثابتة؛
- يتقاضى المستأمن ونما يستحق لهم من تعويضات مقابل ما يدفعونه من اشتراكات طبقا لشروط الوثائق (الأسس المعمول بها في الشركة الخاصة بذلك)؛
- يستحق المساهمون أرباح استثمار رأس المال كاملة بصفتهم أصحابه؛
- تسدد (المطالبات) التعويضات و مصاريف إعادة التأمين وكل ما يخص الوثائق من حساب الاشتراكات (أقساط التأمين)؛
- يؤخذ الاحتياطي المالي القانوني من مستحقات المساهمين حسب النسب المنصوص عليها في قانون الشركات التي أسست الشركة على أساسه حيث سيرد إليهم في نهاية عمر الشركة؛
- تقتطع من (أموال المستأمنين) أقساط التأمين الاحتياطيات الفنية، حيث سيتم التبرع بها في وجوه الخير في نهاية عمر الشركة بعد أن تكون الشركة قد قامت بتسديد كافة الالتزامات و الحقوق التي تترتب عليها نتيجة ممارستها للعمليات التأمينية؛
- يتم توزيع الفائض المستحق للمساهمين بنسبة ما يملك كل مساهم من إجمالي أسهم الشركة؛

## الفصل الأول: أساسيات حول النظام المالي و الهندسة المالية الإسلامية.

- استثمار المتوفر من أقساط التأمين على أساس عقد المضاربة بحيث تكون الشركة طرفاً مضارباً والمستأمنون الطرف صاحب المال والأرباح بين الفريقين حصة شائعة محددة ابتداءً (قبيل كل سنة مالية).

- تقديم الدعم المالي اللازم لحساب المستأمنين من أموال المساهمين بصفة القرض الحسن إذا لم تفي الأقساط المستوفاة من المستأمنين لتغطية العجز، و لم يكن لدى الشركة رصيد احتياطي من الأرباح المتوفرة في أقساط التأمين؛

- توزيع فائض أقساط التأمين على المستأمنين لأنهم أصحاب الحق فيه بنسبة مساهم كل مستأمن، حيث يتم توزيع الفائض التأميني لإجمالي الأقساط التي شارك بها كل مستأمن بغض النظر عن نوع المشترك فيه بعد خصم مخصص الأخطار السارية حسب النسب المقررة نظاماً ؛

### الفرع السابع: إعادة التأمين في شركات التأمين الإسلامية

لا تستطيع أي شركة تأمين مهما كبر حجمها أو رأس مالها أن تمارس أعمال التأمين بشكل ناجح دون الاستعانة بشركات إعادة التأمين، ولضمان نجاح شركات التأمين الإسلامي كان لابد لها من إعادة التأمين لأن إعادة جزء لا يتجزأ عن التأمين الإسلامي فالإنجاح ولازدهار التأمين الإسلامي إلا بإعادة التأمين لأن رأس مال شركات التأمين الإسلامي لا يقوى على تغطية آثار الأضرار الجسيمة المؤمن منها والتي قد تبلغ عشرات أو مئات الآلاف فكان لابد من غطاء مالي لهذه الشركات يمكنها من ترميم آثار تلك الأضرار، وهذا الغطاء هو شركات إعادة التأمين؛

#### أولاً: مفهوم إعادة التأمين :

يعرف إعادة التأمين على أنه " عقد بين شركة التأمين المباشر وشركة إعادة التأمين، تلتزم بمقتضاه شركة التأمين المباشر بدفع حصة من أقساط التأمين المستحقة لها من المستأمنين لشركة إعادة التأمين مقابل التزام شركة إعادة التأمين بتحمل حصة من المخاطر التي تلتزم بها شركة التأمين المباشر<sup>1</sup>.

#### ثانياً: آراء العلماء في إعادة التأمين

نظراً لأهمية إعادة التأمين كسبيل لضمان دفع التعويضات للمستأمنين المتضررين حال تحقق الأخطار المؤمن منها قد اشترطت بعض الدول للموافقة على إنشاء شركات تأمين إسلامي و غير إسلامي إبراز اتفاقيات إعادة التأمين مسبقاً وإلا فلا يوافق على تأسيس و إنشاء تلك الشركات، ومن المعلوم أن شركات التأمين الإسلامي حديثة الإنشاء مقارنة مع شركات التأمين التجاري، وكذلك شركات إعادة التأمين الإسلامي فهي حديثة أيضاً و

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 230



## الفصل الأول: أساسيات حول النظام المالي و الهندسة المالية الإسلامية.

قليلة وليست ذات ملاءة مالية عالية بالنظر إلى شركات إعادة التأمين التجاري، ولذا رأى بعض العلماء بجواز التعامل مع شركات إعادة التأمين التجاري ، أما البعض الآخر فيرى بعدم جواز ذلك ؛

**1- قسم أباح إعادة التأمين:** ومنهم هيئة الرقابة الشرعية لشركة التأمين الإسلامية الأردنية، و بنك فيصل الإسلامي السوداني لشركة التأمين لسودانية ، و الشركة العربية الإسلامية للتأمين، "إياك" البحرين و ذكروا في ذلك الأدلة التالية:

- قيام الحاجة إلى إعادة التأمين ؛

- عدم توفر شركات إسلامية لإعادة التأمين ؛

- تخفيف الضرر الذي من أجله حرم التأمين التقليدي و ذلك بالاعتصار على ما يحصل من تعويض الضرر الفعلي ؛

حيث استندا للذين برروا ذلك إلى أن شركات التأمين الإسلامي تعتمد على القاعدتين الشرعيتين:

" الضرورة أو الحاجة تقدر بقدرها " و "الميسور لا يستقطب المعسور"، و أن هذه الشركات لا تتخلف بطريقة

استثمار إعادة التأمين الأقساط إعادة التأمين (وهي تعلم أنها تستثمرها بطرق محرمة شرعا) وتتفق معها على :

- تقليل ما يدفع إلى الشركة إلى أدنى حد ممكن (القدر الذي يزيل الحاجة عملا بقاعدة الحاجة تقدر بقدرها وهو متروك للخبراء في البنك فإذا رأوا أن % 55 هي الحد الأدنى فلا اعتراض للهيئة عليه)، كما أنها اعترضت على النسبة التي ستضمنها شركة إعادة التأمين من الخسارة التي تتعرض لها شركة التأمين التعاوني.

- إن شركات التأمين التعاوني لن تتقاضى عمولة أرباح أو أي عمولة أخرى من شركة إعادة التأمين

- أن شركة التأمين التعاوني لن تحتفظ بأي احتياطات عن الأخطار السارية لأحفظها يترتب عليه دفع فائدة ربوية لشركة التأمين.

- عدم تدخل شركة التأمين التعاوني في طريقة استثمار شركة إعادة التأمين لأقساط إعادة التأمين المدفوعة لها

، وعدم المطالبة بنصيب في عائد استثماراتها وعدم المسؤولية عن الخسارة التي تتعرض لها.

- أن يكون الاتفاق مع شركة إعادة التأمين لأقصر مدة ممكنة، و أن ترجع شركة التأمين الإسلامية إلى الهيئة إذا أريد تجديد الاتفاق.

- تحت هيئة الشركات الإسلامية على أن تعمل على إنشاء شركة إعادة تأمين تعاوني إسلامية على أن تتعامل مع شركة إعادة تأمين تجاري.

**2- أما القسم الثاني فقد حرم إعادة التأمين عند شركات:** إعادة التأمين التجارية التي تتعامل بالربا، وهم معظم

العلماء في مجمع البحوث الإسلامية في الأزهر ومجمع الفقه الإسلامي في جدة و استدلووا بأن الربح ليس غاية

## الفصل الأول: أساسيات حول النظام المالي و الهندسة المالية الإسلامية.

ولكن هو وسيلة ولذلك ينبغي وضع ضوابط للحصول على هذا الربح ومنها أن لا يكون فيه الربا ولو بشبهة الشبهة لأن شبهة الشبهة تنزل منزلة الشبهة في الربا، واستشهدوا بأن عمر رضي الله عنه قال " تركت تسعة أعشار الحلال خشية الوقوع في الحرام"، وقال وإنه ليس هناك حاجة و لا ضرورة لإعادة التأمين مع شركات تتعامل بالربا، بل إن أحكام التأمين في الزكاة وبيت المال وغيرها كانت تطبق طيلة حكم الدولة الإسلامية المتعاقبة، والرسول صلى الله عليه وسلم يقول: "من ترك ديناً أو ضياعاً فإلي وعلي" والاحتياط أولى خشية الوقوع في الحرام، وخاصة لوجود بعض الشركات الإسلامية لإعادة التأمين مثل: الشركة الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين التي ظهرت إلى حيز الوجود سنة 1985 في البحرين، و بيت إعادة التأمين التونسي السعودي في تونس، و شركة التكامل و إعادة التكامل الإسلامية في البهاما.

## الفرع التاسع: الأسواق المالية الإسلامية .

### أولاً: السوق المالي الإسلامي

تمثل الأسواق المالية قاعدة رئيسية للنمو الاقتصادي المعاصر، وبدون رواجها لا يمكن لأي اقتصاد تحريك المدخرات إلى قنوات الاستثمار بما يؤدي إلى تحقيق وظائف الأسواق المالية وأهدافها، وقيام السوق المالية الإسلامية في عدد من البلدان الإسلامية المعاصرة، ساعد على طرح أوراق مالية خاصة بها لتغطية احتياجات التمويل طويل الأجل من جهة، وتحقيق هدف التكامل المالي بين الدول الإسلامية من جهة أخرى، وكل ذلك من أجل تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في المجتمعات<sup>1</sup>.

يقصد بقيام سوق مالي إسلامي هو قيام سوق متفقة ومراعية لأحكام الشريعة الإسلامية في ما يتعلق بالمبادئ وبنوعية المتعاملين في السوق و الأدوات المالية المتداولة فيه وأساليب التعامل في إطاره<sup>2</sup> حيث يتميز السوق المالي الإسلامي عن السوق المالي التقليدي بجوانب عدة و هي

**أ: المبادئ:**

يلتزم السوق المالي الإسلامي بمجموعة من المبادئ و المتمثلة فيما يلي<sup>3</sup>:

- الالتزام بالضوابط الأخلاقية و الشرعية: كون هذه القيم تقي من الآثار السلبية لحدوث الأزمات المالية الناتجة عن ممارسة الاحتكارات، أو التدليس، أو المقامرة كما يحرم كل عقد يؤدي إلى الربا و الظلم و الغرر والغبن، و فلسفة الإسلام في ذلك أنها شروط أساسية للمنافسة الشريفة الكفاءة.
- الاستثمار الحقيقي وليس الوهمي: في الأسواق المالية المعاصرة تكثر المضاربات غير الأخلاقية من بعض المتعاملين بالسوق المالي فيقومون بشراء الأوراق المالية وبيعها ليس بغرض الاستثمار أو الربح ولكن بغرض التأثير على الأسعار لصالحهم وهذا ما يؤدي إلى ظهور ميول احتكارية في هذه السوق، لكن في السوق الإسلامية لا

<sup>1</sup> جمال لعامرة، حدة رايس، تحديات السوق المالي الإسلامي، ملتقى دولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات و المؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي: 21-22 نوفمبر 2006، ص 2.

<sup>2</sup> حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية أدائها المالي في سوق الأوراق المالية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008، ص 45

<sup>3</sup> عبدالقادر بودي، زهراء صادق، الأسواق المالية الإسلامية كنموذج لحماية الاقتصاد من الأزمات، ملتقى دولي حول: متطلبات التنمية في أعقاب إفرات الأزمة المالية العالمية، جامعة بشار، يومي: 28/29/2010، ص 67.

## الفصل الأول: أساسيات حول النظام المالي لإسلامي و الهندسة المالية الإسلامية

توجد مثل هذه المضاربات لأن الناظر في العقود الإسلامية يرى أنها عقود تهدف إلى الاستثمار الحقيقي وليس الوهمي، بالإضافة إلى أن الإسلام قد حرم الاحتكار.

- تجنب مختلف المعاملات الربوية سواء في مجال الديون (ربا النسيئة)، أو في مجال

البيوع، باعتبار أن الفوائد الربوية هي المولد والمنشط للأزمات الاقتصادية بصفة عامة، والأزمات في السوق المال بصفة

خاصة، كما حرم القمار والميسر وكل ربح ناتج عن لعبة حظ.

- تجنب البيوع غير المشروعة التي يتم بعضها في سوق الأوراق المالية المعاصرة: مثل بيع الغرر، بيع

العينة، بيع الكالئ بالكالئ، بيع ما ليس عندك، بيعتين في بيعة واحدة، بيع النجش، بيع الحاضر للباد... الخ.

- توجيه الاستثمارات نحو المشروعات الضرورية ذات المنفعة العامة و التي تحقق التنمية المستدامة بما يساهم في

تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية في حفظ الدين و العقل و النفس، و العرض و المال، وتحقيق التنمية الاجتماعية و

الاقتصادية.

- يجب أن تكون المعاملات صادقة و شفافة و تقدم البيانات و المعلومات الصحيحة حول العقود الصفقات

والظروف المختلفة للسوق المالي.

- الوفاء بالعهود و العقود و تداول الأوراق المالية الإسلامية التي تسمح بها الأسواق المالية الإسلامية.

- حرية التعاقد و وجوب الرضا بين طرفي التعاقد و تجنب الضرر الذي قد يصيب أطراف أخرى غير طرفي التعاقد

، و الخلو من التحكم في الأسعار و الاحتكار.

### ثانيا: المتعاملين في السوق

يضم السوق المالي الإسلامي السماسرة و الشركات (شركات الاكتتاب و التغطية والمقاصة و غيرها ) و التي

تتعامل في الأوراق المالية الجائزة شرعا، و هذا لا يمنع من دخول الشركات و المؤسسات التقليدية و لكن في نطاق

المعاملات التي تجيزها الشريعة الإسلامية<sup>1</sup>.

### أدوات السوق المالية الإسلامية

تعرف الأدوات المالية الإسلامية بأنها أوراق أو سندات مشروعة (الصكوك) مصممة على أسس إسلامية

تصدر من قبل الشركات و المؤسسات المالية و الاقتصادية أو من قبل الحكومة لتوفير التمويل اللازم و يتم التداول

و التعامل بها في الأسواق المالية، و هي متنوعة نذكر منها<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> حيدر يونس الموسوي، مرجع سابق، ص 125 .

## الفصل الأول: أساسيات حول النظام المالي لإسلامي و الهندسة المالية الإسلامية

**1- أدوات المشاركة:** أي سندات المشاركة المستمرة و المتناقصة حيث يقوم المتعاملين بإبرام عقد مشاركة تتمثل في سندات يمثل كل سند حصة أو سهم مشاركة في رأسمال مشروع ، ويتم تعيين هيئة لإدارة المشاركة بحسب شروط نشرة الإصدار مع الأخذ بعين الاعتبار الشروط الشرعية لعقد المشاركة و يتم تداول هذه الحصص في السوق المالي الإسلامي و تحديد نوع المشاركة إذا كانت مستمرة أو متناقصة و ذلك لقاء عائد فعلي حقيقي حسب نتيجة المشروع من ربح أو خسارة.

**2- أدوات البيوع:** ( المراجعة والسلم و الإستصناع ) حيث تقوم جهة معينة في السوق المالي بإصدار سندات بيوع يمثل كل سند حصة في رأسمال المشروع لتمويل السلع و البضائع الحالية كما في المراجعة المؤجلة كما في السلم و الاستصناع و ذلك لقاء عمولة لهذه الجهة و تتولى هذه الجهة متابعة المستحقات و توزيع الأرباح الفعلية لأصحاب السندات أو الأسهم.

**3- أدوات المنافع:** وهي سندات الإجارة التي تقوم على أساس عقد الإجارة المعروف في الفقه الإسلامي حيث تقوم جهة معينة تملك عقارات مؤجرة تدر دخلا بشكل منتظم بإصدار سندات إجارة للتداول بين المتعاملين و يمثل كل سند حصة في ملكية العقار يستحق حامله بحسب نصيبه في هذا العقار جزء من الإيراد المتحقق ، أو تقوم جهة معينة بشراء أصول ثابتة مثل معدات أو سيارات و تقوم بإصدار سندات تمثل مجموعها رأسمال هذه الأصول و تقوم بإدارتها من تأجير و صيانة و تأمين لقاء عمولة ، و من ثم تحويل صافي المتحقق لحاملي السندات أو الأسهم.

### ثانيا: أساليب التعامل في السوق

يتم التعامل في السوق المالي الإسلامي وفق الأحكام الشرعية الإسلامية، ومن ثم يتم الالتزام في إصدار الأوراق المالية بالأحكام المنظمة للعقود الشرعية المؤسسة عليها مثل عقد المراجعة و المشاركة والمضاربة... الخ، وكذلك يتم الالتزام /في تداولها بالأحكام و القيم الإسلامية و بصور البيع المقبولة شرعا ومن ثم لا و جود في هذا السوق للتعامل بالمشتقات ولا المستقبلية، فكل صور التعامل التي تجري في السوق التقليدية التي لا تجيزها الشريعة

<sup>1</sup> هند مهداوي، فاطمة صباح ، رقيقة صباغ، واقع وآفاق السوق المالية الإسلامية: دراسة تجارب لبعض البلدان الإسلامية و الغربية، الملتقى

الدولي الأول بعنوان: الاقتصاد الإسلامي ، الواقع و رهانات المستقبل، المركز الجامعي غرداية، يومي: 23-24 فيفري 2011، ص 213

الإسلامية لا يتم التعامل بها مع الأخذ بعين الاعتبار الالتزام بالقيم الإسلامية كالصدق و الأمانة و عدم الغش و التدليس<sup>1</sup>.

### ثالثاً: البنوك الإسلامية وعلاقتها بالسوق المالي الإسلامي

تحتل البنوك و المؤسسات المالية الأخرى منزلة مهمة و لها الدور البارز في تفعيل و تطوير الأسواق المالية عن طريق ترويج الأدوات المالية المتنوعة و تسويقها و فتح قنوات استثمارية جديدة و غيرها من المهام ، و يمكن للبنوك الإسلامية الاضطلاع بالدور نفسه بوصفها جزءاً مهماً من أنواع البنوك و من ثم يمكن لها أن تلعب دوراً بارزاً في تنشيط السوق المالي عن طريق خلق و ترويج أدوات مالية متطورة و حديثة تستطيع تلبية طموحات المتعاملين و المستثمرين في هذه البنوك، وكذا إقامة بيوت و صناديق الاستثمار و تأسيس شركات الوساطة ؛

ولضمان كفاءة وفعالية هذا الدور للبنوك الإسلامية في تطوير أسواق المال يتوجب على هذه البنوك إيجاد المنافذ الاستثمارية التي من شأنها رفع كفاءة الأجهزة الإدارية، و تعد عملية الارتقاء بأداء الجهاز المصرفي بصورة عامة و البنوك الإسلامية بصفة خاصة أمراً ضرورياً لتفعيل الأسواق المالية و خلق الفرص الاستثمارية و تحقيق الأرباح ويتم ذلك من خلال أمور عدة أهمها<sup>2</sup>:

- تشجيع الرسملة و كفاية رأس المال في البنوك و الشركات و المؤسسات الإنتاجية و الخدمية، فضلاً عن تشجيع قيام الشركات و المؤسسات المساهمة، بوصفها بديلاً لحالات التملك الفردي و العائلي السائدة في الدول العربية و إدراج أسهمها في البورصات؛

- تنمية الوعي الاستثماري و الادخاري لدى الأفراد و المؤسسات لتوسيع عمل السوق المالي من خلال تطوير البنية الأساسية اللازمة و القادرة على توفير مستلزمات الاستثمار و المساعدة في عملية استقطابه مثل الأوعية الاستثمارية و ابتكار الجديد دائماً و بما يتماشى مع متطلبات المرحلة و المتعاملين من أفراد و مؤسسات محلية و خارجية ؛

- بذل الجهود الخاصة و الرسمية لتطوير الجهاز المصرفي العربي بصورة عامة و البنوك الإسلامية على وجه التحديد من أنظمة و أدوات استثمارية و التجدد الدائم بما يكفل قدرته على مواكبة متطلبات العصرنة و يضمن تفعيل دوره في إنجاح السوق المالي و تطوره من خلال مقدراته على حشد الموارد المالية و تحسين مجالات توظيفه ؛

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 256

<sup>2</sup> حيدر يونس الموسوي، مرجع سابق، ص 129

- تفعيل دور البنوك العاملة وفق الشريعة الإسلامية وسن القوانين و الأنظمة التي تكفل تطورها و تفتح لها المجال في ابتكار أدوات أو قنوات استثمارية جديدة بوصفه متطلب أساسي على طريق قيام سوق مالية إسلامية لخدمة شرائح المستثمرين و المودعين الراغبين في الاستثمار و الإيداع في مؤسسات مالية و مصرفية متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ؛

### رابعاً: دور السوق المالي الإسلامي في حل مشكلة السيولة لدى البنوك الإسلامية

تحتاج البنوك الإسلامية دوماً إلى الاحتفاظ بتشكيلة متنوعة من الأدوات و المنتجات المالية التي تمكنها من إدارة سيولتها بصورة مرحة و من بين هذه المنتجات<sup>1</sup>:

#### 1: شهادات الاستثمار العام

يمكن للبنك أن يصدر شهادات توزع حصيلتها على جميع الاستثمارات المتعددة التي يقوم بها البنك مما يعطي الفرصة لحاملها في الحصول على معدل أرباح يساوي متوسط ما يحصل عليه البنك من جميع أعماله، و هذا الشكل من الاستثمار هو أقرب الأمور إلى الاحتفاظ بأسهم في البنك نفسه، و بالإضافة للاستفادة بخبرة البنك، وكسر كتلة تصويته في المشروعات، فإن شهادات الاستثمار العام تحقق درجة عالية من تنويع الاستثمار أكبر مما تحققه شهادات الاستثمار المخصص، مما يخفض عامل المخاطرة لدى المدخرين ؛

#### 2: شهادات الإيداع الإسلامية

تعرف شهادات الإيداع بأنها " صك أو شهادة لوديعة في البنك مرتبطة بأجل معين، تحصل على فائدة في نهاية المدة ، و يمكن أن تباع في السوق الثانوي، و بالتالي فهي تزود حاملها بالسيولة وقت حاجته إليها"، و يمكن للبنوك الإسلامية إصدار مثل هذه الشهادة على أساس مشاركة حاملها في الأرباح و الخسائر التي يحققها البنك في عملياته الاستثمارية و التمويلية الكلية التي يمارسها، دون تحديد أو تخصيص لشكل معين منها، وهي بهذا تشبه إلى حد بعيد شهادات الاستثمار العام ؛

#### 3: شهادات المشاركة في الربح

يمكن للبنك الإسلامي أن يستفيد من فرصة استثمار قصيرة الأجل لديه بطريقة المشاركة في الربح، في إصدار شهادات توظف حصيلتها في تلك الاستثمارات و هذا يمكن البنك من الوفاء بحاجات المدخرين الذين لا يستطيعون حجز مواردهم النقدية إلا في حدود زمنية قصيرة، كثلاثة أشهر أو ستة أشهر مثلاً، و يلاحظ بأن

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 132

## الفصل الأول: أساسيات حول النظام المالي لإسلامي و الهندسة المالية الإسلامية

إصدار هذه الشهادات بفئات مختلفة و بفترات متفاوتة تتيح درجة كبيرة من التنوع في مجال الاستثمارات قصيرة الأجل، مما يكون فئات متنوعة من الأدوات المالية قصيرة الأجل، وهذا ما يجعلها أكثر اتساعاً و أعظم كفاية ؛

### رابعاً: دور السوق المالي الإسلامي في حل مشكلة الاستثمار في البنوك الإسلامية

تسعى البنوك الإسلامية إلى الموازنة بين مواردها القصيرة الأجل و أهدافها الاستثمارية طويلة الأجل عن طريق تنوع أوعيتها و تطوير استثماراتها من خلال الاعتماد على سوق الإصدار و سوق التداول في أسواق رأس المال، فمن خلال سوق الإصدار يمكن للبنوك الإسلامية القيام بالاستثمار المادي و ذلك بطرح العديد من الأدوات المالية للاكتتاب العام ممثلة فيما يلي<sup>1</sup>:

#### 1: شهادات الاستثمار القابلة للتداول

و تمثل شهادات يصدرها البنك الإسلامي وفق

نظام المضاربة الشرعية مقابل أموال المستثمرين، لتمويل المشروعات الاستثمارية طويلة الأجل، ويصدر البنك الإسلامي نوعين من هذه الشهادات أولهما : شهادات الاستثمار المخصصة، وتخصص حصيلتها للاستثمار في مشروع معين، أو نشاط اقتصادي محدد، أو صيغة استثمارية معينة بذاتها، أما النوع الثاني فهو شهادات الاستثمار العامة ، وتخصص حصيلتها للاستثمار في أنشطة البنك المتنوعة ، و مشاريعه المتعددة ، وصيغته الاستثمارية المختلفة.

#### 2: وثائق صناديق الاستثمار

تصدرها صناديق الاستثمار من غير القيم المنقولة في البنك الإسلامي مقابل أموال المستثمرين، وفق النظام المضاربة الشرعية ، و يصدر صندوق الاستثمار نوعين من الوثائق ، وثائق إجازة ، ووثائق مضاربة.

#### 3: أسهم شركات المساهمة

تصدرها شركات المساهمة التي ينشئها البنك الإسلامي مقابل رأسمال الشركة ، و تتعدد إصدارات الأسهم وفق نشاط الشركة المصدرة ، و في هذا الإطار يمكن إصدار:

- أسهم التأجير التمويلي: تصدرها شركات التأجير التمويلي في البنك الإسلامي، وتقوم هذه الشركات بشراء الأصول الرأسمالية و تأجيرها بعقد طويل الأجل.

<sup>1</sup> عيسى رازقة و محمد الشريف شخشاخ، مرجع سابق ص ص 78 .



## الفصل الأول: أساسيا حول النظام المالي لإسلامي و الهندسة المالية الإسلامية

- أسهم B.O.T: تصدر شركات B.O.T في البنك الإسلامي، وتتولى هذه الشركات إنشاء المرافق العامة و إدارتها و الاستفادة بعوائدها طوال فترة الامتياز، ثم تنتقل ملكية المرفق للدولة في نهاية المدة.

- أسهم رأس المال المخاطر: وتصدرها شركات رأس المال المخاطر في البنك الإسلامي، حيث تستثمر هذه الشركات أموالها في المشروعات الشابة (المتوسطة و الصغيرة) و المشروعات المتعثرة.

### خامسا: صعوبات العلاقة بين البنوك الإسلامية و السوق المالي الإسلامي

تواجه البنوك الإسلامية في علاقتها مع السوق المالي الإسلامي جملة من الصعوبات أهمها<sup>1</sup>:

الطاقة الاستيعابية للسوق المالي الإسلامي: و تعني مجموع الفرص الاستثمارية التي يوفرها السوق المالي الإسلامي للبنوك الإسلامية و التي يمكن استغلالها بنجاح خلال فترة زمنية معينة ، و الحال إن السوق المالي الإسلامي يعاني من ضيق السوق و نقص الاستثمارات نتيجة نقص الأدوات المالية الإسلامية المتداولة فيه ؛

- عدم وجود أدوات مالية كافية و مناسبة: تعاني البنوك الإسلامية من عدم امتلاكها أدوات مالية تتمتع بما تتمتع به الأدوات المالية المتداولة في الأسواق المالية من قدرة تحويل استحقاقات موارد الأموال القصيرة الأجل إلى استثمارات و تمويلات طويلة الأجل، مع الاحتفاظ بإمكانية تسهيل هذه الاستثمارات وقت الحاجة مع تحقيق قدر معقول من الأرباح، والضمان، فالأدوات المالية الرئيسية التي تتعامل بها البنوك الإسلامية هي عبارة عن الودائع بمختلف أنواعها، خصوصا ودائع التوفير، ودائع الاستثمار، والودائع الجارية فضلا عن تعاملها بصيغ استثمارية متعددة كالمشاركة و الاستثمار المباشر و الإيجار، و من الواضح أن هناك تعارضا واضحا وكبيراً من حيث مدة الاستحقاق بين معظم هذه الأدوات المستخدمة حاليا في البنوك الإسلامية و مواردها المعروفة ، لذلك كان الواجب على هذه البنوك أن تسارع إلى إحداث و ابتكار أدوات مالية تمكنها من استثمار أموالها في مشاريع إنتاجية طويلة نسبيا ؛

- عدم تنوع المؤسسات المالية الإسلامية: هذا ما يوجب على البنوك الإسلامية أن تعمل على إنشاء مؤسسات مالية جديدة و توسيع وتطوير القائم منها حاليا من خلال:

- إنشاء شركات التأجير التمويلي و التي يمكن خلالها القيام بشراء المعدات و الآلات اللازمة للإنتاج، وتأجيرها للشركات التي تحتاجها لآجال طويلة و متوسطة، و من ثم القيام بإصدار صكوك أو شهادات تمثل قيمة الأصول المؤجرة، و طرحها في السوق ؛

- إنشاء بنوك إسلامية متخصصة في مجالات مختلفة، على أن تقوم برعايتها البنوك الإسلامية القائمة ؛

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 11

## الفصل الأول: أساسيات حول النظام المالي لإسلامي و الهندسة المالية الإسلامية

- التوسع في إنشاء شركات التأمين (التكافل) الإسلامية، كيلا تلجأ هذه البنوك إلى شركات التأمين التقليدية التي يكون تعاملها على أساس الفائدة.

### سادسا: صناديق الاستثمار الإسلامية و دورها في السوق المالي

تعتبر صناديق الاستثمار في جوهرها عن كيانات مالية تعمل على تجميع مدخرات الراغبين بالاستثمار في الأوراق المالية في وعاء واحد ، واستثمارها في شراء الأوراق المالية المتنوعة وبيعها، إذ تقوم خبرات متخصصة في مجال إدارة محافظ الاستثمارات و تنظيمها بشراء الأوراق المالية و بيعها لتحقيق أهداف الصندوق. تعد صناديق الاستثمار إحدى أدوات السوق المالية الحديثة التي توفر للأشخاص الذين لا يملكون القدرة على إدارة استثماراتهم بصورة مباشرة الفرصة للمشاركة في الأسواق المالية المحلية و العالمية كما أنها تقوم بدور مهم محرك و محفز للأسواق المالية، و يعد الاستثمار في الأصول المالية من الأمور التي تحتاج إلى دراية و خبرة كافية بأحوال السوق المالي وتقلباته مما يساعد على تكوين محفظة متوازنة للأوراق المالية يمكن الإفادة منها و التعامل بها في الوقت المناسب للإفادة من الفرص المتاحة لتحقيق الأرباح ، و كذلك يتطلب ذلك توفير موارد مالية كافية لشراء أوراق مالية متنوعة تشمل مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي مما يؤدي إلى توزيع مخاطر الاستثمار و تغطية أي خسائر محتملة في أحد القطاعات<sup>1</sup>.

### 1: مفهوم صناديق الاستثمار الإسلامية

تعرف صناديق الاستثمار الإسلامية بأنها عقد شركة مضاربة بين إدارة الصندوق التي تقوم بالعمل فقط و بين المكتتبين فيه، إذ يمثل المكتتبين في مجموعهم صاحب رأس المال و يدفعون مبالغ نقدية معينة إلى إدارة الصندوق التي تمثل دور المضارب و تقوم بتجميع حصيلة الاكتتاب و تعطي في المقابل صكوكا للمكتتبين بقيمة معينة تمثل لكل منهم حصة شائعة في رأس المال، وتقوم الإدارة باستثماره بطريقة مباشرة في مشروعات حقيقية متنوعة، أو بطريقة غير مباشرة مثل بيع و شراء أصل أوراق مالية كأسهم الشركات الإسلامية ، و توزيع الأرباح المحققة حسب نشرة الاكتتاب ، و يمر النشاط الاستثماري فيها بالمراحل التالية:

- تتم إدارة الصندوق بإحدى الصيغ الشرعية الآتية: المضاربة ، المشاركة ، الوكالة ، وتختلف المشاركة عن المضاربة بوجود مساهمة المدير في رأسمال المشاركة ، و حق الشركاء في الإدارة ، و يحصل المدير مقابل إدارته للصندوق على حصة من الأرباح ، و يمكن أن يصر إلى تحديد مقابل عمل المدير بنسبة من المبالغ التي يديرها أي بمبلغ

<sup>1</sup> حيدر يونس الموسوي، مرجع سابق، ص 136 138

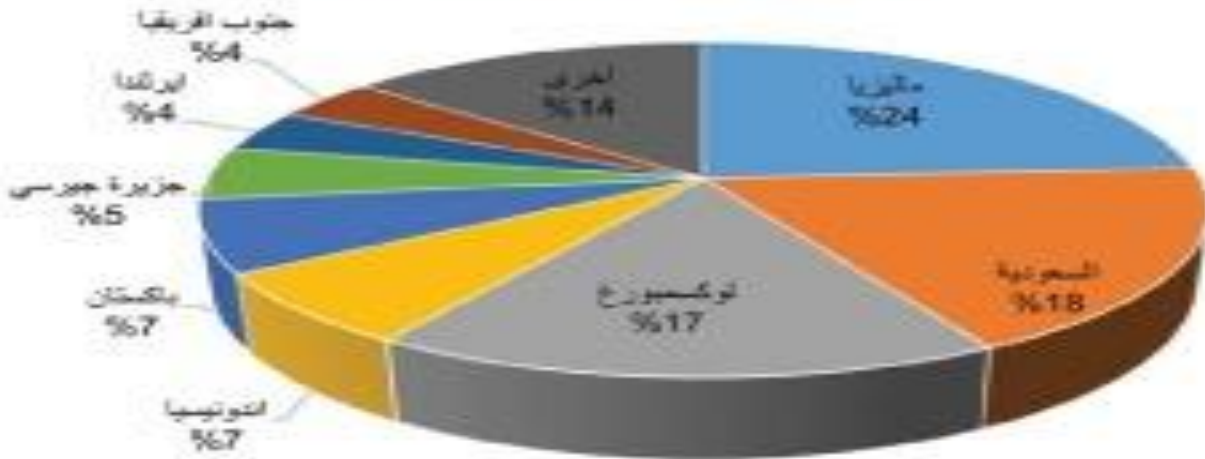
## الفصل الأول: أساسيات حول النظام المالي لإسلامي و الهندسة المالية الإسلامية

مقطع يستحقه في جميع الأحوال و هذا ما يتحقق من خلال اعتماد الوكالة بالاستثمار و بأجر معلوم وتستحق في مواعيد دورية بحسب نظام الصندوق<sup>1</sup>.

### 2: دورها في السوق المالي

تساهم صناديق الاستثمار في تنشيط سوق رأس المال عن طريق جذب المستثمرين و بالتحديد صغارهم ، للاستثمار في الأوراق المالية، كما تبرز الحاجة الكبيرة لهذه الصناديق خاصة في الدول النامية من خلال ما تقدمه من أدوات استثمارية تناسب ظروف المستثمرين في تلك البلاد ، فخاصية التنوع التي تتسم بها و ما يترتب عليها من انخفاض المخاطر من شأنها تشجيع المستثمرين قليلي الخبرة و المعرفة بأسواق المال، فضلا عن تشجيع محدودي الموارد لاستثمار مدخراتهم في شراء أسهم شركات الاستثمار التي تقوم بدورها باستخدام حصيلة بيع أسهمها في تكوين تشكيلات من الأوراق المالية المتداولة في أسواق رأس المال، وبالتالي تنشيط سوق الأوراق المالية، كما تضمن انتظام هذه السوق بعدم تعريضها للتقلبات المفاجئة التي تحدث كثيرا بسبب المضاربات على الأوراق المالية، وذلك لكونها لا تغامر بهذه المضاربات بل تعمل على تكوين محافظها من الأوراق المالية الجيدة، الأمر الذي يسهم في تحقيق التوازن لعمليات سوق الأوراق المالية<sup>2</sup>.

### رسم بياني 4: توزيع صناديق الإستثمار الإسلامية حول العالم - الفصل الثالث 2015



المصدر: تقرير المركز المالي الإسلامي الدولي في ماليزيا عن «صناعة الصناديق الإسلامية: 2015 مراجعة وتوقعات».

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 140

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 141

## الفرع التاسع: مفهوم الصكوك الإسلامية

لقد تعددت التعاريف حول الصكوك الإسلامية من بينها<sup>1</sup>:

- الصكوك الإسلامية هي " تحويل مجموعة من الأصول المدرة للدخل غير السائلة إلى صكوك قابلة للتداول مضمونة بهذه الأصول و من ثم بيعها في الأسواق المالية مع مراعاة ضوابط التداول".

- أما هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية فعرفتھا بأنها و تائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في ملكية موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك و قفل باب الاكتتاب و بدء استخدامها فيما أصدرت من أجله".

- كما تعرف على أنها " وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أو نشاط استثماري مباح شرعا، تصدر وفق صيغ التمويل الإسلامية مع الالتزام بالضوابط الشرعية." من خلال التعاريف السابقة يتضح أن هناك خصائص تميز الصكوك الإسلامية عن غيرها من أدوات الاستثمار الأخرى و من بين هذه الخصائص نذكر ما يلي<sup>2</sup>:

- تقوم على مبدأ المشاركة في الربح و الخسارة: إن مقتضى المشاركات التي يقوم عليها مبدأ إصدار الصكوك من حيث العلاقة بين المشتركين فيها هو الاشتراك في الربح و الخسارة بصرف النظر عن صيغة الاستثمار المعمول بها ، حيث تعطي للمالكها حصة من الربح، وليس نسبة محددة مسبقا من قيمتها الاسمية ، وحصص حملة الصكوك من أرباح المشروع أو النشاط الذي تموله تحدد بنسبة مئوية عند التعاقد ، فمالكوها يشاركون في غنمها حسب الاتفاق المبين في نشرة الإصدار ، ويتحملون غرمها بنسبة ما يملكه كل منهم، وفق القاعدة الغنم بالغرم ؛

- وثائق تصدر باسم مالكها بفتات متساوية القيمة : تصدر الصكوك بفتات متساوية القيمة لأنها تمثل حصصا شائعة في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك لتيسير شراء و تداول هذه الصكوك، وبذلك يشبه الصك الإسلامي السهم الذي يصدر بفتات متساوية و يمثل حصة شائعة في صافي أصول الشركة المساهمة، كما أنه يلتقي في ذلك مع السندات التقليدية و التي تصدر بفتات متساوية ؛

<sup>1</sup> نوال بن عمارة، الصكوك الإسلامية و دورها في تطوير السوق المالية الإسلامية: تجربة السوق المالية الإسلامية الدولية البحرين ، مجلة الباحث، عدد 09، 2011، ص 254.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 255

## الفصل الأول: أساسيات حول النظام المالي لإسلامي و الهندسة المالية الإسلامية

- تصدر و تتداول وفق اللشروط و الضوابط الشرعية: تخصص حصيلة الصكوك للاستثمار في مشاريع تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية ، كما أنها تقوم على أساس عقود شرعية وفق الصيغ التمويلية الإسلامية كالمشاركات والمضاربات و غيرها، بظوابط تنظم إصدارها وتداولها؛

- حيث يتواجد أكثر من أربعة عشر نوعا مختلفا من الصكوك كما بينت هيئة المحاسبة ؛  
والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية من بينها صكوك المضاربة ،صكوك المشاركة ،صكوك الصناديق الاستثمارية و صكوك الاستصناع و التي تعتبر من صيغ التمويل الناجحة<sup>1</sup> ؛

### الفرع العاشر: تاريخ الوقف في الإسلام

الوقف شيء قديم جدا عرفته المجتمعات الإنسانية منذ أقدم العصور، ولكن المجتمعات السابقة في عهد الرسول عليه الصلاة و السلام عرفت أشكال أولية من الأوقاف، والنقلة الكبيرة إنما جاءت من المجتمع الإسلامي الأول في المدينة المنورة، حيث تعدت أغراض، و تنوعت أهدافه من الصعيد الديني إلى الصعيد المجتمعي، خاصة في القرن الثالث الهجري حتى وجدنا المجتمع الإسلامي قد توسع و تفنن في الأغراض الوقفية<sup>1</sup> ، فأوقف الرسول الكريم بساتين أوصى بها أحد اليهود بعد موته على الفقراء و المساكين و الغزاة و ذوي الحاجات، كما أوقف على بن أبي طالب أرض ينبع، و أوقف عمر بن الخطاب أرضه في خيبر و عثمان بئر رومة الذي ما زال حتى وقتنا الحالي يسقي ملايين الحجاج<sup>2</sup>.

بما أن التعليم هو وسيلة من وسائل الاستثمار البشري، فهناك العديد من الدول العربية الإسلامية التي بدأت الحركة العلمية تعتمد على التعليم الذي يستمد غالب نفقاته من موقوفات المسلمين ، الذين حسبوا جزءا من أملاكهم لإنعاش المسيرة العلمية، ففي العراق مثلا هناك المدرسة المستنصرية التي أسسها المستنصر بالله العباسي عام 725 هـ حتى 731 هـ هو انفق على بنائها 700 ألف دينار من الذهب، لتدريس الفقه على المذاهب الأربعة وتدريس العلوم الأخرى من الرياضيات وجبر وفيزياء، والتي لا تزال قائمة حتى الآن ، مدرسة جامع الأزهر الذي تم بناؤه عام 361 هـ ، والكعبة الشريفة التي هي وقف سيدنا إبراهيم عليه السلام<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> هند مهداوي ، فاطمة صباح ، رفيقة صباغ ، مرجع سابق، ص4.

<sup>2</sup> منذر قحف، مرجع سابق، ص73

<sup>3</sup> المرسي سيد الحجازي، دور الوقف في تحقيق التكافل الاجتماعي في البيئة الإسلامية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، ع 2، 2006، ص67.

## الفصل الأول: أساسيات حول النظام المالي لإسلامي و الهندسة المالية الإسلامية

كما أن هناك أوقاف لخدمات الإطعام في المناسبات الدينية كرمضان، و في ذكرى مولد النبي صلى الله عليه وسلم و أيام الأعياد و مواسم أخرى، وأسهم الوقف في الصحة بمبان تم اتخاذها كمستشفيات كانت مقابل أجر زهيد و رمزي ، فقد أنشأ الخليفة العباسي هارون الرشيد أول مستشفى في بغداد، وآخر لأم الخليفة المقتدر بالله و سمي المستشفى السيدة سنة 203 هـ، وإنشاء ثلاث مستشفيات في عصر صلاح الدين الأيوبي مستشفى العتيق بمصر و القسطنطينية و الإسكندرية<sup>1</sup>؛

**1- تعريف الوقف:** يعني الوقف لغة الحبس والمنع، وشرعا تحبيس العين على وجه من وجوه الخير، و منع التصرف فيها من قبل المالك و من قبل الموقوف عليه معا ؛

يعرفه بعض الفقهاء والمحدثين بأنه حبس العين كعمارة سكنية أو استثمار أو أرض زراعية أو غيرها على ملك الله تعالى و التصديق بمنفعتهما على جهة من هات البر ابتداء أو انتهاء، كما عرفت المذاهب الفقهية الوقف بتعريفات متقاربة من حيث المقصد من إنشاء الوقف و دوره التكافلي ، إلا أنهم اختلفوا في الأحكام المتعلقة به، نحو حق التصرف فيه واسترجاعه، و مدة الوقف و غير ذلك من الأحكام الفقهية الفرعية<sup>1</sup> ، حيث ساعد الوقف العلماء في مواجهة استغلال الأحكام، وبهذا تفسر الفتاوى دونما خوف على مال أو جاه، و إنما لإبراء ذمتها أمام الله عز و جل في تصحيح المسارات العامة بما يحقق الصالح العام<sup>2</sup>.

**2- أركان الوقف:** أركان الوقف و شروطه، يتركز على أربعة أركان وهي:

- الواقف: و يشترط فيه الأهلية الكاملة، وملكية العين المراد وقفها، والإسلام .  
- الموقوف عليه: أن يكون أهلا لتملك منفعة حقيقية نحو إنسان ، أو حكما نحو مدرسة، وأن يكون جهة بر وإحسان.

- الوقف: أن يكون معلوما مملوكا للواقف، وحصول الفائدة المشروعة من الغير ؛

- الصيغة: وهي اللفظ الصريح بلفظ حبست أو تصدقت، بما يدل على التأييد وهو غير قابل للبيع والاستهلاك<sup>3</sup>؛

**3- دور الوقف في تفعيل العملية التنموية:** لقد لعبت الأوقاف دورا بارزا في تنمية المجتمعات الإسلامية، من خلال تطوير العلاقة التفاعلية ما بين البعد العقائدي و البعد التنموي للوقف، فإلى جانب تلك الأوقاف المباشرة

<sup>1</sup> عبد الملك عبد الرحمن السعدي، الوقف وأثره في التنمية، هيئة إدارة واستثمار أموال الوقف، دار مشكاة، الرياض، 2000، ص 159 .

<sup>2</sup> المرسي سيد الحجازي، مرجع سابق، ص 57

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 77

## الفصل الأول: أساسيات حول النظام المالي لإسلامي و الهندسة المالية الإسلامية

التي تقدم خدمات أو منافع مباشرة للوقوف عليهم كالمسجد و المدرسة، هناك الوقف المنتج الذي يندرج ضمن ما يعرف بالاقتصاد الثالث أو قاع العمل الخيري إضافة إلى القطاع العام و الخاص، فنجد صناديق الوقف أداة محورية في نظام الوقف، وهو عبارة عن وعاء لتجميع الهبات الوقفية النقدية من الواقفين لغرض استخدامها للصالح العام، ومن أجل التأثير في السلك الخيري عموماً و السلك الوقفي خصوصاً، يجب مراعاة عوامل موضوعية تؤثر في الأوقاف التي يمكن التحكم فيها، من خلال الميل إلى الوقف و طبيعة المشاريع الوقفية التي تقدم مقابل شهادات الوقف، إلا أننا نرى أنه و خاصة في حالة عدم كفاية الاكتتاب الوقفي لسبب كبير المشروع، يمكن اللجوء للقروض الحسنة في شكل شهادات قرض حسن، و يمكن للوسيط المتمثل في صندوق الوقف المالي أن يفعل بين فئة المقرضين بالقروض الحسنة من جهة، و فئة المقترضين قرضاً حسناً وهم أصحاب المشاريع، مع العلم أن القرض الحسن ليس وقفاً و إنما باب من أبواب الخير.

وحسب الشكل يمكن تمثيل عملية التصكيك، سواء أكان رأس مال المشروع ممولاً كلياً بالأوقاف أو بالقروض الحسنة، أم كان التمويل مزيجاً بينهما<sup>1</sup>.

**4- نماذج الوقف الحديث:** إن أهم نماذج الوقف في العالم الإسلامي توجد بالمملكة العربية السعودية شمالاً بمزارع صالح الراجحي رحمه الله، و هو أكبر وقف خير على الأرض بمساحة 5600 هكتار، تشمل أربعين صنفاً من التمر ذو الجودة العالية و تنتج سنوياً عشرة آلاف طن، فيصرف ربه على 12 مصرفاً محدد بصك الوقفية و 92 جمعية خيرية، كما تقوم بتقديم التمر على المعتمرين في شهر رمضان وفضلاً عن 200 ألف نخلة، تضم هذه الأوقاف حقولاً للزراعة العضوية الخالية من أي إضافات أو مواد كيميائية، كل هذه الأوقاف حقولاً للزراعة العضوية الخالية من أي إضافات أو مواد كيميائية، كل هذا أسهم في إدراجها في موسوعة غينيس بصفتها أكبر مزارع وقف النخيل في العالم، كما تمتلك الأوقاف باليمن حوالي 25% إلى 30% إجمالي الأراضي الزراعية، والمتميز بخصوصيتها وقدرتها الإنتاجية العالية في زراعة المحصول الغذائي و في تربية الحيوانات، وتأمين احتياجات المشروعات الصناعية من المواد الأولية الزراعية، ومن ثم توفير المزيد من فرص العمل في المناطق الريفية التي تحتوي على الفقر في اليمن<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> رحيم حسين- تصكيك مشاريع الوقف المنتج- مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية- العدد 3- 2019/07/02- ص 35- بتاريخ 2019/07/10 عن موقع : [www. Gem.info/files/issue / vo/-23 pdf.](http://www.Gem.info/files/issue/vo/-23.pdf)

<sup>2</sup> المرسي السيد الحجازي، المرجع السابق، ص 75.

## الفرع الحادي عشر: مصادر المال في الإسلام (الزكاة)

إن مصادر المال في الإسلام، ليست مقصورة على مورد واحد بل تجمع العديد من الموارد التي تضمن غلة وفيرة لموارد الدولة، حتى يضمن عدم تأثر مواردها في حالة نقص غلة مورد ما، إذ يمكن تعويض من الموارد الأخرى<sup>1</sup> كالزكاة؛ للزكاة أهمية بالغة في حياة الشعوب الإسلامية من جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والروحية، فمن جهة هي مورد أساسي للمالية الإسلامية، ومن جهة أخرى تعتبر مؤسسة التكافل والتضامن الاجتماعي لتحسين مستوى اللائق للمعيشة؛

### أولاً: تعريف الزكاة

- 1- الزكاة لغة: هي الزيادة والظاهرة والنماء و الصلاح؛
- 2- إصلاحاً: هي واجب مالي، تؤخذ من فئة معينة لتدفع لفئات معينة وفي أوقات محددة، وهي الركن الثالث من أركان الإسلام، فرضت ابتداء من السنة الثانية للهجرة و اكتملت عناصرها الشرعية في السنة الخامسة للهجرة، ووردت في القرآن الكريم 87 مرة كلها نزلت في المدينة رمز الدولة ورمز الدستور ورمز النظام الاقتصادي المتوازن<sup>2</sup>؛

### ثانياً: خصائص الزكاة وشروط تحصيلها

الزكاة هي نسبة مقطوعة من الثروة للمسلمين ولا يجوز أن تنفق إلا في أوجه مخصصة و التي حددها الله سبحانه وتعالى للفقراء، والمساكين، العاملين عليها، المؤلفين قلوبهم، الغارمين، في سبيل الله وابن السبيل<sup>3</sup>، إذ أنها تتمتع بحملة من الخصائص:

- اشتراط الحول في الزكاة: بمعنى أن يمر على المال اثنا عشر شهراً عربياً، وهذا الشرط إنما هو بالنسبة للأنعام والنقود والسلع التجارية، وهو ما تحت اسم "زكاة رأس المال" أما الزرع والثمار والعسل، والمستخرج من المعادن والكنوز فلا يشترط لها حول، وهو ما يمكن أن يدخل تحت اسم "زكاة المدخل"<sup>4</sup>؛

<sup>1</sup> أحمد عبد العظيم محمد، المنهج الإسلامي في الرقابة على الإسلام، المركز الأصيل للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص 15

<sup>2</sup> بشير مصيطفى، الزكاة في الإسلام أو الحل الاقتصادي المنسي، جريدة الشروق، العدد 3207، ص 06 .

<sup>3</sup> أحمد خلف و حسين الدخيل و مناجر ناصر حمد الحيوي، الموازنة بين الزكاة والنظرية العامة للضريبة، الملتقى الدولي الأول للجامعة تكريت لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بعنوان الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل للفترة 23-24 فيفري 2011.

<sup>4</sup> حسام الدين بن موسى عفانة، يسألونك عن الزكاة، منشورات لجنة زكاة القدس، الطبعة الأولى، 2007، ص 21



## الفصل الأول: أساسيات حول النظام المالي لإسلامي و الهندسة المالية الإسلامية

- اعتدال معدلات الزكاة: وذلك من حيث ملامة سعرها إذا ما قورنت بسعر الضرائب الحالية، والتي يقع عبؤها على الأفراد، سواء كانت ضرائب مباشرة على إيرادات الممولين وغيرها على معاملاتهم الجمركية ومختلف الرسوم ويحدد سعر الزكاة كالتالي:

2.5 % من النقد الموجه للادخار و الحلي الزائد عن الحاجة، والأوراق المالية وعروض التجارة، مما يحفز الإنسان على تنميتها واستغلالها و مقاومة اكتنازها، حتى تنمو بالفعل وتدر دخلا منتظما، وإلا أكلتها الزكاة بمرور الأيام، ولهذا جاء في الحديث الحث على الاتجار بأموال اليتامى حتى لا تأكلها الزكاة كما قال النبي صلى الله عليه و سلم :

" اتجروا في أموال اليتامى حتى لا تأكلها الزكاة " <sup>1</sup>

5% للزرع و الثمار التي تسقى بكلفة و مؤونة ؛

10% للزرع و الثمار التي نسقيها بالأمطار ؛

20 % على المعادن المستخرجة من باطن الأرض بمشقة <sup>2</sup> ؛

- اتسام الزكاة باليقين: فقد وردت في القرآن الكريم تجديد الأموال التي تحب فيها الزكاة، و حدد النطاق الزمني لها وكيفية تحديدها، فالزكي يكون على بينة بسعرها والأصناف التي تحب فيها، وبالتالي ل يكون على جهالة بأي أمر من أمورها <sup>3</sup> ؛

- الاقتصاد في تكاليف جمع الزكاة: إن نفقات جباية الزكاة تكون عادة في أقل الحدود، وقد تتجاوز بنسبة محدودة من حصيلة الزكاة، مما يساعد على غزارة الحصيلة، وأما العاملين عليها أهم نصيب من حصيلتها لأنهم يأخذون أجورهم منها <sup>4</sup> ؛

- تحقيق مبدأ العدالة: تحقق الزكاة العدالة لأنها تؤخذ من القادرين و تعطى للفقراء والمساكين، فهي لا تغطي أي نفقة من نفقات الدولة، بل هي موجهة لطبقة محددة في المجتمع، كما يقرر إعفاء الممول من في أمواله حتى تبلغ نصابا، مما يعني إن الإسلام سبق ذلك بقرون فكرة إعفاء ذوي الدخل المحدود من عبء الضريبة ؛

كما تقرر الزكاة مفهوم الديون من الوعاء، وإعفاء المدين إذا كان الدين الذي عليه يستغرق النصاب أو ينقصه أو ينقصه أو تأجيل تحصيل الزكاة لأمر ما، أو تعجيلها لما يكسبها مرونة جيدة ؛

<sup>1</sup> وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص 265 .

<sup>2</sup> محمد حلمي الطواي، أثر السياسات المالية الشرعية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2007، ص 65.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 67

<sup>4</sup> حيدر يونس الموسوي، مرجع سابق، ص: 134-135.

## الفصل الأول: أساسيا حول النظام المالي لإسلامي و الهندسة المالية الإسلامية

---

- أثر الزكاة في إعادة توزيع الدخل و الثروة: قامت الزكاة في العهد الإسلامي الأول، بدور حاسم في كافة التوازنات المادية بين فئات المجتمع المختلفة، و كان أهم ما استهدفته هو ضمان حد أدنى لمعيشة كل فرد في حدود ضروريات الحياة الملائمة.

## المطلب الثالث: مدخل مفاهيمي للهندسة المالية الإسلامية

تعد الهندسة المالية الإسلامية الوسيلة الفعالة لحل مشكلات التمويل ، بمعنى أنها تتضمن ابتكار أدوات مالية جديدة و تؤدي الوظيفة التمويلية ، كما أنها تهدف إلى تحقيق المصدقية الشرعية و الكفاءة الاقتصادية للمنتجات المالية الإسلامية و تطويرها بما يتلاءم و الاحتياجات المالية .

### الفرع الأول: تعريف الهندسة المالية

لقد تعددت التعاريف الواردة بشأن الهندسة المالية نذكر منها:

- (IAEF) تعرف الهندسة المالية من طرف الجمعية الدولية للمهندسين الماليين المالية التطوير و التطبيق بأنها " تتضمن الهندسة المبتكر للنظرية المالية و الأدوات المالية لإيجاد حلول للمشاكل المالية المعقدة و لاستغلال الفرص المالية، فالهندسة المالية ليست أداة بل هي المهنة التي تستعمل الأدوات"<sup>1</sup> ؛

- كما عرفت على أنها "التصميم و التطوير و التنفيذ لأدوات و آليات مبتكرة، و صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل"<sup>2</sup>.

أما الهندسة المالية الإسلامية فتعرف بأنها "مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم و التطوير و التنفيذ لكل من الأدوات و العمليات المالية المبتكرة، بالإضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل وكل ذلك في إطار توجيهات الشرع الإسلامي".

ما يلاحظ من هذا التعريف أن مفهوم الهندسة المالية من المنظور الإسلامي لا يختلف عنه من المنظور التقليدي ، إلا أن الأول يكون ضمن ضوابط الشريعة الإسلامية ، بمعنى أن منتجات الهندسة المالية الإسلامية المبتكرة تكون بعيدة عن المعاملات المحرمة التي نعت عنها الشريعة الإسلامية و ذلك لحماية الأطراف المشاركة في العملية التمويلية و الاستثمارية من الوقوع في دائرة المحرمات (مثل الربا، أكل أموالهم بالباطل والظلم و غيرها) .

والابتكار المقصود ليس مجرد الاختلاف عن السائد ، بل لا بد أن يكون هذا الاختلاف متميزا إلى درجة تحقيقه لمستوى أفضل من الكفاءة و المثالية ، ولذا فلا بد أن يكون هذا الاختلاف متميزا إلى درجة تحقيقه لمستوى

<sup>1</sup> نوال بوعكاز، حدود الهندسة المالية في تفعيل استراتيجيات التغطية من المخاطر المالية في ظل الأزمة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير التجارية، تخصص: دراسات مالية إسلامية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف 2010/2011، ص 2

<sup>2</sup> فتح الرحمن على محمد صالح ، أدوات سوق النقد الإسلامي: مدخل للهندسة المالية الإسلامية ، مجلة المصري، المجلد 26 ، بنك السودان ، الخرطوم ، ديسمبر 2002 م، ص 16

أفضل من الكفاءة و المثالية ، ولذا فلا بد أن تكون الأداة أو الأولوية التمويلية المبتكرة تحقق ما لا تستطيع الأدوات والآليات السائدة تحقيقه.

فيمكن القول أن الهندسة المالية الإسلامية تبحث عن الأساليب و الطرق التي تحدد لها الابتكار من خلال تصميم وتطوير لمنتجات وأدوات مالية مبتكرة بالإضافة إلى تقديم حلول مالية لتلبية الاحتياجات الحقيقية للمتعالين ، و بذلك تتميز الأدوات المالية المبتكرة بمستوى أفضل من الكفاءة و الفعالية و كل ذلك في إطار ضوابط الشريعة الإسلامية .

### الفرع الثاني:تعريف الهندسة المالية في المنهج الإسلامي

من الضروري إيجاد تعريف شامل وواضح للهندسة المالية الإسلامية، ولا شك أن لذلك دورا مزدوج علميا وتطبيقيا، أما من الناحية العلمية فإن ذلك مما يساعد على استكمال المنظومة المعرفية للصناعة المالية لإسلامية التي لا تزال بحاجة ماسة إلى إثرائها، حتى توأكب كل التطورات العلمية التي تحدث في هذا المجال، وأما من الناحية التطبيقية، فإن وضع تعريف شامل للهندسة المالية الإسلامية يعني وضع الأسس التي يمكن من خلالها ابتكار وتطوير المنتجات المالية الإسلامية الأصلية و غير المستنسخة عن المنتجات التقليدية من جهة، وإغلاق الباب أمام الواجبن للصناعة المالية الإسلامية من خلال الحيل الربوية، من جهة أخرى. وهذا كله يساعد على تلبية الحاجات التنموية المتزايدة باطراد، كل ذلك في إطار الالتزام بالحلال<sup>1</sup> .

إن مفهوم الهندسة المالية من المنظور الإسلامي لا يختلف عنه من المنظور التقليدي إلا في أن الأول يكون ضمن مجموعة من الضوابط التي تضعها الشريعة الإسلامية لحماية الأطراف المشاركة في العمليات التنموية و الاستثمارية من الظلم وأكل أموالهم بالباطل، ولتحقيق الصالح العام.

من هذا المنطلق يمكن تعريف الهندسة المالية الإسلامية على أنها: "مجموع الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير و التنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة، بالإضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل وكل ذلك في إطار موجهاً للشرع الحنيف".

من هنا تعرف الهندسة المالية الإسلامية بأنها عملية تطويرية و تنوعية و إبداعية لأدوات التمويل في الأسواق المالية بما فيها النقدة والتي تتيح فرص التقليل من المخاطر من خلال الإطار الإسلامي الذي يشترط مبدأ الالتزام

<sup>1</sup> عبد الكريم قندوز، ضعف الهندسة المالية الإسلامية تحد يواجه المؤسسات المالية الإسلامية، صفحة إلكترونية، موقع الباحث

بالمشاركة في الربح والخسارة والتخلي عن الفائدة الربوية في تنشيط المعاملات المالية المشروعة بهدف تلبية حاجات تنمية جديدة تحقق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع<sup>1</sup>.

### الفرع الثالث: تاريخ الهندسة المالية الإسلامية

النظام الإسلامي قبل أي نظام هو صاحب فكرة الهندسة المالية ومصممها، ودليل ذلك توجيهه - صلى الله عليه وسلم - لبلال المازني - رضي الله عنه - عندما أراد أن يبادل التمر الجيد بالتمر الرديء، فقال له صلى الله عليه وسلم: "لا تفعل، بع الجمع ( وهو نوع جيد من أنواع التمر) بالدرهم واشتر بالدراهم جنينا (تمر مختلط وليس مرغوب فيه، وما يخلط إلا لردائه)"، وفي هذا الحديث إشارة إلى أهمية البحث عن حلول تلي الحاجات الاقتصادية دون إخلال بالأحكام الشرعية، بل إن هذا الحديث هو الهندسة المالية بذاتها. إن الشريعة الإسلامية لا تحجر على دائرة الابتكار و إنما تحجر دائرة الممنوع، مبقية دائرة المشروع متاحة للجهد البشري في الابتكار .

### الفرع الرابع: خصائص الهندسة المالية الإسلامية

تتميز الهندسة المالية الإسلامية بمجموعة من الخصائص أهمها:

أ- **المصدقية الشرعية** : تعني المصدقية الشرعية أن تكون المنتجات الإسلامية موافقة للشرع بأكبر قدر ممكن، وهذا يتطلب الخروج من الخلاف الفقهي قدر الإمكان، فالهندسة المالية الإسلامية تهدف إلى الوصول لحلول مبتكرة تكون محل اتفاق قدر المستطاع<sup>2</sup>.

ب- **الكفاءة الاقتصادية** : فالمقصود بها تحقيق مقاصد المتعاملين بأقل قدر ممكن من التكاليف الإجرائية أو التعاقدية<sup>3</sup>.

ج- **الابتكار الحقيقي بدل التقليدي**: يعتبر التنوع المتوفر في المنتجات المالية الإسلامية تنوعاً حقيقياً وليس صورياً في كما أدوات الهندسة المالية، حيث أن كل من أداة أدوات الهندسة المالية الإسلامية لها طبيعة تعاقدية وخصائص تميزها عن غيرها من الأدوات الأخرى، سواء تعلق الأمر بالمخاطر الضمانات أو التسعير، وهذا من

<sup>1</sup>مرغد خضر، الهندسة المالية من منظور إسلامي (مع الإشارة إلى تحارب بعض الدول، مجلة العلوم الإنسانية العدد التاسع والعشرون جامعة محمد خيضر، بسكرة فيفري 2013، ص 48

<sup>2</sup> عبد الكريم قندو، الهندسة المالية الإسلامية ودورها في إنشاء وتطوير السوق المالية الإسلامية وإمدادها بالأدوات المالية الشرعية، مؤتمر أسواق الأوراق المالية والبورصات (الواقع و الأفاق )، جامعة الإمارات العربية المتحدة - دبي 6-7 مارس 2007 ص9

<sup>3</sup> سامي بن إبراهيم سويلم، صناعة الهندسة المالية: نظرات في المنهج الإسلامي، مركز البحوث، شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، ديسمبر 2000، ص ص 17 18 .

منطلق أن المقصود بالهندسة المالية ما هو يلي مصلحة حقيقية للمتعاملين الاقتصاديين في الأسواق وليس مجرد عقد صوري من العقود الوهمية، وهذا ما يؤكد القيمة المضافة للابتكار<sup>1</sup> ؛

### الفرع الخامس: أسباب الحاجة للهندسة المالية الإسلامية:

تبرز الحاجة إلى البحث عن حلول مالية إسلامية من عدة جوانب نوردتها فيما يلي<sup>2</sup>:

أ - انضباط قواعد الشريعة الإسلامية: إن قواعد الشريعة الإسلامية الخاصة بالتبادل، و إن كانت معدومة لكنها منضبطة و محددة و عليه فإن قبول التعاملات التي تلي احتياجات الناس بصورة كفأه اقتصاديا يظل مرهونا بعدم منافاة هذه القواعد، واستيفاء هذا الشرط قد لا يكون عسيرا، لكنه بحاجة إلى استيعاب للقواعد و المقاصد الشرعية، و في نفس الوقت إدراك و تقدير لاحتياجات الأفراد الاقتصادية، و الجمع بين هذين يتطلب قدرا من البحث و العناية حتى يمكن الوصول إلى الهدف المنشود، فالهندسة المالية الإسلامية مطلوبة للبحث عن الحلول التي تلي الاحتياجات الاقتصادية مع استيفاء متطلبات القواعد الشرعية .

ب- تطور المعاملات المالية: تجمع المعاملات في الإسلام بين الثبات و التطور أو المرونة، فالربا و الغش و الاحتكار من الأشياء التي حرمها الإسلام منذ أربعة عشر قرنا، و مهما اختلفت الصور و الأشكال فليس لأحد أن يخل بصورة مستحدثة أو شكلا جديدا ما دام في جوهره يدخل تحت ما حرّمته لشريعة الإسلامية فالبيع حلال، ولكن نقود اليوم ليست كنقود عصر التشريع، و من سلع اليوم ما لم يعرفه العالم من قبل و استحدثت أشكال يتعامل بها الأفراد في بيوعهم، و مادام البيع يخلو من المحذور، فيمكنه أن يأخذ الكثير من الأشكال، لهذا كان لا بد لمن يدرس فقه المعاملات المعاصرة أن يميز بين الثابت و المتطور، و المتطور، وان ينظر إلى التكييف الشرعي للصور المستحدثة حتى يمكن بيان الحكم الشرعي و من ثم إيجاد البدائل إن أمكن ذلك، إذن فتطور المعاملات المالية في العصر الحاضر و تزايد عوامل المخاطر و عدم التأكد، و تغير الأنظمة الحاكمة للتمويل و التبادل الاقتصادي جعل الاحتياجات الاقتصادية معقدة و متشعبة، و زاد من الحاجة إلى البحث عن حلول ملائمة.

ج - المنافسة مع المؤسسات المالية التقليدية: يعد وجود المؤسسات المالية الرأسمالية و نموها إلى درجة فرضت قدرا كبيرا من التحدي على الاقتصاد الإسلامي، فالحلول التي يقدمها المسلمون لا تكفي أن تكون عملية فحسب، بل يجب مع ذلك أن تحقق مزايا مكافئة لتلك التي تحققها الحلول الرأسمالية، و يترتب على هذه

<sup>1</sup> محمد الأمين خديوي وحنان علي موسى، منتجات الهندسة المالية الإسلامية الواقع والتحديات ومناهج التطوير، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 12، الجزائر، 2011، ص 04 .

<sup>2</sup> صالح مفتاح وعمرى ريمه، الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، يومي 03-04 ديسمبر 2012 جامعة قلمة، الجزائر، ص: 228 - 229

الجوانب صعوبة إيجاد حلول اقتصادية إسلامية قادرة على منافسة البدائل السائدة في الاقتصاد المعاصر ،ومن هنا برزت الحاجة لتطوير الهندسة المالية الإسلامية و تأهيلها .

**د - مواجهة التحديات التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية :** إن التحديات التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية كثيرة و متشعبة و لعل غياب الهندسة المالية يعتبر من أهم تلك التحديات .و هو ما تشير إليه الدراسات التطبيقية حيث أثبتت العديد منها أن أهم تحد يواجه المؤسسات المالية الإسلامية هو غياب أو ضعف الابتكار المالي الموافق للشريعة لهذه المؤسسات،من هنا تبرز لنا ضرورة وأهمية وجود الهندسة المالية.

### الفرع السادس:مزايا تطبيق الهندسة المالية الإسلامية

إن تطبيق الهندسة المالية الإسلامية سيوفر للمصارف الإسلامية العديد من المزايا، ومن أهمها<sup>1</sup>

1 - توفير البدائل للمنتجات المالية التقليدية: فالهندسة المالية الإسلامية هي وسيلة للإبداع و التطوير و إيجاد منتجات إسلامية بديلة للمنتجات التقليدية، و يتطلب ذلك الحاجة إلى ثقافة المؤسسات المالية الإسلامية و تضمينها للإبداع فضلا عن ندرة الأفراد المبدعين ، ز مدى إلمام المبدعين المتخصصين بالمفاهيم الشرعية التي من شأنها تعزيز الإبداع الأصيل إلى جانب توفير مخصصات تنفقا تلك المؤسسات على البحوث و التطوير .

2 - تجنب التقليد لمنتجات المصارف التقليدية: إن التقليد هو الخيار الوحيد للتطوير في غياب الهندسة المالية الإسلامية و عجز المؤسسات المالية عن الابتكار و تطوير منتجات مالية إسلامية تنافس نظيرتها التقليدية ، لذلك فإن الأمر يفرض عددا من التحديات أمام استخدام بعض المنتجات المالية الإسلامية الأصلية ، و ربما ينتهي الأمر بإجبار المصارف على استخدام بعض المنتجات التقليدية بعد تأطيرها بإطار شرعي .

### الفرع السابع:الأهمية العلمية والعملية للهندسة المالية الإسلامية وأهدافها:

**أولا: الأهمية العلمية للهندسة المالية الإسلامية:**

يمكن إنجاز الأهمية العلمية للهندسة المالية الإسلامية فيما يلي<sup>2</sup>:

أ- يؤدي البحث و التطوير اللذان هما موضوع الهندسة المالية إلى استكمال المنظومة المصرفية للاقتصاد الإسلامي و مواكبته للتطورات الحاصلة في العلوم المالية .

<sup>1</sup>زينب شلال عكار، تطبيق الهندسة المالية باستخدام بطاقة الائتمان، دراسة تطبيقية في مصرف الاستقلال، مجلة العلوم الاقتصادية ،المجلد 8، العدد 29، جانفي 2012، ص 219 .

<sup>2</sup>عبد الكريم قندوز ، مرجع سابق، ص : 176 .

ب- يساعد وجود علم الهندسة المالية الإسلامية في إيجاد الكوادر الإدارية التي يتطلبها العمل المصرفي الإسلامي، والتي تجمع بين المعرفة الشرعية و الخبرة المصرفية الإسلامية.

ت- أن الأصل في المعاملات الإباحة فلا يجوز المسارعة إلى تحريم صورة من صور المعاملات المستحدثة حتى يتبين أن الشريعة قد حرمتها.

ث- أن العبرة في المعاملات المالية للعلل و المقاصد حيث أن أحكام فقه المعاملات معللة وعللها مرتبطة بالحكم الشرعي وجودا أو عدما بعكس فقه العبادات التي يجب التوقف فيها عند حدود النص، لذلك فعملية إلحاق العقود المالية المستحقة بأصول لها في الفقه الإسلامي مسترشدين بالعلة .

ج- أن الإسلام لم ينشئ العقود المالية ، وإنما وجهها الوجهة الصحيحة عن طريق تنقيتها من المحرمات و تشريع الأحكام العامة و تقرير القواعد الكلية المنظمة لها .

ثانيا: الأهمية العملية للهندسة المالية وفق المنهج الإسلامي:

بالنسبة للأهمية العلمية فهي:

- معظم الأدوات التمويلية الموجودة هي تلك التي تم تطويرها منذ قرون مضت ، و قد كانت تفي بحاجات المجتمعات آنذاك، لكن الحاجات التمويلية للإفراد و المؤسسات في الوقت الحاضر تتزايد بشكل مستمر ، و هو ما يلبي تلك الحاجات التمويلية و ذلك في إطار الالتزام بالحلال ، و هنا تبرز أهمية الهندسة المالية الإسلامية في تحقيق ذلك .

- الاستفادة من التطورات التي تشهدها الأسواق العالمية و محاولة الاستفادة منها بدلا من اتخاذ مواقف حيادية تجاهها .

- ضمان استمرارية النظام المالي الإسلامي ككل مع استفادة كل أجزائه مع الحفاظ في ذات الوقت على أصالته من خلال الالتزام بالضوابط الشرعية التي تقوم مسيرته في رفع الحرج و المشقة عن جمهور المتعاملين مع المسلمين الذي يتعاملون بالعقود المالية بمستجداتها الحديثة،وكي يكون للفقه الإسلامي حضور قوي على الساحة الاقتصادية بدلا من تعطيله.

إن المعاملات المالية وإن كانت مقاصد المكلفين فيها لا تخرج ( في الجملة) عن معاني الاكتساب وطلب الرزق و تنمية المال وقضاء الحوائج الدنيوية والأخروية، إلا أن السمة و سائلها التبدل و التغيير و التطور بحسب الأمكنة والأزمنة، والأحوال والعادات و الأعراف الجارية... وهذا ما يستدعي عدم غلف باب الاجتهاد في تكييف العقود الموجودة أو تطويرها أو إيجاد أخرى مستحدثة لما في ذلك من رفع المشقة و الحرج على الناس يقول ابن تيمية رحمه



الله: "تصرفات العباد من الأقوال و الأفعال نوعان :عبادات يصلح بها دينهم ،وعادات يحتاجون إليها في دنياهم فباستقراء أصول الشريعة نعلم أن العبادات التي واجبها الله و أحبها لا يثبت الأمر بها إلا بالشرع و أما العادات فهي ما اعتاده الناس في دنياهم مما يحتاجون إليه، و الأصل فيه عدم الحظر ."

إذا اعتبرنا التكييف الفقهي جزءا من الهندسة المالية، فإنه قد يكون أساسا لتطوير كثير من العقود المالية، فتكيف الأموال التي يودعها آلاف المودعين في حسابات استثمارية لهم في المصارف الإسلامية ، والتعامل مع هذه الأموال كوحدة واحدة في عمليات المضاربة، مع العلم أنه لا يجوز خلط مال المضاربة بعد بدء عمليات المضاربة، أدى إلى استحداث ما يسمى بالمضاربة المشتركة وتطوير عقد المضاربة الثنائية التقليدي المعروف في الفقه، ذلك للابتعاد على ما لا يجوز في عقد المضاربة، طبيعة عمل المؤسسات التي تقوم بإجراء المعاملات المالية وخاصة العمل المصرفي الذي يعمل وفق نموذج الوساطة المالية بآلياتها المختلفة، فكثير من العقود المالية التقليدية لا يمكن للمصارف التعامل معها إلا باستحداث مستحداث ملحقة بها أو أفكار جديدة تمكنها من أن تكون عملية قابلة للتطبيق .

#### الفرع الثامن: أهداف الهندسة المالية الإسلامية:

- تسعى الهندسة المالية الإسلامية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها فيما يلي<sup>1</sup>:
- توفير منتجات مالية إسلامية ذات جودة عالية كبديل شرعي للمنتجات المالية التقليدية تمتاز بالمصداقية الشرعية.
  - تحقيق الكفاءة الاقتصادية، يمكن لمنتجات الهندسة المالية زيادة الكفاءة الاقتصادية عن طريق توسيع الفرص الاستثمارية في مشاركة المخاطر، وتخفيض تكاليف المعاملات، وتخفيض تكاليف الحصول على معلومات وعمولات الوساطة والسمسرة
  - تحقيق عوائد مجزية للمستثمرين وتنويع مصادر الربحية.
  - المساهمة في إنعاش الاقتصاد وذلك بالاستفادة من رؤوس الأموال التي تعزف عن المشاركة في المشاريع التي تمول ربويا.
  - المساعدة في تطوير أسواق المال المحلية و العالمية من خلال إيجاد أوراق مالية إسلامية .

<sup>1</sup> هناء محمد هلال الحنبلي، دور الهندسة المالية الإسلامية في معالجة الأزمات المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول الازمة المالية و الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، جامعة العلوم الإسلامية العالمية و المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، عمان ، الاردن و2 ديسمبر 2010، ص 9-10 .

- المساعدة في غدارة وتحقيق الموائم بين العوائد والمخاطر والسيولة لدى الشركات والمؤسسات المالية ؛
- توفير تمويل مستقر و حقيقي ومن موارد موجودة أصلا في الدورة الاقتصادية مما يقلل من الآثار التضخمية ؛
- توفير حلول شرعية مبتكرة لإشكالات التمويل ؛
- تقليل مخاطر الاستثمار بتنوع صيغه ؛

### الفرع التاسع : أسس الهندسة المالية الإسلامية

#### اولا: الأسس العامة للهندسة المالية الإسلامية

- **تحريم الربا والغرر**: المقصود بالربا الزيادة على رأس المال، قلت أو كثرت يقول الله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين﴾ سورة البقرة الآية : 278
- ويعتبر بحث الربا مشبعا من النواحي الشرعية لكن الغوص فيه ليس سهلا للكثيرين، خاصة غير المختصين بالعلوم الشرعية، لهذا نجد من الاقتصاديين من حاول إيجاد نماذج لإعادة تقديم الربا بأسلوب يتناسب و اللغة العلمية المعاصرة، أما عن بيع الغرر فقد نهى عنه الرسول صلى الله عليه و سلم، و الغرر ما كان على خطر الحصول<sup>1</sup>
- **حرية التعاقد**: ويقصد بها إطلاق الحرية للأعوان الاقتصاديين في أن يعقدوا في العقود ما يرون، و بالشروط التي يشترطون غير مقيدتين إلا بقيد واحد ، وهو ألا تشمل عقودهم على أمور قد نهى عنها الشرع الإسلامي.
- **التيسير و رفع الحرج**: أي أن تكون الهندسة المالية من غير عسر أو حرج أي بدون مشقة ، فالله جل و علا جعل باب التعاقد مفتوحا و جعل الأصل فيها من الإباحة و لم يضع من القيود إلا تلك التي تمنع الظلم و تحرم أكل أموال الناس بالباطل<sup>2</sup>.
- **التحذير من بيعتين في بيعة واحدة**: و النهي هنا ينصب على ما كان بين الطرفين، لأنه صلى الله عليه و سلم نهى عن بيعتين في بيعة ، و البيعة غنما تكون بين طرفين ن فإذا تضمنت بيعتين علم أنها بين طرفين ، فإذا كانت إحدى البيعتين مع طرف و الأخرى مع طرف آخر لم تدخل في النهي<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> عبد الكريم قندوز: الهندسة المالية الإسلامية، مؤتمر الأوراق المالية والبورصات، كلية الشريعة والقانون، دبي، 6-8 مارس 2006- ص 08

<sup>2</sup> صالح مفتاح وعمري ربة: الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قلمة، الجزائر، يومي 03-04 ديسمبر 2012، ص 231

<sup>3</sup> محمد البلتاجي: الضوابط الشرعية للعمل المصرفي الإسلامي، تاريخ التصفح: 2015/12/22، الرابط :

الاستحسان و الاستصلاح: والاستحسان هو ما يستحسنه المجتهد بعقله من غير أن يوجد نص يعارضه أو يثبت، وهو جريان المصالح التي يقرها الشرع ، أما الاستصلاح ومعناه الأخذ بكل أمر فيه مصلحة يتلقاها العقل بالقبول، ولا يشهد أصل خاص من الشريعة بإلغائها أو اعتبارها<sup>1</sup>.

### ثانيا: الأسس الخاصة لهندسة المالية الإسلامية

تتطلب الهندسة المالية الإسلامية وجود

أ - الوعي بالسوق: ونقصد به أن تكون الحاجات التي يتطلبها السوق معروفة لمن يقوم بالابتكار والتطوير للأدوات و الأوراق المالية، بالإضافة إلى تحقيق التراضي بين جميع الأطراف.

ب - المقدرة و لالتزام (الالتزام بالشريعة الإسلامية في التعامل): ونقصد بالمقدرة أو القدرة وجود مدرة رأسمالية تمكن من الشراء و التعامل، وبالالتزام بالشريعة الإسلامية<sup>2</sup> ؛

ج - الإفصاح (بيان المعاملات و شفافيتها): ويقصد به بيان المعاملات التي يمكن أن تؤديها تلك الأدوات المبتكرة أو المطورة، وذلك لسد الثغرات التي يمكن أن ينفذ منها المتلاعبون أو المضاربون لاستخدام تلك الأدوات لتحقيق غايات لم تكن تهدف إليها أصلا ، مع الإشارة إلى أن الالتزام بالشريعة الإسلامية أي ميزة المصدقية الشرعية للهندسة المالية الإسلامية ، تشكل بهذا الخصوص صمام أمان بسبب انضباط قواعد الشريعة الإسلامية<sup>3</sup>.

### الفرع العاشر: تحديات الهندسة المالية و منتجاتها

فرضت التغيرات الجذرية و السريعة التي شهدها العالم في الفترة الأخيرة ضغوطا تنافسية حادة و غير متكافئة، خاصة على المؤسسة المالية الإسلامية، التي أصبحت تبحث عن وسيلة تضمن بها البقاء و الاستقرار إلى جانب مؤسسات مالية تفوقها خبرة و حجما، وقد انتهت إلى أنه لا يمكن ذلك دون تقديم منتجات مالية إسلامية

<sup>1</sup> هاجر سعدي ولامية لعلام: دور الهندسة المالية الإسلامية في ابتكار منتجات مالية إسلامية- العقود المركبة نموذجا -، المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة سطيف -1، الجزائر، 05-06 ماي 2014، ص 04

<sup>2</sup> طروبيا نذير: الهندسة المالية الإسلامية كإستراتيجية لعلاج تصدع النظام المالي الدولي (رؤية تحليلية لما هو كائن وما ينبغي أن يكون)، مجلة التكامل الاقتصادي مختصة في العلوم الاقتصادية و الادارية، العدد 04، جامعة أحمد دراية -أدرار، الجزائر، ديسمبر 2014، ص ص 69-70 .

<sup>3</sup> مؤذن عمر وبن زيد عبد اللطيف: الهندسة المالية الإسلامية و إنشاء سوق المال الإسلامي في الجزائر، مجلة التكامل الاقتصادي مختصة في العلوم الاقتصادية و الإدارية، العدد 04، جامعة أحمد دراية- أدرار، الجزائر، ديسمبر 2014، ص -298 .

قدرة على منافسة المنتجات التقليدية من جهة و تلبية احتياجات التي تعمل فيها سواء كانت إسلامي أو غير إسلامية أو غير إسلامية من جهة أخرى .

لذا فالبرعم من التطور الذي عرفته الهندسة المالية الإسلامية إلا أنها لا زالت دون المستوى المطلوب، ويرجع ذلك إلى مجموعة من التحديات و العقبات التي تعيقها ومن بين هذه التحديات نجد:

#### أولاً: الصعوبات المتعلقة بالجوانب المؤسسية:

يأتي في مقدمتها الإطار المؤسسي السليم حيث تحتاج البنوك الإسلامية إلى عدد من المؤسسات والترتيبات الداعمة حتى تتمكن من القيام بوظائفها المتعددة، ومن التحديات البارزة الحاجة الملحة إلى موارد رأس المال البشري التي تتميز بالكفاءة، لسد العجز الذي تعانيه صناعة التمويل الإسلامي. وهناك تحديات تتعلق بالإطار القانوني المناسب والسياسات الداعمة، ويرصد الخبراء أن قوانين التجارة والمصارف والشركات في معظم البلدان الإسلامية وضعت على النمط الغربي، وبطبيعة الحال فإنها تحصر مدى نشاطات العمل المصرفي في حدود تقليدية.

أما فيما يتعلق بالتحديات ذات الصلة بالإطار الإشرافي فإن عدم وجود إطار إشرافي فاعل يعد إحدى نقاط الضعف الخطيرة للنظام المصرفي الإسلامي القائم ويستحق اهتماما جادا على المستويات كافة، ولا شك أن هناك حاجة لتنسيق وتقوية الأدوار التي تضطلع بها كل من هيئات الرقابة الشرعية والبنوك المركزية في الدول الإسلامية.<sup>1</sup>

#### ثانياً: الصعوبات المتعلقة بالجوانب التشغيلية:

وتنقسم إلى :

شق يخص التمويل والآخرى خاص بالسيولة، ويلاحظ انعدام التمويل عن طريق تقاسم الأرباح، حيث تنقسم المعاملات المالية الإسلامية إلى نوعين، يقوم أحدهما على رسم ثابت على رأس المال ويستند الآخر إلى تقاسم الأرباح، ويوفر كل من النوعين التمويل من خلال شراء وبيع سلع حقيقية، بينما تقوم المعاملات المالية التقليدية على تسليف الأموال مقابل رسم ثابت (فائدة)، أما عدم سيولة الموجودات فهي مشكلة أخرى يسببها انتشار صيغ التمويل القائمة على أساس الدين، وتتلخص في صعوبة تحويل هذه الصيغ التمويلية إلى أدوات مالية يمكن التفاوض بشأنها.

ومن التحديات المتعلقة بالجوانب التشغيلية أيضا حشد الودائع محليا حيث هذه الأخيرة في البنوك الإسلامية لم تأت بسبب جاذبية العوائد المرتفعة بل بسبب الالتزام الديني للعملاء. أيضا المنافسة، فالبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية تواجه زيادة مستمرة في المنافسة خاصة بقيام البنوك التقليدية بفتح فروع و نوافذ إسلامية، أما في ما

يتعلق بالعملة فيتوقع أن تحدث زيادات أخرى في منافسة البنوك التقليدية للبنوك الإسلامية في المستقبل بسبب العملة.

### 1- الصعوبات المتعلقة بحيثيات الهندسة المالية الإسلامية ذاتها<sup>1</sup>

أ - الافتقار إلى الكفاءات و الإطارات البشرية المؤهلة : يتبين لنا انه تحدي يواجه المؤسسات المالية الإسلامية هو الافتقار إلى كفاءات و الإطارات البشرية المؤهلة، ونظرا لأهمية العامل فإنه في نفس الوقت يعتبر من أهم التحديات التي تواجه الهندسة المالية الإسلامية و منتجاتها، حيث يتطلب العمل المالي الإسلامي تأهيلا خاصا وكفاءات إدارية مدربة تجمع بين الخبرة المهنية و المعرفة الشرعية حتى تستطيع إنجاز مسيرة المؤسسات المالية الإسلامية، وتكون ملائمة لطبيعة عملها على اعتبار أنها تختلف عن المؤسسات المالية التقليدية.

ب - الافتقار جانب التطوير: تفتقر بعض المؤسسات المالية الإسلامية إلى الاهتمام بمفهوم الهندسة المالية، حيث تعاني من غياب ثقافة الإبداع و التطوير ، فقد أثبتت التقارير السنوية عن غياب شبه تام لمخصصات مالية خاصة بالبحث وتطوير لمنتجات المالية الإسلامية لأكثر من 12 مؤسسة مالية إسلامية في منطقة الخليج العربي، في الوقت الذي أنفقت فيه 9 بنوك أوروبية ما يزيد عن مليار دولار على عمليات التطوير و البحث.

ج - ضعف التنسيق بين الهيئات الشرعية و توحيد المرجعية الشرعية: تواجه أعمال المؤسسات المالية الإسلامية تحدي هام و هو ضعف التنسيق فيما بين الهيئات الشرعية و تضاري الفتاوى الفقهية بين الدول الإسلامية و حتى داخل البلد الواحد، فمثلا نجد أن بعض المصارف تجيز أعمال التوريق و البعض الآخر لا يجيز التعامل به، لذا على المؤسسات المالية الإسلامية أن تعمل على إيجاد قاعدة عملية مشتركة الاجتهاد الجماعي و توحيد الفتاوى.

د - الخطأ في تحديد هدف المؤسسة المالية الإسلامية : تركز الهدف الأساسي من الهندسة المالية الإسلامية في إشباع احتياجات المسلمين وإهمال الهدف الجوهري للمنتج المالي و المتمثل في خلق القيمة المضافة ، لذا يجب تصحيح ذلك من خلال الجمع بين الوجهة الدينية و الاقتصادية و إشباع احتياجات المسلمين وغير المسلمين.

و - التركيز على بعض المنتجات دون غيرها: توجيه معظم العمليات المصرفية نحو التمويل المحدد العائد (البيوع و الإيجارات)، وليس الاستثمار القائم على المشاركة الربح والخسارة.

هـ - عدم وجود معايير موحدة في استخدام المنتجات: حيث يلاحظ وجود اختلاف بين المؤسسات المالية الإسلامية في استخدام المنتج الواحد (العقود، النماذج، الإجراءات، آليات التنفيذ، الضوابط، الشفافية والتوثيق

<sup>1</sup> عدنان أحمد يوسف: الأدوات المالية الإسلامية الحديثة، الواقع و تحديات التشغيل، المؤتمر الثالث للمصارف و المؤسسات المالية الإسلامية بسوريا

الكامل لهذه المنتجات الأمر الذي يؤدي إلى عدم فهم المتعاملين للصناعة المالية الإسلامية).

و - مشكلات تقويم المنتجات المالية الإسلامية: إن مشكلات تقويم المنتجات المالية الإسلامية وسبل التغلب عليها يتركز على ثلاث جوانب هي:

- عدم وجود هيئة مختصة بتقويم المنتجات المالية الإسلامية.

- عدم توافر البيانات عن المنتجات المالية الإسلامية.

ي - محاكاة المنتجات التقليدية: تعاني الهندسة المالية الإسلامية من مشكل محاكاة نظريتها التقليدية في بعض منتجاتها، و محاولة أسلمت بعض المنتجات الأخرى حتى تبدو للعملاء أنها متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

ص - نقص الوعي بمنتجات المؤسسات المالية الإسلامية : يعتقد بعض المسلمون أن منتجات المؤسسات المالية الإسلامية لا تختلف عن منتجات مثلتها التقليدية، حيث تجد البعض لا يفرق بين الصكوك الإسلامية و السندات الربوية، و من هذا المنطلق يجب على المؤسسات المالية الإسلامية أن تأخذ على عاتقها مهمة توعية أفراد المجتمع بأهميتها و التعريف بمنتجاتها مع توضيح الفرق بينها و بين منتجات غيرها.

الفرع الحادي عشر: منتجات وأدوات الهندسة المالية الإسلامية ومناهج تطويرها.

#### أولاً: مناهج التطوير

أ - المحاكاة(التقليد) لمنتجات غير إسلامية: المحاكاة هي الأسلوب الأكثر ممارسة في واقع الصناعة الإسلامية اليوم، وهي تعني أن يتم سلفاً تحديد النتيجة المطلوبة، وهي النتيجة نفسها التي يحققها المنتج الربوي، ثم يتم توسط سلع ليست مقصودة لا للبنك ولا للعميل، مجرد الحصول على النتيجة المطلوبة، وهي هنا النقد الحاضر مقابل أكثر منه سواء كان المدين هو العميل أو البنك<sup>1</sup>

ب - منهج التحوير: يعتمد هذه المنهج بشكل كبير على منتجات مالية شرعية للوصول إلى منتجات جديدة، فيمكن الانطلاق من منتج واحد للحصول على منتج جديد، أو البدء بمنتجات أو أكثر للوصول إلى منتج واحد، وتؤدي هذه الطريقة إلى اشتقاق العديد من المنتجات المقبولة والتي يبقى فقط إعادة النظر في جوانبه الشرعية لأنه ليس بالضرورة أن نصل إلى منتج يراعي ضوابط الشريعة الإسلامية حتى ولو كان الأصل حلالاً<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> سامي بن ابراهيم السويلم: التحوط في التمويل الإسلامي، المنتجات المالية الإسلامية بين الإبداع والتقليد، مقالات في التمويل الإسلامي، 04/2006، نشرة في الاقتصادية 44288، موقع إلكتروني - ص ص 22-24 .

<sup>2</sup> هاجر سعدي ولامية لعلام: دور الهندسة المالية الإسلامية في ابتكار منتجات مالية إسلامية- العقود المركبة نموذجاً -، المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة سطيف -1، الجزائر، 05-06 ماي 2014، ص 08 .

ج- منهج الأصالة والابتكار: يعتمد هذا الأسلوب على القيام بدراسة مستمرة لاحتياجات العملاء ثم العمل على تطوير الأساليب الفنية والتقنية المناسبة لها، تعتبر هذه الطريقة أكثر جدوا و إنتاجية رغم تكلفتها المرتفعة والتي تتجه إلى انخفاض إلى مستوى التكلفة الحدية للمنتجات المالية، وهذا المنهج يتطلب<sup>1</sup>:

- دراسة مستمرة لاحتياجات العملاء والعمل على الأساليب التقنية والفنية اللازمة لها .
- وضع أسس واضحة لصناعة هندسة مالية إسلامية مستقلة عن مثلتها التقليدية.
- المحافظة على أصالة الصناعة المالية الإسلامية، والسماح لها بالاستفادة من منتجات الصناعة المالية التقليدية ما دامت تفي بمتطلبات المصادقية الشرعية.
- يؤدي إلى استكمال المنظومة المعرفية للاقتصاد الإسلامي ومواكبته للتطورات الحاصلة.
- يعتبر هذا المنهج أكثر كلفة من التقليد والمحاكاة، لكنه في المقابل أكثر جدوى وأكثر إنتاجية، لذلك ينبغي وضع الخطط الجادة التي تحدد مسار الصناعة المالية الإسلامية بعيدا عن منهج المحاكاة إلى منهج الأصالة والابتكار، ثم يتم تطبيق هذه الخطة تدريجيا .

#### ثانيا: منتجات وأدوات الهندسة المالية الإسلامية:

قد أفرزت الهندسة المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية مجموعة من المنتجات المالية.

- 1- **تعريف الصكوك الاستثمارية الإسلامية:** الصكوك الاستثمارية الإسلامية فقد عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بأنها وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله (المعيار الشرعي رقم 17 صكوك الاستثمار)<sup>2</sup>
- 2- **أنواع الصكوك الإسلامية:** بالرغم من تعدد وتنوع الصكوك الإسلامية إلا أننا سوف نهتم بالصكوك الأكثر انتشارا واشتهارا، وهي:

أ- **الصكوك القابلة للتداول:** وهي صكوك تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع لذلك يمكن تداولها و هي :

<sup>1</sup> لعمش آمال: دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية، رسالة ماجستير، تخصص: دراسات مالية و محاسبية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف، الجزائر، 2012، ص 93-94 .

<sup>2</sup> المعيار الشرعي رقم 17 "، صكوك الاستثمار"، الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

**صكوك المضاربة (القراضة):** تقوم بإصدار صكوك ملكية برأس مال المضاربة على أساس وحدات متساوية القيمة ومسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصاً شائعة في رأس مال المضاربة وما يتحول إليه، بنسبة ملكية كل منهم فيه<sup>1</sup>.

**صكوك المشاركة:** وهي عبارة عن وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب في إنشاء مشروع استثماري، ويصبح موجودات المشروع ملكاً لحملة الصكوك وتدار الصكوك على أساس عقد المشاركة بتعيين أحد الشركات لإدارتها بصيغة الوكالة بالاستثمار<sup>2</sup>.

**صكوك الإجارة:** جاء قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم 137(15/3) بشأن صكوك الإجارة، الذي يقصد به إصدار أوراق مالية قابلة للتداول، مبنية على مشروع استثماري قائم أو سيتم إنجازه يدر دخلاً، بتحويل الأعبان والمنافع التي تتعلق بها عقد الإجارة إلى أوراق مالية، يمكن أن تجري عليها عمليات التبادل في سوق ثانوية، وعلى ذلك عرفت بأنها "صكوك ذات قيمة متساوية، تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع ذات دخل".

**صكوك المزارعة:** هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تمويل مشروع على أساس المزارعة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في المحصول وفق ما حدده العقد، وتكون الحصة المتفق عليها في العقد حصة مشاعاً من خراج الأرض.

**صكوك المساقات:** وهي وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في سقي أشجار مثمرة ورعايتها، ويصبح لحملة الصكوك حصة من الثمرة.

**صكوك المغارسة:** وهي وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في غرس أشجار، ويصبح حملة الصكوك حصة في الأرض والغرس<sup>3</sup>.

**ب- الصكوك غير القابلة للتداول:** هي التي لا يجوز تداولها لأنها قائمة على الديون، وما كان هذا شأنه فلا

يجوز تداوله، لأنه يفضي إلى تأجيل البدلين، وتتمثل في:

**صكوك السلم:** وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتحصيل رأس المال السلم وتصبح سلعة السلم مملوكة لحملة الصكوك، ويكون بتقديم كامل قيمة السلعة المتفق عليها حال استلامها مستقبلاً وفق الوقت

<sup>1</sup> عبد الله علي عجبنا فضل: محددات إصدار صكوك الاستثمار الإسلامية من قبل منظمات الأعمال-دراسة حالة التجربة السودانية 1998-2011، مذكرة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا-كلية الدراسات العليا-السودان، جوان 2011، ص 66

<sup>2</sup> رفع عبد الرحمن النجدي: المعايير الشرعية: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، الامتياز للاستثمار، المنامة-البحرين، طبعة 1431هـ 2010، ص 239

<sup>3</sup> صفية أحمد أبو بكر: الصكوك الإسلامية، مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري دبي، 31-ماي-3 جوان 200، ص 12.



ومواصفات متفق عليها.

صكوك الإستصناع: هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تصنيع سلعة، ويصبح المصنوع مملوكا لحملة الصكوك<sup>1</sup>

صكوك المراجعة: هي صكوك متساوية القيمة تصدر لغرض تمويل سلعة مرابحة، بحيث تصبح هذه الأخيرة مملوكة لحامل الصكوك، وتعتبر عملية استصدار صكوك مرابحة ممكنا فقط في حالة السوق الأولي<sup>2</sup>.

### ثالثا: خصائصها

تمثل ملكية شائعة في الأصول: فهي تمثل ملكية حصصا لحاملها أو مالكةا شائعة في أصول لها دخل، سواء كانت أعيانا أو منافع أو خدمات أو خليطا منها أو من الحقوق المعنوية ، و هي لا تمثل دينا في ذمة مصدرها، وهذا ما يميزها عن السندات .

- 1- لها قيمة اسمية محددة: أي تصدر بقيمة اسمية محددة يحددها القانون، و موضحة في نشرة الإصدار.
- 2- تصدر بفئات متساوية القيمة: بهدف تسهيل شرائها و تداولها بين الجمهور، ومن خلال الأسواق المالية.
- 3- قابلة للتداول من حيث: هناك أنواع من الصكوك قابلة للتداول، مثل صكوك المضاربة، وصكوك المشاركة، وصكوك الإجارة، وصكوك غير قابلة للتداول، مثل صكوك البيوع، علما أنه يمكن تداولها في لحظة معينة و تحديدا عندما تمثل الصكوك بضاعة، أما عندما تتحول إلى دين في ذمة الغير فلا يصح تداولها.
- 4- عدم قبول التجزئة: بمعنى أن الصك لا يجزأ في مواجهة الشركة، وفي حالة أيلولة الصك الواحد إلى لشخصين أو أكثر بسبب الإرث أو نحوه، فإنه لا بد من الإنفاق على أن يمثلهم أمام الشركة شخص واحد<sup>3</sup>.
- 5- استحقاق الربح و تحمل الخسارة: بمعنى أن مالك الصك يشارك في غنمه حسب الإنفاق المبين في نشرة الإصدار، ويتحمل غرمه بنسبة ما يملكه من الصكوك.
- 6- تحمل أعباء الملكية: يتحمل حامل الصك الأعباء و التبعات المترتبة على ملكيته للأصول الممثلة بالصك، سواء كانت مصاريف استثمارية أو هبوط في القيمة.

<sup>1</sup> سليمان ناصر، ربيعة بن زيد: دور الحوكمة في إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية، المؤتمر الدولي الثامن حول: دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 19-20 نوفمبر 2013، ص 75.

<sup>2</sup> عماري صليحة وسعدان آسيا: الصكوك الإسلامية: تطوراتها وآليات إدارة مخاطرها، الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية: آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بقالة، الجزائر، يومي: 8 و9 ديسمبر 2013، ص 6-7 .

<sup>3</sup> القرعة داغي، علي محي الدين، بحوث في فقه البنوك الإسلامية-دراسة فقهية واقتصادية، (بيروت: دار البشائر الإسلامية، ط2002، ص338-

8 - تصدر على أساس عقد شرعي: أي تصدر على أساس عقد من العقود المشروعة، التي تختلف أحكامه تبعاً لاختلاف أحكام العقود الشرعية التي تمثله<sup>1</sup>؛

#### رابعاً: أهدافها

هناك مجموعة دوافع لعملية التصكيك تعود على المؤسسات أهمها:

**الدفع الأول: زيادة السيولة** حيث توفر السيولة للمالكي الأصول خاصة التي لا يوجد لها سوق نشطة لبيعها أو آجالها استحقاقها بعيدة؛

**الدافع الثاني: تنوع مصادر التمويل:** أي توسيع قاعدة المستثمرين بهدف تجميع رؤوس الأموال اللازمة لتمويل التوسع في النشاط لغرض الحصول على أصول جديدة، كما تعمل على الموائمة بين آجال الأصول و الالتزامات للحد من المخاطر؛

**الدافع الثالث: تقليل مخاطر الائتمان** فمن المعلوم أن المؤسسة التي يريد تصكيك بعض أصولها لا تكون مسئولة عن الوفاء بحملة الصكوك، و بذلك تكون نقلت مخاطر الائتمان إلى الغير؛

**الدافع الرابع: الدمج بين أسواق الائتمان و أسواق رأس المال** إن عملية التصكيك تؤدي إلى تنشيط سوق الائتمان و سوق رأس المال؛

**الدافع الخامس: يعتبر مصدر تمويلي من خارج الميزانية:** فمن المعلوم أن عملية تصكيك أصول المؤسسة المنشأة سوف يخفي رصيد الأصول من الميزانية العمومية، لأنه تم بيع الأصول إلى الشركة المتخصصة، وفي نفس الوقت ينخفض قيمة مجمع الاستهلاك، و بالتالي ترتفع قيمة الأصول في ميزانية المؤسسة المنشأة، وهذا يزيد من قيمة معدل كفاية رأس المال هذا من ناحية، و من ناحية أخرى أن أي منشأة لديها ديون على الغير تستقطع من إيراداتها نسبة معينة لتكوين ما يسمى مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، وهذا بدوره يقلل من صافي الأرباح للمؤسس عامة، و لكن عندما يتم استخدام التصكيك سوف يلغى رصيد المخصص ويرد إلى الإيرادات، و بالتالي لا يظهر في الميزانية لأن الأصول الخاضعة لذلك تبيعها أساساً<sup>2</sup>؛

#### خامساً: الأهمية الاقتصادية:

<sup>1</sup> القرة داغي، على محي الدين، صكوك الإجارة، بحث مقدم إلى مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، منظمة المؤتمر الإسلامي، د15، ج2، (1425هـ-2005م)، ص183-184.

<sup>2</sup> عمر، محمد عبد الحليم، التوريق و تطبيقاتها المعاصرة و تداولها، بحث مقدم إلى مجمع الفقه الإسلامي الدولي، منظمة المؤتمر الإسلامي، د19، (1430ن2009م)، ص4.

- 1- إن وجودها يثري بها الأسواق المالية الإسلامية لأنها الطرف المكمل للأسهم، و الجناح الثاني للبورصة التي من خلالها تتحرك الأموال بحرية و سهولة.
- 2- تلبى احتياجات الدولة في تمويل مشاريع البنية التحتية و التنمية بدلا من الاعتماد على سندات الخزينة و الدين العام.
- 3- تساعد على النهوض بالاقتصاد الإسلامي نظريا و عمليا، أما نظريا فهي استكمال لحلقات الاقتصاد بجانب البنوك و شركات التأمين الإسلامية، أما عمليا فإن وجود هذه الأدوات تساعد على رفع الحرج الديني عن المستثمرين.
- 4- أن الوصول بفكرة الصكوك الإسلامية إلى مستوى التداول العالمي يوضح مدى سعة و حكمة و تكامل النظام الإسلامي.

#### سادسا- التوريق الإسلامي

التوريق هو أداة مالية مستحدثة تفيد قيام مؤسسة مالية بحشد مجموعة من الديون المتجانسة والمضمونة كأصول، ووضعها في صورة دين واحد معزز ائتمانيا، ثم عرضه على الجمهور من خلال منشأة متخصصة للاكتتاب في شكل أوراق مالية، تقليلا للمخاطر، وضمانا للتدفق المستمر للسيولة النقدية للبنك .

#### سابعا - التأمين التعاوني الإسلامي

تعاون مجموعة من الأشخاص يتعرضون لخطر أو أخطار معينة يسمون هيئة المشتركين على تلافي آثار الأخطار وجبر الأضرار التي قد يتعرض لها أحدهم بتعويضه عن الضرر الفعلي الناتج عن وقوع هذه الأخطار، وذلك بالتزام كل منهم على سبيل التبرع بدفع مبلغ معين (القسط أو الاشتراك) تحدده وثيقة التأمين، وتتولى شركات التأمين إدارة عمليات التأمين واستثمار أموالهم نيابة عن الجماعة المشتركين مقابل حصة معلومة من عائد استثمار هذه الأموال على الوجه المبين في العقد أو النظام<sup>1</sup>.

#### ثامنا: المنتجات المالية المستحدثة

#### 1- المشتقات المالية من منظور إسلامي :

<sup>1</sup> عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي: نحو مشتقات مالية إسلامية لإدارة المخاطر التجارية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، مجلد

**1- أسباب الحاجة للمشتقات المالية الإسلامية:** تبرز الحاجة للمشتقات بالرغم من الخلاف الفقهي الذي تثيره من جانبين<sup>1</sup>:

**أ- الجانب الأول:** ضرورة تكيف المؤسسات المالية الإسلامية مع واقع النظام المالي العالمي و الذي من سماته الأساسية التقلبات في الأسعار بما فيها أسعار الفائدة و أسعار الأسهم و السندات و أسعار السلع و الخدمات و هو ما يستدعي القيام بعمل إيجابي اتجاه هذه التقلبات بدلا من تكب المؤسسات المالية الإسلامية و حتى مؤسسات الأعمال الأخرى لخسائر نتيجة مخاطر لم تكن بأي حال من الأحوال هي المتسبب فيها .

**ب- الجانب الثاني:** يستدعي المحافظة على أصالة المؤسسات المالية الإسلامية و ضمان معاصرتهما (تنافسيتهما بشكل كبير) الأخذ بالابتكارات الجديدة أو إيجاد البدائل التي تحقق نفس المزايا لتلك التي تحققها الأدوات التقليدية و في نفس الوقت تحقق ميزة المصادقية الشرعية.

## 2- المشتقات في نظام التمويل الإسلامي :

إن أي عقد أو معاملة مالية في ظل التمويل الإسلامي يجب إن توافق ضوابط الشريعة الإسلامية، و يمكن إن تحدد هذه الضوابط فيما يلي<sup>2</sup>:

\*تحريم الربا وأي معاملات متعلقة به ؛

\*منع الغرر أي الحظر المرتفع (المعاملات ذات المخاطر العالية أو ما يعرف بتجارة المخاطر أي نقل المخاطر) و بيع ما لا يملك .منع المغامرة و المضاربة في العقود و المبادلات .منع التجارة أو تبادل الديون إلا إذا كانت بقيمتها الاسمية ؛

وبالتالي فإن تطوير المشتقات المالية الإسلامية يجب أن تتوفر فيه الشروط التالية<sup>3</sup>:

- يجب أن تكون المشتقات متوافقة مع الشريعة الإسلامية ؛
- يجب أن تحق الفوائد و المنافع للمشتقات المالية التقليدية؛
- يجب أن تكون قابلة للتداول في أسواق المال الدولية ؛

<sup>1</sup> عبد الكريم احمد قندوز، مداني أحمد، الأزمة المالية و إستراتيجيات تطوي المنتجات المالية الإسلامية ، الملتقى الدولي الثاني:النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً - الأزمة المالية الراهنة و البدائل المالية والمصرفية، يومي 5 و6 ماي -2009، معهد العلوم الاقتصادية و علوم التسيير -المركز الجامعي بخميس مليانة، الجزائر ، ص:10.

<sup>2</sup> آمال حاج عيسى، فضيلة حويو، "المشتقات المالية من منظور النظام المالي الإسلامي، الملتقى الدولي الثاني،النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً- الأزمة المالية الراهنة البدائل المالية و المصرفية-يومي 5 و6 ماي، 2009 معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،المركز الجامعي، خميس مليانة، الجزائر، ص 15:

<sup>3</sup> عبد الرحمن بالحميد الساعاتي مرجع سابق، ص25

كما يجب على المؤسسات المالية الإسلامية و السلطات النقدية في الدول الإسلامية أن تؤسس و حدة للبحث و التطوير و ذلك لتحقيق الأهداف التالية:<sup>2</sup>

- استحداث مشتقات مالية تحق المتطلبات السابقة ؛
- تطوير و سائل و معايير فعالة لقياس المخاطر التي تخفض أو تنشأ باستخدام المشتقات المالية الإسلامية ؛
- تطوير طرق محاسبية جديدة لإظهار و تجسيد مخاطر التغيير و مستوى التقلب في قيم أصول و خصوم المؤسسات المالية مثل تقلب أسعار السلع و تقلب أسعار الصرف للعملات الأجنبية و أسعار الأسهم و حصص المشاركات، وعلى المؤسسات المالية الإسلامية تبني هذه الطرق لتحقيق الشفافية و لتعكس الوضع الحقيقي لأصولها و خصومها و حجم المخاطر التي تتعرض لها ؛
- سيؤدي استخدام المشتقات المالية الإسلامية إلى تغيرات حركية (ديناميكية) للقطاع المالي و النقدي مما يتطلب من السلطات المالية و النقدية إن تبني ضوابط و سياسات استقرار الحركة فعالة تتماشى مع المرونة المتزايدة للمؤسسات المالية و مقدرتها على الحركة عبر النظام المالي الدولي و لكي تتماشى أيضا مع التغيير الديناميكي للمشتقات المالية ؛

#### تاسعا:المنتجات المالية المركبة

سميت بالمنتجات المركبة لأنها مركبة من أكثر من(عقد) عملية من العمليات البسيطة المعروفة في العقود الإسلامية، مثلا: مرابحة، مشاركة، مضاربة، سلم....،وهنا يتضح لنا فعلا دور الهندسة المالية في ابتكار مثل هذه المنتجات، حيث أنه ليس للهندسة المالية حدود إلا الالتزام بالأسس مع محاولة الابتعاد قدر الإمكان عن الاختلاف الفقهي ؛

و سنشير هنا إلى بعض النماذج التمويلية التي قام العلماء المعاصرين المتخصصون في الاقتصاد الإسلامي بتطويرها باستخدام الهندسة المالية، ومنها:

#### 1- المرابحة من خلال المشاركة<sup>1</sup>:

بالرغم من أن المرابحة صورة من الدين الذي جاءت الشريعة بالترغيب عنه إلا أن شيوعها اليوم و إقبال المصارف الإسلامية عليها يستوجب محاولة إعادة صياغتها بصورة أقرب إلى نموذج الوساطة المالية المبنية على النيابة والمشاركة اذن يقوم هذا النموذج على إعادة هندسة بيع المرابحة للأمر بالشراء من خلال عقد المشاركة و ذلك كما يلي:

<sup>1</sup> عبد الكريم قندوز، مرجع سابق، 21

لنفترض أن هناك وكيلًا للسيارات يرغب في زيادة مبيعاته، و يعتقد أنه إذا مكن زبائنه من الشراء بالتقسيط فسوف يحقق هدفه و من ثم تحسين دخله، لكن هذا الوكيل لا يملك السيولة الكافية، كما أنه لا يملك الآليات الضرورية لمتابعة المدينين و تحصيل الأقساط لكنه يملك الخبرة الكافية السوق و الأسعار و البضائع، هناك مصرف يرغب في استثمار فائض السيولة لديه في مشروع منخفض المخاطرة و لا يستلزم خبرة متخصصة، و يرى أن البيع الآجل فرصة جيدة لهذا الغرض، و يدخل المصرف شريكا مع وكيل السيارات على النحو التالي :

أ- يخصص الوكيل مبلغا من المال، مثلا مليون دينار، للبيع بالتقسيط، و يخصص المصرف مليونين لنفس الغرض، و يفتح بهما حساب مشترك لدى المصرف، و يستخدم هذا الحساب لتمويل السيارات المباعة بالتقسيط .

ب- يتولى الوكيل إجراءات البيع و نقل الملكية و ما يتعلق بهما، و التأكد من جودة السيارة المباعة و خلوها من العيوب، بينما يتولى المصرف متابعة الأقساط و مراقبة رصيد المدين لدى المصرف .

ت- الأرباح التي يجنيها هذا الحساب المشترك توزع بين الوكيل و المصرف بالاتفاق، فهذه الصيغة في الحقيقية شركة ساهم فيها كل من المصرف و الوكيل و وكيل السيارات بالمال و العمل و الأرباح توزع بينهما ، لاحظ أن السيارة التي تباع من خلال هذا الحساب تعتبر مملوكة لشركة بين الوكيل و المصرف، و كل منهما استحق الربح بموجب ماله و عمله و يمكن ملاحظة أن هذه الصيغة تمتاز عن صيغة المراجعة العادية:

تخلص المصرف من إجراءات الشراء و القبض و الحيازة، وهي من العقبات التي كانت تقلل من كفاءة أسلوب المراجعة .

شارك المصرف الوكيل في المشروع، و بذلك استفاد المصرف من: تقليل المخاطرة استفادة من خبرة الوكيل بالسوق و البضائع في زيادة المبيعات، تفرغ المصرف الإسلامي لأكثر ما يتقنه حاليا (للأسف) ألا و هو متابعة الديون و تحصيل الأقساط.

لم يعد المصرف منافسا للتجار، أو مزاحما لأسواق السيارات، بل صار شريكا لهم، يربحون جميعا و يخسرون جميعا، فحقق المصرف بذلك الوساطة المالية بين ذوي الفائض (المدخرين و المودعين) ذوي العجز (وكيل السيارات) مباشرة، و دون توسط طرف رابع دخيل على العملية.

## 2- نموذج الوكالة بأجر:

و يقوم هذا النموذج على إعادة هندسة علاقة المودعين مع المصرف الإسلامي، من علاقة المضاربة المشتركة التي تثير مشكلة تطبيقية و هي مسألة التداخل الزمني وهي اختلاف مواعيد السحب و الإيداع بين المودعين و مواعيد بدء و تصفية الاستثمارات التي استخدمت فيها أموال المودعين ، وهو يحول دون تحديد الربح أو الخسارة الفعلية العائدة لأي وديعة بعينها و يقترح جمال الدين عطية أن تكون علاقة المصرف بالمودعين قائمة على أساس

الوكالة بأجر بدلا من المضاربة ، حيث يعتبر المصرف و كيلا عن المودعين في استثمار أموالهم لقاء اجر ثابت أو نسبة من مبلغ الوديعة ذاتها، و هذا المقترح يجعل دخل المصرف مستقلا عن مواعيد و نتائج عمليات الاستثمار الفعلية .

### 3- نموذج سندات الإجارة الموصوفة في الذمة:

سندات الإجارة هي نوع مبتكر من السندات الإسلامية، و هي جمع بين السند كأداة مالية و عقد الإجارة و عقد السلم و آلياتهما أن تكون هناك خدمة موصوفة في الذمة مثل التعليم الجامعي مثلا: بحيث يكون الوصف تفصيلا و لا يدع مجالاً للخلاف كأن يكون تعليم طالب جامعي ، تتوفر فيه شروط معينة و يحدد له مساق دراسي معلوم بزمته و مدته ووصفه ، بعد ذلك تقوم الجامعة و هي مقدمة خدمة التعليم الجامعي بإصدار سندات خدمة موصوفة في الذمة تمثل تعليم الطالب في الجامعة على أن تقدم هذه الخدمة الموصوفة مقابل ما يدفعه الآن من ثمن للسند الذي يمثل ملكيته للمنفعة .

إن هذا المبتكر يحقق ميزة الكفاءة في تعبئة المدخرات ،وميزة التخصيص الكفاء للموارد و تحقيق التسوية و الربحية و الضمان لكافة أطراف العلاقة بشكل كفؤ، وهو ما تهدف إليه الهندسة المالية الإسلامية.

### الفرع الثاني عشر: مستقبل تطوير المنتجات المالية الإسلامية

لقد أدت الأزمة المالية العالمية إلى قيام السلطات النقدية والبنوك بإعادة النظر في الأدوات و المنتجات المالية والمصرفية السائدة والواقع أن الهندسة المالية الناتجة عن المصرفيين ذوي الخلفيات التقليدية العالين بالبنوك الإسلامية ، تسعى إلى ابتكار أدوات مالية تعتمد على التوسع بالتوريق المصرفي و المراجعة للأمر بالشراء ، بدلا من المشاركة و المضاربة والسلم و الإستصناع وغيرها من الصيغ الفاعلة في الاقتصاد و ذلك للاعتبارات التالية :

- سهولة الهندسة المالية التقليدية.
- حاجة الهندسة المالية الإسلامية إلى عمق في العلوم الشرعية .
- التركيز على صيغ المدائيات بحثا عن الربح في الأجل القصير .

ويمكن التأكيد بأنه إذا بقي الحال على ما هو عليه من عمليات الهيكلية الشرعية لمنتجات تقليدية فإن مستوى المنتجات المالية الإسلامية سينحدر ليصل إلى نقطة يتقارب فيها مع مستوى الخدمات التقليدية، وستكون الصناعة المالية الإسلامية أمام ثلاث مشاهد (سيناريوهات) محتملة في المستقبل المنظور .

### 1- المشهد الأول (المأمول) : يتمثل في الإستراتيجية التي يجب أن تتبناها الصناعة المالية الإسلامية لتحقيق

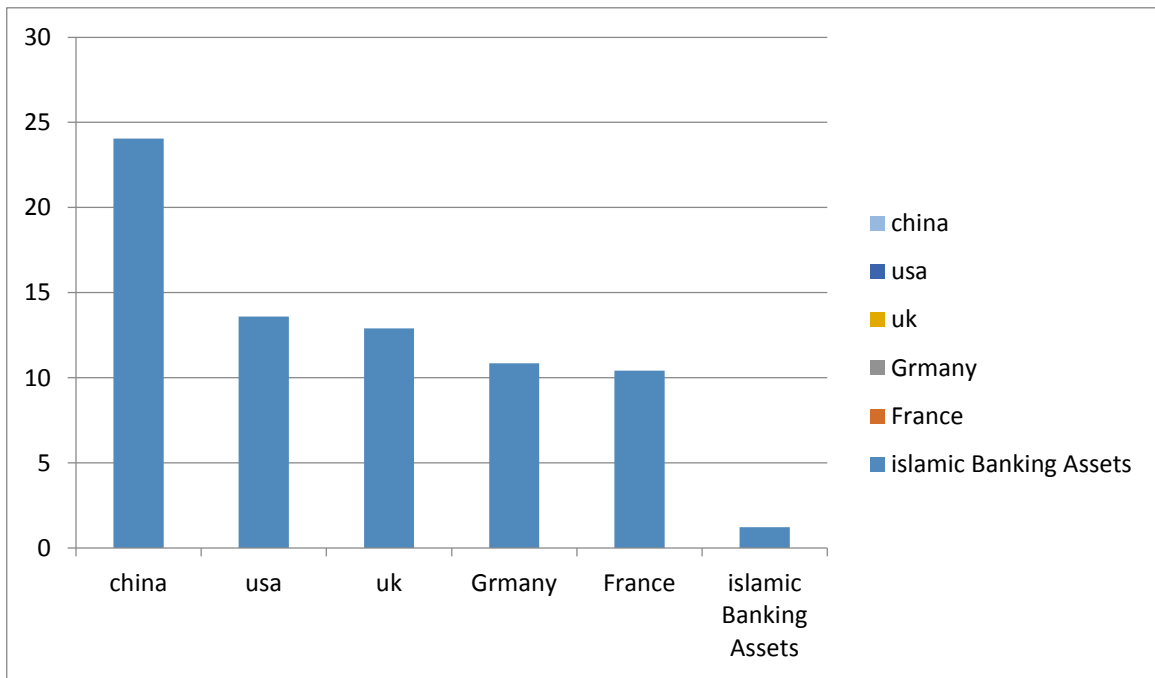
استدامتها فالمطلوب منها أن تتحول في المستقبل العاجل إلى استغلال المخزون الإستراتيجي من الصيغ الفقهية

الشرعية للمنتجات الإسلامية الأصلية في عمليات التصوير و الابتكار، حيث تحافظ على هوية الصناعة و تلي احتياجات السوق و تساهم في تحقيق التنمية

**2-المشهد الثاني المحتمل:** يتمثل في تشابه المنتجات المالية الإسلامية تشابها كبيرا مع المنتجات المالية التقليدية، و هو أمر سيعمل حتما على دعم المنتجات المالية التقليدية و رفع مستوياتها و استدامة صناعتها، تماما كما يعمل على إضعاف خصوصية و مزيا الصناعة المالية الإسلامية و منتجاتها .

**3- المشهد الثالث (الأقل احتمالا):** يتمثل في اندثار المنتجات المالية الإسلامية نتيجة عدم تطوير منتجات أصلية تدعم استدامة الصناعة، و نتيجة لاستفادة المنتجات المالية التقليدية من عمليات الهيكلة الشرعية لمنتجاتها فستصبح جميع المنتجات من نتاج الصناعة التقليدية

الشكل رقم(03):قيمة أصول البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية في الدول سنة 2015 (بليون دولار)



Source : Digital Islamic Economy Special Focus Brief on the Digital Islamic consumer Services 2015.

بلغت أصول المصارف الإسلامية لسنة 2015 أكثر من 1 بليون دولار و هذا الرقم بحد ذاته يعد إنجازا لحداثة التمويل بهذه الأدوات، و نتيجة زيادة الطلب على التمويل الإسلامي من البنوك الإسلامية و زيادة الثقة في المنتجات المالية الإسلامية التي تقدمها خاصة بعد أن أثبتت نجاعتها أمام الأزمات المالية الأمر الذي دفع بالمؤسسات المالية و المصرفية الاعتماد عليها في التمويل و الاستثمار .



### الفرع الثالث عشر: مدى مطابقة المظهر الخارجي للمنتج الإسلامي مع مضمونه الداخلي

للأسف بعض هذه المنتجات والأدوات المالية الإسلامية حدث لها بعض التشويه والخلط والتشبه بالشكل الذي عليه في المنتجات المالية و المصرفية التقليدية، حيث تحدث في بعض المنتجات المصرفية أخطاء في التطبيق تفقد المنتج الإسلامي شرعيته<sup>1</sup>.

فمن الانتقادات الموجهة للهندسة المالية الإسلامية في مجال الفكر الهندسي المالي ما تقوم به من "أسلمه" للمنتجات المصرفية بإضفاء صبغة شرعية عليها، فهذا الأمر من شأنه الإضرار بصناعة المصرفية الإسلامية صناعة الهندسة المالية الإسلامية بشكل عام، إذ يجب التفريق بين إعادة التغليف المتطابقة مع الشريعة وبين تصنع الشرعية لمنتج ما، الحقيقة أنه في الوقت الحالي لا توجد الخبرة والمعرفة أو حتى السابقة الخاصة بهندسة منتجات مبتكرة وإسلامية بشكل كامل، لدرجة أنها تختلف بشكل جذري عن المنتجات التقليدية نجد الكثير من المنتجات السائدة في الصناعة الإسلامية اليوم لا تناسب إلا المسلمين فقط، لأنها مجرد تخريج أو إسباغ لثوب إسلامي على المنتجات غيرا لإسلامية، حيث صرح الشيخ عبد الله بن سلمان المنبع عضو هيئة كبار العلماء أن حوالي 85% من الصكوك الإسلامية المتداولة في الأسواق العالمية مغلفة بالربا وتحايل عليه فقط، وأن الشريعة الإسلامية منها براء.

### المبحث الثاني: دراسات سابقة.

#### الفرع الأول: الدراسات المحلية

#### الدراسات التي تطرقت لدراسة منتجات الهندسة المالية الإسلامية

يعتبر موضوع الهندسة المالية الإسلامية من المواضيع الهامة، إلا أن الكتابات حول هذا الموضوع لا زالت غير كافية للإلمام بكافة جوانبه خاصة فيما يتعلق بصناعة الهندسة المالية بالمؤسسات المالية الإسلامية، ولا سيما بعد لأزمة المالية العالمية 2008، التي عرت النظام الرأسمالي وأثبتت فشله في إنتاج أدوات ومنتجات مالية قادرة على تجنب الأزمات أو حتى مواجهتها . وحسب إطلاعنا وفي حدود ما توفر لدينا من وقت ومراجع يمكن تلخيص أهم الدراسات السابقة كما يلي :

<sup>1</sup> بن إبراهيم الغالي: دور الابتكار المالي في تطوير الصيرفة الإسلامية، المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار المالي والهندسة المالية بين

الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة سطيف -1، - الجزائر، 5-6 ماي

عبد الكريم قندوز ، صناعة الهندسة المالية بالمؤسسات المالية الإسلامية، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير من كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف، سنة 2007 م استهدف هذا البحث دراسة واقع صناعة الهندسة المالية بالمؤسسات المالية الإسلامية، وحاول الباحث الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية: هل يمكن أن توجد بالمؤسسات المالية الإسلامية هندسة مالية خاصة بها متميزة عن تلك المستخدمة بالمؤسسات المالية التقليدية ؟

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- تتميز الهندسة المالية الإسلامية عن نظيرتها التقليدية في كونها تجمع بين الكفاءة الاقتصادية والمصادقية الشرعية و هما خاصيتان مترابطتان من جهة و تضمنان من جهة أخرى استفادة جميع الأطراف؛
- يقصد بالهندسة المالية الإسلامية ،مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم و التطوير و التنفيذ لكل من الأدوات و العمليات المالية المبتكرة ، بالإضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل و كل ذلك في إطار أحكام الشريعة الإسلامية ؛
- تستخدم الهندسة المالية الإسلامية لإدارة المخاطر المختلفة التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية ،و تتنوع منتجات صناعة الهندسة المالية الإسلامية لتشمل كل الأدوات والعمليات التمويلية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ؛
- إن تفهم السلطات النقدية ( المصرف المركزي ) لطبيعة عمل المؤسسات المالية الإسلامية، يساعد على تطوير صناعة الهندسة المالية الإسلامية<sup>1</sup>؛

<sup>1</sup> عبد الكريم قندوز، " صناعة الهندسة المالية بالمؤسسات المالية الإسلامية"، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير من كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف ، سنة 2017 .

2-دراسة:العرايبي مصطفى، 2016م،(دور الصكوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد "ماليزيا نموذج") رسالة دكتوراه: جامعة طاهري محمد – كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير – الجزائر – 2016 .

تهدف الدراسة إلى التعريف بالصكوك الإسلامية كأداة تمويلية و عرض واقعها في سوق الأوراق المالية الإسلامية الماليزية، كما تبين الدور الذي تلعبه هذه الصكوك في تمويل الاقتصاد الماليزي و ذلك من خلال عرض وتحليل التجربة الماليزية في الصكوك الإسلامية ؛

و توصلت الدراسة إلى أن الصكوك الإسلامية تساهم بشكل كبير في تمويل الاقتصاد الماليزي، و قد تم الاعتماد عليها في تمويل مختلف القطاعات خاصة قطاع البنية التحتية، كما أن الصكوك الإسلامية استطاعت أن تؤثر بشكل إيجابي على أهم المؤشرات الاقتصادية في ماليزيا من بينها الناتج المحلي الإجمالي، و ميزانية الدولة ؛ الدراسة الحالية تؤكد نتائج هذه الدراسة و بشكل أوسع<sup>1</sup> ؛

- دراسة بن عمر يوسف: بعنوان "تقييم فعالية الصكوك المالية الإسلامية في أسواق الأوراق المالية – رسالة ماجستير – 2014.

تهدف الدراسة إلى: دراسة فاعلية الصكوك الإسلامية في الأسواق المالية و تحديد مدى تأثير إصدارات الصكوك المالية الإسلامية على المؤشر العام للأسواق محل الدراسة، و مدى تأثير الصكوك بالأزمة المالية العالمية و مدى تعافيتها منها، و توصلت الدراسة إلى زيادة الصكوك المالية الإسلامية إلى زيادة أداء السوق المالي التي تنتمي إليها، و أن هناك علاقة طردية بين زيادة إصدارات الصكوك و زيادة أداء المؤشر العام للسوق، كما توصلت إلى أن الصكوك المالية الإسلامية تحسن من اقتصاديات الدول التي تعتمد عليها في تمويلها لمشاريعها، أيضا توجد علاقة طردية بين إصدارات الصكوك الإسلامية، و مؤشرات سوق الأوراق المالية الماليزية<sup>2</sup> ؛ الدراسة الحالية أثبتت أن كل المنتجات لها تأثير إيجابي على مؤسسات النظام المالي كالأوراق و البنوك؛

المطلب الثاني : الدراسات الأجنبية التي تطرقت للهندسة المالية الإسلامية .

1 -دراسة:فضل عبد الكريم محمد،2004م،(إدارة المخاطر و تحديات المصارف الإسلامية):<sup>3</sup>

<sup>1</sup> \_العربي مصطفى، "دور الصكوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد " ماليزيا نموذجا"، رسالة دكتوراه، جامعة طاهري محمد – كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير – الجزائر – 2016 .

<sup>2</sup> \_ بن عمر يوسف: بعنوان "تقييم فعالية الصكوك المالية الإسلامية في أسواق الأوراق المالية – رسالة ماجستير –2014.

<sup>3</sup> \_ فضل عبد الكريم محمد،(إدارة المخاطر و تحديات المصارف الإسلامية،(الخرطوم:جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، رسالة دكتوراه، 2004).

هدفت الدراسة إلى تناول غدارة المخاطر و تحديات المصارف الإسلامية وتناولت التجربة السودانية و التجربة السعودية للفترة من(1999م-2003م)، حيث حققت المصارف الإسلامية انتشارا واسعا وكانت تجربتها محل تقدير المؤسسات المالية الدولية ونظرا للمنافسة التي يشهدها سوق العمل المصرفي في تحرير الخدمات المالية، فإن هناك مصارف عالمية لها ثقلها المالي ستطرح نفسها منافسا قويا للمصارف الإسلامية من خلال فتح نوافذ إسلامية بها مما يؤثر سلبا على أداء المصارف الإسلامية لذلك فإن المصارف الإسلامية مطالبة بإحداث نقلة نوعية و كمية في أدائها وإدارة مخاطرها بكفاءة عالية، تهدف إدارة المخاطر إلى التحكم في الخطر و الحد من آثاره السلبية بغرض المحافظة على أصول المصارف لذلك بدأ الاهتمام بإدارة المخاطر في المصارف حيث تم تكوين لجنة بازل في عام 1974م، وقامت بوضع معايير لمخاطر الأصول بهدف تحقيق كفاية رأس المال و تحسين الأساليب الرقابية على المصارف بالتركيز على المخاطر الائتمانية و أطلق على هذه اللجنة(بازل1) ثم تم تطويرها و أضيفت لها مخاطر السوق و المبادئ الأساسية للرقابة الفعالة و أطلق عليها(بازل2)، توصلت الدراسة إلى نتائج منها، واجهت المصارف الإسلامية صعوبات عديدة في تطبيق هذه المعايير لأنها وضعت في الأساس لتناسب المصارف التقليدية، هناك اهتمام من قبل المؤسسات المالية الإسلامية بوضع المعايير التي تتناسب مع المصارف الإسلامية، هناك نوعين من المخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية فبجانب المخاطر التي تشترك فيها مع المصارف التقليدية باعتبارها مؤسسات مالية فإنها تواجه مخاطر إضافية نابعة من التزامها بالشريعة الإسلامية، أوصت الدراسة بعدة توصيات يمكن أن تساهم في الحد من المخاطر المصرفية؛

يلاحظ أن هذه الدراسة تناولت إدارة المخاطر وتحديات المصارف الإسلامية، بينما تناولت الدراسة الحالية مخاطر المصارف و الأساليب الحديثة لإدارتها و تحديد تحدياتها و الطرق المناسبة لتقليل آثارها السلبية؛

## 2-دراسة: Ali Arslan Tarig (2004), Risk Of Sukuk Management Financia (Structure)<sup>1</sup>

هدفت الدراسة إلى توضيح هيكل الصكوك و حجم موجودات صناعة المال الإسلامي و التطورات التي يشهدها سوق الصكوك بالإضافة إلى توضيح طبيعة الصكوك المستندة إلى أصول، وطبيعة المخاطر المرتبطة بهيكل الصكوك

<sup>1</sup> \_ Ali Arslan Tarig ; Management Financial Risk Of Sukuk Structure, thes is of Msc.loughbrough university.2004

و أهمها واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلين توصلت الدراسة إلى نتائج منها: أن الصكوك الإسلامية من أهم الأدوات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، والتي تحفز مشاركة المسلمين في السوق المالي في حال طرحها للتداول، الصكوك لها أثرها الاقتصادي الفعال، أن الإجارة هي أهم الهياكل المنتشرة للصكوك عالمياً، هناك حاجة لمزيد من الإصدارات و ذلك بسبب تزايد الطلب العالمي على الاستثمار في الصكوك الإسلامية، كما أوصت الدراسة بضرورة تفعيل الصكوك الإسلامية (صكوك المضاربة و المشاركة)؛

### 3- دراسة: محمد الفاتح عثمان، 2004م (صيغ التمويل المصرفي الإسلامي و التقليدي)<sup>1</sup>

تمثلت مشكلة الدراسة في أن الكثيرون يلجأون إلى التعامل مع المصارف التقليدية الربوية و تمت صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية، ما هي المشاكل و المعوقات في تطبيق صيغتي المراجحة و المضاربة ، ما هي معوقات التمويل التقليدي في صيغتي القروض و الاعتمادات ، هدفت الدراسة إلى إجراء مقارنة بين المصارف الإسلامية و البنوك التقليدية و التعريف بصيغ التمويل الإسلامية و بيان الصيغ الربوية و تقديم البديل الإسلامي للتمويل القائم على نظام الفائدة، تكمن أهمية الدراسة في التركيز على صيغ التمويل الإسلامية لتقديم نموذجاً قوياً للعالم محل النظام العالمي القائم على أساس الفائدة و تأتي الأهمية أيضاً من وجود المصارف الإسلامية كقوة اقتصادية و اجتماعية، انتهجت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي و دراسة الحالة الاقتصادية التطبيقية العملية لمصرف أبوظبي الإسلامي و بنك أبوظبي الوطني، كما توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها، أن أساس المعاملات التي تقوم بها البنوك التقليدية هي معاملات مبنية على الربا و تعتمد على تحقيق الربح من الفرق بين الفائدتين الدائنة و المدينة، الهدف الرئيسي للمصارف الإسلامية هو تطبيق شرع الله في المعاملات المالية و المصرفية، تقوم معاملات المصارف الإسلامية على المشاركة في الربح و الخسارة و ليست علاقة دائن بمدين ، كما أوصت بعدة توصيات منها، فك القيود المفروضة على المصارف الإسلامية من البنوك المركزية، الترويج للنظام المصرفي الإسلامي و شرح خصائصه و أهدافه، الوصول إلى صيغة موحدة للعمل المصرفي الإسلامي و وضع إستراتيجية موحدة تحت راية الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ؛

يلاحظ أن هذه الدراسة ركزت على بيان مقومات التمويل التقليدي و بيان مرتكزات التمويل الإسلامي، بينما الدراسة الحالية ركزت على خصائص التمويل الإسلامي و مدى مساهمة صيغته المستحدثة في تمويله؛

<sup>1</sup> محمد الفاتح عثمان صبير، صيغ التمويل المصرفي الإسلامي و التقليدي، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة في الدراسات المصرفية، 2004م).

#### 4-دراسة زياد جلال الدماغ،2006م، (إطار مقترح لتطوير السياسة التمويلية لدعم عمليات التمويل في المصارف الإسلامية)<sup>1</sup>

تمثلت مشكلة الدراسة في قصور السياسة التمويلية لدى المصارف الإسلامية الفلسطينية، و تدني حجم التمويل الممنوح للغير، حيث أن وجود سياسة تمويلية واضحة و معتمدة و قابلة للتنفيذ و ملائمة للبيئة الاستثمارية المحيطة بالمصارف الإسلامية يؤدي بدوره إلى مسايرة و مواكبة التطورات الاقتصادية المحلية و الإقليمية و الدولية، هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى ملائمة السياسة التمويلية المعتمدة في المصارف الإسلامية الفلسطينية مع الضوابط الشرعية، تقدمت إطار مقترح لتطوير سياسة تمويلية تتلاءم مع خصوصية المصارف الإسلامية و ظروف البيئة المصرفية الفلسطينية، تكمن أهمية الدراسة في أن السياسة التمويلية تلعب دورا هاما في المصارف الإسلامية نظرا لإشرافها و مسؤوليتها على وظيفة منح التمويل و التي تعتبر من أهم و أخطر الوظائف التي تمارسها المصارف نظرا لأن أغلب الأموال التي تمنحها للغير ليست ملكا لها بل هي أموال المودعين، تطبيق السياسة التمويلية يساهم في تحقيق عائد أفضل و بأقل مخاطرة ممكنة، انتهجت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في إجراء البحث . خلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها، هناك ارتباط وثيق بين درجة الاعتماد على هيئة الرقابة الشرعية و نجاح السياسة التمويلية ؛

يزداد نجاح السياسة التمويلية كلما كان هناك ضابط شرعي لأساليب التمويل الإسلامي المتبعة في السياسة التمويلية، يرتبط نجاح السياسة التمويلية بوضع حدود قصوى لتمويل كل قطاع من القطاعات الاقتصادية، كما أوصت الدراسة بعدة توصيات منها، ضرورة قيام المصارف الإسلامية الفلسطينية بإعداد دليل السياسة التمويلية لدعم عمليات التمويل في المصارف الإسلامية الفلسطينية، ضرورة قيام المصارف الإسلامية الفلسطينية بإعداد دليل شرعي لصيغ التمويل الإسلامي، ضرورة مشاركة هيئة الرقابة الشرعية في إعداد دليل السياسة التمويلية لدى المصارف الإسلامية .

#### 5- دراسة : إلياس عبد الله أبو الهيجاء،2007م،(تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية)<sup>2</sup>

<sup>1</sup> \_ زياد جلال الدماغ،إطار مقترح لتطوير السياسة التمويلية لدعم عمليات التمويل في المصارف الإسلامية، غزة: الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير في المحاسبة و التمويل ، 2006م .

<sup>2</sup> \_ إلياس عبد الله أبو الهيجاء، تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية، 2007 م .

هدفت الدراسة إلى واقع صيغ التمويل بأسلوب المشاركة و بيان مدى التزام المصارف الإسلامية في تطبيق هذا الأسلوب من التمويل، اقتراح تطوير آليات للتغلب على هذه المعوقات و المخاطر تساعد إدارات المصارف الإسلامية في زيادة الاعتماد على صيغة المشاركة في التمويل، انحصرت مشكلة الدراسة في بيان معوقات التمويل بصيغة المشاركة و مخاطر هذا النوع من التمويل و بيان أسباب غياب تطبيق المشاركات في المصارف الإسلامية و دراسة معوقات تطبيق صيغ التمويل بالمشاركة و مخاطر التطبيق ، تكمن أهمية الدراسة في تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية للتغلب على مخاطر التمويل، انتهجت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، توصلت الدراسة إلى نتائج منها، التمويل بالمشاركة يعد من أهم صيغ التمويل و ذلك لأنه مبني على القاعدة الإسلامية "الغنم بالغرم" فهو بذلك يشارك في الربح و الخسارة للمشروع الممول، عدم وجود ضمانات، طول مدة الاستثمار، ارتفاع درجة المخاطر في التمويل بالمشاركة، أوصت الدراسة بعده توصيات منها، ضرورة التدرج في تطوير آليات التمويل بالمشاركة في ضوء الواقع و الإمكانيات و القيود و المحددات، على المصارف الإسلامية البحث عن الفرص الاستثمارية لتشجيع صيغة التمويل بالمشاركة؛

يلاحظ أن هذه الدراسة اهتمت بتطوير آليات التمويل بالمشاركة لتقليل المخاطر، بينما اهتمت الدراسة الحالية بتطوير آليات التمويل بالصيغ الإسلامية كافة لتوفير التمويل اللازم ؛

#### 6-دراسة: فضل عبد الكريم محمد، 2007م، (إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية)<sup>1</sup>

هدفت الدراسة إلى تناول المخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية، مناقشة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية المعتمدة على الديون و المعتمدة على المشاركة في الأرباح و الخسائر، و بيان المخاطر ذات الطبيعة الخاصة بالمصارف الإسلامية كالمخاطر التجارية المنقولة، مخاطر فقدان الثقة.

توصلت الدراسة إلى نتائج منها، هناك صعوبات تواجه المصارف الإسلامية في تطبيق معايير بازل2، الطرق المستخدمة في قياس المخاطر معقدة، قياس المخاطر مرتبط بالتصنيف الائتماني المقدم من وكالات التصنيف العالمية، قدمت الدراسة مقارنة بين تجربتين بنك التضامن الإسلامي و مصرف أراجحي في إدارة المخاطر و تبين من خلال المقارنة أن هناك جوانب الاتفاق من حيث تطبيق معايير الرقابة الدولية الخاصة بكفاية رأس المال، كما أن هناك جوانب اختلاف من حيث ممارسات إدارة المخاطر، أوصت الدراسة بعدة توصيات منها، ضرورة إنشاء قسم متخصص لإدارة المخاطر في جميع المصارف الإسلامية العاملة، أهمية تقديم البدائل الشرعية و الحلول المبتكرة لأدوات التخطيط و الرقابة و توسيع المصارف الإسلامية في تطبيق الصيغ الأكثر ربحية، ضرورة تطوير نظم رقابة و

<sup>1</sup> فضل عبد الكريم محمد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، دراسة تطبيقية لتجربتي بنك التضامن الإسلامي بالسودان و مصرف أراجحي بالملكة العربية السعودية "1999-2006م، (الخرطوم جامعة الخرطوم، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، 2007م)

إشراف تساعد الجهات المختصة من مصارف مركزية و لجان مسؤولة عن الرقابة على المصارف الإسلامية بأدوات تتناسب مع طبيعة الصناعة المصرفية ؛

يلاحظ أن هذه الدراسة ركزت على إبراز المخاطر في المصارف الإسلامية فيما يتعلق بطبيعة التمويل فيها، بينما هدفت الدراسة الحالية إلى مبادئ و خصائص و طبيعة التمويل الإسلامي في تقليل مخاطر المصارف الإسلامية ؛

#### 7- دراسة: حسني عبد العزيز يحيى، 2009م، (الصيغ الإسلامية للاستثمار في رأس المال العامل)<sup>1</sup>

هدفت الدراسة إلى بيان فلسفة العقود والمعاملات المالية الإسلامية وقدرتها على تلبية الحاجات الاقتصادية للأفراد و مؤسسات المجتمع، بيان الآثار المالية لعقود التمويل الإسلامية على المركز المالي للمؤسسة الممولة وآثارها المالية و الاقتصادية الأخرى، تمثلت مشكلة الدراسة في أنها تحاول التعرف على مدى ملاءمة صيغ الاستثمار والتمويل الإسلامية المطبقة حالياً للأنشطة التشغيلية لمؤسسات الأعمال من خلال الإجابة على الأسئلة التالية: ما هي العوامل المؤثرة في قدرة المصارف و مؤسسات التمويل الإسلامية على تمويل عمليات مؤسسات الأعمال، ما هي مزايا عقود صيغ التمويل الإسلامية المطبقة و هل تستطيع منفردة أو مجتمعة تلبية احتياجات قطاع الأعمال لرأس المال العامل، تلخصت أهمية الدراسة في أنها تحاول تقييم صيغ التمويل الإسلامية المتبعة في تمويل رأس المال، المساهمة في تطوير صيغ تمويل قادرة على تلبية مختلف الحاجات التمويلية لمؤسسات قطاع الأعمال التي ترغب في التعامل الشرعي في تمويل أنشطتها، انتهجت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي و ذلك بتحليل البيانات المتاحة في التقارير السنوية لمصارف العينة، توصلت الدراسة إلى نتائج منها: يختلف الفكر الإسلامي عن الفكر التقليدي في الطرق و الأدوات المتبعة لتمويل رأس المال العامل ، يعتمد الفكر التقليدي على أدوات الدين (Debts)، تعتمد الصيغ الإسلامية على أدوات الملكية المشاركة الدائمة و المتناقصة (المؤقتة) و المضاربة و أدوات الدين (ذمم البيوع)؛ كما أوصت الدراسة بعدة توصيات منها، دعوة المصارف الإسلامية للتخلي عن التردد والحذر الزائد تجاه تطبيق العقود أو الصيغ المهملة، ضرورة تعاون المصارف و المؤسسات المالية الإسلامية و الجهات التشريعية لمراجعة و تعديل التشريعات لإزالة العقبات التي تعترض تطبيق العقود الإسلامية؛

يلاحظ أن هذه الدراسة اهتمت بتفعيل صيغ التمويل الإسلامي لتمويل الأنشطة ، بينما اهتمت الدراسة الحالية بتفعيل صيغ التمويل الإسلامي لتمويل كافة الأنشطة سواء كانت تشغيلية ، استثمارية أو استهلاكية ؛

<sup>1</sup> \_ حسني عبد العزيز يحيى، الصيغ الإسلامية في رأس المال، (القاهرة : الأكاديمية العربية للعلوم المالية مصرفية، رسالة دكتوراه، 2009م)



8- دراسة: إنصاف البشير احمد، 2010م، (مؤسسات التمويل الإسلامي و دورها في معالجة الأزمة المالية العالمية الراهنة)<sup>1</sup>

تمثلت مشكلة الدراسة في ظهور الأزمة المالية العالمية في الفترة الأخيرة و منها تمت صياغة التساؤلات الآتية في الدراسة: ما هي الحلول التي تساعد في تخفيف الأزمة المالية، ما هو دور البنوك الإسلامية في حل الأزمة المالية، و ما هي الوسائل الملائمة لحل الأزمة المالية، هدفت الدراسة إلى تقديم حلول مناسبة لحل الأزمة المالية الاقتصادية الراهنة، بيان أهمية إتباع الصيغ الإسلامية في النظام المصرفي مثل المشاركة و المضاربة و المراجعة بدلا عن سعر الفائدة الربوي، تكمن أهمية الدراسة في أنها تعتبر محاولة جادة لتقديم الحلول المناسبة لحل الأزمة الاقتصادية و المالية مع تحديد الوسائل المناسبة لذلك، انتهجت الدراسة المنهج الوصفي بتحليل البيانات من المصادر الأساسية المنهج التاريخي، توصلت الدراسة إلى نتائج منها، هناك نجاح كبير لمؤسسات التمويل الإسلامية في امتصاص الأزمة المالية و خرجت منها بأقل الخسائر ونسبة تأثير الأزمة كانت 1% مقارنة مع البنوك الأخرى، استطاعت البنوك الإسلامية جذب عدد كبير من الودائع و المدخرات مستفيدة من الخلل الذي رافق أداء البنوك التجارية، أدى نجاح البنوك الإسلامي إلى التفكير في إنشاء نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية؛ كما أوصت الدراسة بتوصيات منها، ضرورة تطبيق النظام المصرفي الإسلامي الذي يعمل بناء على متطلبات الشريعة الإسلامية، ضرورة إصدار قوانين تمنع بعض المعاملات التي كانت سببا في ظهور الأزمة المالية كعمليات مشتقات الديون الوهمية (الميسر) و جدولتها و التوريق ووقف عمليات غسيل الأموال السائدة في الأسواق العالمية ؛ يلاحظ أن هذه الدراسة تناولت دور مؤسسات التمويل الإسلامي في معالجة آثار الأزمات المالية، بينما تناولت الدراسة الحالية دور التمويل الإسلامي في تقليل و معالجة آثار الأزمة المالية استنادا على كفاءة صيغ التمويل الإسلامي في تحقيق أهداف المصارف الإسلامية؛

9- دراسة: هناء محمد هلال، 2010م، (الهندسة المالية الإسلامية في معالجة الأزمات المالية)<sup>2</sup>

هدفت الدراسة إلى بيان مقدرة الهندسة المالية الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية المستقبلية، تمحورت مشكلة الدراسة في محاولة البحث عن دور الهندسة المالية الإسلامية في معالجة الأزمات المالية، انتهجت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، توصلت الدراسة إلى نتائج منها، أن الهندسة المالية الإسلامية تحتوي على تشكيلة متنوعة من

<sup>1</sup> \_ إنصاف البشير أحمد، مؤسسات التمويل الإسلامي و دورها في معالجة الأزمة المالية العالمية الراهنة، (الخرطوم: جامعة النيلين، رسالة ماجستير غير منشورة، 2010م).

<sup>2</sup> \_ هناء محمد هلال، دور الهندسة المالية الإسلامية في معالجة الأزمات المالية، (عمان : بحث مقدم في المؤتمر العلمي الدولي، الأزمة المالية و

الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصاد إسلامي، 1-2 ديسمبر 2010م

الأدوات و المنتجات المالية التي تختص بالكثير من الميزات و الإيجابيات لمعالجة الأزمات المالية، يطرح النظام المالي الإسلامي العديد من المقترحات الفعالة لمعالجة الأزمات المالية من خلال صيغ شرعية تتناسب مع حاجات المجتمعات المختلفة على رأسها الصكوك، إن الشريعة الإسلامية كفيلة بتحسين النظام المالي و المصرفي بشكل خاص و الاقتصاد بشكل عام من التعرض للأزمات إذا ما تم الالتزام بالشريعة و بما تمثله من أسس و مفاهيم و قيم أخلاقية، كما أوصت الدراسة بعدة توصيات منها، ضرورة معالجة المعوقات و التحديات التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية و الهندسة المالية، ضرورة إتباع نماذج لمنتجات مالية مطورة بفعل الهندسة المالية الإسلامية، ضرورة الاستفادة من الخيارات المتعددة التي يوفرها النظام المالي الإسلامي لمعالجة آثار الأزمات المالية يلاحظ أن هذه الدراسة توصلت إلى أن الهندسة المالية تمثل حلاً لمعالجة الأزمات المالية بما تحتوي عليه من أدوات مالية متنوعة، بينما توصلت الدراسة الحالية إلى أن معالجة الأزمة المالية تتطلب إتباع و تطبيق أدوات التمويل الإسلامي كافة؛

## 10- دراسة: محمد الزين على، 2011م، (صيغ التمويل المصرفي الإسلامي و أثرها في تمويل النهضة الزراعية)<sup>1</sup>

انحصرت مشكلة الدراسة في إطار التعرف على أسباب ضعف إنتاجية القطاع الزراعي و تمت صياغة تساؤلات منها، هل يرجع ضعف الإنتاجية إلى تخلف السياسات الزراعية، هل سبب ضعف الإنتاجية يرجع إلى ضعف التمويل المصرفي هدفت الدراسة إلى معرفة دور المصارف التجارية الإسلامية في تمويل النهضة الزراعية الشاملة و معرفة دور السياسات الزراعية في زيادة الإنتاجية ،

تكمن أهمية الدراسة في أهمية التمويل المصرفي الإسلامي لتحقيق النهضة الزراعية لان انتشار

المصارف مثل مصرف القرية، المصرف المتحرك يؤثر إيجاباً على تمويل النهضة الزراعية، توصلت الدراسة إلى نتائج منها، تعدد صيغ التمويل المصرفي (مضاربة، مشاركة، مزارعة، مساقاة، مراوحة، إجارة و السلم) تساعد في تمويل أنشطة القطاع الزراعي منذ مرحلة التحضير حتى مرحلة الإنتاج و التصنيع و التسويق في إطار شرعي بعيد عن الربا الممحق للبركة، ارتفاع تكلفة التمويل المصرفي الزراعي في ظل انخفاض أسعار المحاصيل و ارتفاع معدل التضخم تسبب في إعسار المزارعين الأمر الذي أدى إلى امتناع المصارف الإسلامية عن المزارعين التمويل الزراعي، أوصت الدراسة بضرورة تفعيل صيغ التمويل الإسلامي الخاصة بالقطاع الزراعي ؛

<sup>1</sup> \_ محمد الزين على، صيغ التمويل المصرفي الإسلامي و أثرها في تمويل النهضة الزراعية، (الخرطوم: جامعة القرآن الكريم، رسالة دكتوراه في الاقتصاد غير منشورة، 2011م)

يلاحظ أن هذه الدراسة أبرزت أهمية صيغ التمويل الإسلامي لتحقيق النهضة الزراعية بينما اهتمت الدراسة الحالية بإبراز صيغ التمويل الإسلامي لتحقيق النهضة الشاملة ؛

### 11-دراسة:

## AHMED MOHAMED ALI 2012 : THE STATE AND FUTURE OF ISLAMIC BANKING OF THE WORLD ECONOMIC<sup>1</sup>

هدفت الدراسة إلى معرفة واقع و مستقبل الصيرفة الإسلامية ضمن إطار الاقتصاد العالمي من خلال ثلاثة محاور هي: الوضع الاقتصادي العالمي و علاقته بالصيرفة الإسلامية، بالإضافة إلى واقع المصارف الإسلامية و خصائصها الأساسية و المحور الثالث يدور حول مستقبل الصيرفة الإسلامية حيث تتمثل عناصر المحور الأول في تزايد الاعتماد العالمي المتبادل و ذلك من خلال منظمة التجارة العالمية و تحرير التجارة و الانفتاح الاقتصادي ازدياد الطلب على منتجات مالية جديدة و تبرز الأدوات المالية الإسلامية كإحدى البدائل الهامة في تلبية الحاجة إلى هذه المنتجات ، أما المحور الثاني فيبحث في واقع المصارف الإسلامية و ذلك بالبدء باستعراض الخصائص الأساسية للتمويل الإسلامي و المعالم الرئيسية للمصارف الإسلامية ثم مزايا التمويل الإسلامي، وبناءً على عناصر المشهد الاقتصادي العالمي التي تؤثر في الصيرفة الإسلامية، و كذلك واقع المصارف الإسلامية لقد ركز المحور الثالث من الدراسة على مستقبل المصارف الإسلامية كجزء من النظام الاقتصادي العالمي، حيث بين الباحث بان هناك طلباً متنامياً على الخدمات المالية الإسلامية في مختلف أنحاء العالم ، حيث بين الباحث أهم المجالات التي يجب أن تلقى اهتمام المصارف الإسلامية حتى تستمر في نجاحها و ازدهارها، و تتمثل أهمية الدراسة في إمكانية نجاح المصارف الإسلامية بتجاوز سوء الفهم لطبيعتها و أعمالها، و كذلك التحديات العملية التي تواجه الصناعة المصرفية الإسلامية مدى تعاون المجتمع المصرفي العالمي في تصحيح جوانب تسوء الفهم حول الصيرفة الإسلامية و السماح لها بالاندماج السلس في النظام المالي و المصرفي، و توصلت الدراسة إلى نتائج منها: إن المتغيرات الاقتصادية العالمية لها تأثير على عمل المصارف الإسلامية ، كما أن هذه الدراسة أوصت بوضع استراتيجيات محددة يمكن للمصارف الإسلامية تبنيها لمواجهة المتغيرات الاقتصادية التي تم عرضها في الدراسة؛ هذه الدراسة هدفت إلى دراسة علاقة الصيرفة الإسلامية بالاقتصاد العالمي و معرفة مدى قدرة خصائص التمويل الإسلامي في

<sup>1</sup> \_ AHMED MOHAMED ALI 2012 : THE STATE AND FUTURE OF ISLAMIC BANKING OF THE WORLD ECONOMIC (Statement Presented of the Occasion of the Luncheon Co-Hosted by the Arab Banking Association of North America and Middle East, 2012 ).

مواجهة مشاكل الاقتصاد العالمي ،بينما هدفت الدراسة الحالية إلى إبراز قدرة التمويل الإسلامي في توفير التمويل اللازم للنظام المالي الإسلامي ؛

## 12- دراسة: د. فكري كباشي الأمين، 2012م، (مفهوم المصرفية الإسلامية بين النظرية و التطبيق)<sup>1</sup>

تمثلت مشكلة الدراسة في أن التطورات و التقلبات في الاقتصاد العالمي، أثرت على الدول الإسلامية مما أدى إلى حاجتها لإيجاد وسائل تكفل لها الاستفادة من مواردها على النهج الشرعي بعيدا عن التقلبات الاقتصادية التي تنتج عن استغلال الدول الكبرى في ظل الجهاز الربوي ،من خلال الإجابة على عدد من الأسئلة منها، ما مساهمة تجربة تطبيق النظام المصرفي في السودان في ابتكار آليات حديثة للتمويل الإسلامي ، كيف ساعد التدرج في تطبيق النظام الإسلامي في السودان على سهولة أسلمة الجهاز المصرفي، تمثلت أهمية الدراسة في محاولة دراسة التجربة الكبيرة لسودان في تطبيق النظام المصرفي الإسلامي ن توفير معلومات قد تفيد متخذي القرارات و البنوك الإسلامية و الجهات ذات الصلة،هدفت الدراسة للتعرف على النشأة التاريخية للبنوك الإسلامية و أوجه الاختلاف بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية لخلق الائتمان المصرفي، الوقوف على تجربة السودان في تطبيق النظام المصرفي الإسلامي باعتبار أنها أول دولة اتبعت هذا النهج ؛ انتهجت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لدراسة عملية تطبيق النظام المصرفي الإسلامي في المصارف بالسودان، توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها، أن التحول من النظام التقليدي إلى النظام الإسلامي ن لم يضر البنوك التجارية ، تميزت تجربة السودان في المجال السياسات النقدية و التمويلية في التوصل إلى ابتكار آليات حديثة للتمويل ، أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتأهيل الكوادر و تدريبهم للتمويل المصرفي ، ضرورة السعي في تطبيق النظام الإسلامي المتكامل و السعي نحو بناء المؤسسات التي تعمل على غرس القيم الفاضلة للإسلام فيما يتعلق بكافة المعاملات ؛ نلاحظ أن أهمية هذه الدراسة تمثلت في دراسة تجربة السودان في العمل المصرفي الإسلامي، بينما تمثلت أهمية الدراسة الحالية في توضيح جدوى إتباع التمويل الإسلامي في كافة الدول لما فيه من خصائص داعمة للتنمية و تحقيق الاستقرار للاقتصاد الحقيقي ؛

## 13- دراسة: أماني إبراهيم محمد حمد، 2014م، (التمويل النقدي باستخدام الصيغ الإسلامية و أثره في

### الأداء المالي للمصارف)<sup>2</sup>

<sup>1</sup> \_ د،فكري الكباشي الأمين مفهوم المصرفية الإسلامية بين النظرية و التطبيق،أمدرمان جامعة أمدرمان الإسلامية ،مجلة العلوم الإدارية للبحوث العلمية،العدد الأول،2012 م).

<sup>2</sup> \_ أماني إبراهيم محمد حمد، التمويل النقدي باستخدام الصيغ الإسلامية و أثره في الأداء المالي للمصارف، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، رسالة دكتوراه، 2014م).

هدفت الدراسة على بيان العلاقة بين التمويل النقدي و بين السيولة في المصارف الإسلامية، و أيضا التعرف على حجم تطبيق صيغ التمويل النقدي في المصارف الإسلامية و أثرها في تحقيق الإرباح في تلك المصارف، تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة أثر التمويل النقدي باستخدام الصيغ الإسلامية (المشاركة، المضاربة، السلم، القرض الحسن) على الأداء المالي للمصارف من خلال مؤشرات الربحية و السيولة وودائع العملاء و حقوق الملكية تمت صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الآتي، ما هو أثر التمويل النقدي باستخدام الصيغ الإسلامية في الأداء المالي للمصارف الإسلامية، تكمن أهمية الدراسة في تبني و تفعيل صيغ التمويل النقدي ووضوح السياسات اللازمة ؛ لتوفير التمويل النقدي و معالجة المعوقات، انتهجت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في التعرف على الجوانب المختلفة لأساليب التمويل النقدي باستخدام الصيغ و أثرها على الأداء المالي، المنهج الاستقرائي و منهج دراسة حالة ؛

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها، هناك علاقة إيجابية بين التمويل النقدي وودائع العملاء و حقوق المالكية في المصارف الإسلامية، ليس هناك علاقة أو تأثير للتمويل النقدي على أرباح المصارف و السيولة، أوصلت الدراسة بتوصيات منها، ضرورة تفعيل التمويل النقدي باستخدام الصيغ الإسلامية ورفع نسبته، ضرورة إحياء قيم التكافل في المجتمعات الإسلامية ؛

يلاحظ أن هذه الدراسة هدفت إلى بيان العلاقة بين صيغ التمويل النقدي و السيولة في المصارف الإسلامية من خلال دراسة مؤشرات الربحية و السيولة، بينما الدراسة الحالية ركزت و هدفت إلى بيان دور التمويل الإسلامي في معالجة المخاطر المصرفية التي تشمل السيولة و غيرها؛

## المبحث الثالث : المقارنة بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة :

عبد الكريم قندوز ، صناعة الهندسة المالية بالمؤسسات المالية الإسلامية، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير من كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي -الشلف، سنة 2007 م يقصد بالهندسة المالية الإسلامية، مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم و التطوير و التنفيذ لكل من الأدوات و العمليات المالية المبتكرة، بالإضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل و كل ذلك في إطار أحكام الشريعة الإسلامية ؛

- تستخدم الهندسة المالية الإسلامية لإدارة المخاطر المختلفة التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية، و تتنوع منتجات صناعة الهندسة المالية الإسلامية لتشمل كل الأدوات والعمليات التمويلية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ؛

- إن تفهم السلطات النقدية ( المصرف المركزي ) لطبيعة عمل المؤسسات المالية الإسلامية، يساعد على تطوير صناعة الهندسة المالية الإسلامية ؛

تتوافق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تعريف الهندسة المالية الإسلامية و استخداماتها لحل مشاكل التمويل ؛دراسة :العرايبي مصطفى، 2016م،(دور الصكوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد "ماليزيا نموذج") رسالة دكتوراه: جامعة طاهري محمد - كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير- الجزائر- 2016 . توصلت الدراسة إلى أن الصكوك الإسلامية تساهم بشكل كبير في تمويل الاقتصاد الماليزي، و قد تم الاعتماد عليها في تمويل مختلف القطاعات خاصة قطاع البنية التحتية ،كما أن الصكوك الإسلامية استطاعت أن تؤثر بشكل إيجابي على أهم المؤشرات الاقتصادية في ماليزيا من بينها الناتج المحلي الإجمالي ،و ميزانية الدولة ؛ الدراسة الحالية تؤكد نتائج هذه الدراسة و بشكل أوسع؛

- دراسة بن عمر يوسف: بعنوان "تقييم فعالية الصكوك المالية الإسلامية في أسواق الأوراق المالية - رسالة ماجستير - 2014.

توصلت الدراسة إلى زيادة الصكوك المالية الإسلامية إلى زيادة أداء السوق المالي التي تنتمي إليها، و أن هناك علاقة طردية بين زيادة إصدارات الصكوك و زيادة أداء المؤشر العام للسوق، كما توصلت إلى أن الصكوك المالية الإسلامية تحسن من اقتصاديات الدول التي تعتمد عليها في تمويلها لمشاريعها، أيضا توجد علاقة طردية بين إصدارات الصكوك الإسلامية ، و مؤشرات سوق الأوراق المالية الماليزية ؛

الدراسة الحالية أثبتت أن كل المنتجات لها تأثير إيجابي على مؤسسات النظام المالي كالأوراق و البنوك؛

1 -دراسة:فضل عبد الكريم محمد،2004م،(إدارة المخاطر و تحديات المصارف الإسلامية):<sup>1</sup>

هناك مصارف عالمية لها ثقلها المالي ستطرح نفسها منافسا قويا للمصارف الإسلامية من خلال فتح نوافذ إسلامية بها مما يؤثر سلبا على أداء المصارف الإسلامية توصلت الدراسة إلى نتائج منها،واجهت المصارف الإسلامية صعوبات عديدة في تطبيق هذه المعايير لأنها وضعت في الأساس لتناسب المصارف التقليدية،هناك اهتمام من قبل المؤسسات المالية الإسلامية بوضع المعايير التي تتناسب مع المصارف الإسلامية، أوصت الدراسة بعدة توصيات يمكن أن تساهم في الحد من المخاطر المصرفية؛

يلاحظ أن هذه الدراسة تناولت إدارة المخاطر وتحديات المصارف الإسلامية، بينما تناولت الدراسة الحالية مخاطر المصارف و الأساليب الحديثة لإدارتها و تحديد تحدياتها و الطرق المناسبة لتقليل آثارها السلبية؛

-دراسة: Ali Arslan Tarig (2004), Risk Of Sukuk Management Financia Structure)<sup>2</sup>

توصلت الدراسة إلى نتائج منها: أن الصكوك الإسلامية من أهم الأدوات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، والتي تحفز مشاركة المسلمين في السوق المالي في حال طرحها للتداول،الصكوك لها أثرها الاقتصادي الفعال، أن الإجارة هي أهم الهياكل المنتشرة للصكوك عالميا،هناك حاجة لمزيد من الإصدارات و ذلك بسبب تزايد الطلب العالمي على الاستثمار في الصكوك الإسلامية، كما أوصت الدراسة بضرورة تفعيل الصكوك الإسلامية(صكوك

<sup>1</sup> \_ فضل عبد الكريم محمد،(إدارة المخاطر و تحديات المصارف الإسلامية)،(الخرطوم:جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، رسالة دكتوراه، 2004).

<sup>2</sup> \_ Ali Arslan Tarig ; Management Financial Risk Of Sukuk Structure, thes is of Msc.loughbrough university.2004

المضاربة و المشاركة)؛ اوضحت الدراسة الحالية بان الهندسة المالية الإسلامية تتوفر على محفظة متنوعة من المنتجات القابلة للتطبيق و حل معظم المشاكل المطروحة في الساحة العالمية المالية ؛

## 2- دراسة: محمد الفاتح عثمان، 2004م(صيغ التمويل المصرفي الإسلامي و التقليدي)<sup>1</sup>

كما توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها، أن أساس المعاملات التي تقوم بها البنوك التقليدية هي معاملات مبنية على الربا و تعتمد على تحقيق الربح من الفرق بين الفائدتين الدائنة و المدينة، الهدف الرئيسي للمصارف الإسلامية هو تطبيق شرع الله في المعاملات المالية و المصرفية، تقوم معاملات المصارف الإسلامية على المشاركة في الربح و الخسارة و ليست علاقة دائن بمدين ، كما أوصت بعدة توصيات منها، فك القيود المفروضة على المصارف الإسلامية من البنوك المركزية، الترويج للنظام المصرفي الإسلامي و شرح خصائصه و أهدافه، الوصول إلى صيغة موحدة للعمل المصرفي الإسلامي و وضع إستراتيجية موحدة تحت راية الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ؛

يلاحظ أن هذه الدراسة ركزت على بيان مقومات التمويل التقليدي و بيان مرتكزات التمويل الإسلامي، بينما الدراسة الحالية ركزت على خصائص التمويل الإسلامي و مدى مساهمة صيغته المستحدثة في تمويله؛

## 3-دراسة زياد جلال الدماغ، 2006م، (إطار مقترح لتطوير السياسة التمويلية لدعم عمليات التمويل في المصارف الإسلامية)<sup>2</sup>

. خلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها، هناك ارتباط وثيق بين درجة الاعتماد على هيئة الرقابة الشرعية و نجاح السياسة التمويلية ؛

يزداد نجاح السياسة التمويلية كلما كان هناك ضابط شرعي لأساليب التمويل الإسلامي المتبعة في السياسة التمويلية، يرتبط نجاح السياسة التمويلية بوضع حدود قصوى لتمويل كل قطاع من القطاعات الاقتصادية، كما أوصت الدراسة بعدة توصيات منها، ضرورة قيام المصارف الإسلامية الفلسطينية بإعداد دليل السياسة التمويلية لدعم عمليات التمويل في المصارف الإسلامية الفلسطينية، ضرورة قيام المصارف الإسلامية الفلسطينية بإعداد دليل شرعي لصيغ التمويل الإسلامي، ضرورة مشاركة هيئة الرقابة الشرعية في إعداد دليل السياسة التمويلية لدى المصارف الإسلامية .، تعتبر هذه الدراسة كدعم لدراسة الحالية .

<sup>1</sup> \_ محمد الفاتح عثمان صبير، صيغ التمويل المصرفي الإسلامي و التقليدي، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة في الدراسات المصرفية، 2004م).

<sup>2</sup> \_ زياد جلال الدماغ، إطار مقترح لتطوير السياسة التمويلية لدعم عمليات التمويل في المصارف الإسلامية، غزة: الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير في المحاسبة و التمويل ، 2006م .



#### 4- دراسة : إلياس عبد الله أبو الهيجاء، 2007م، (تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية)<sup>1</sup>

توصلت الدراسة إلى نتائج منها، التمويل بالمشاركة يعد من أهم صيغ التمويل و ذلك لأنه مبني على القاعدة الإسلامية "الغنم بالغرم" فهو بذلك يشارك في الربح و الخسارة للمشروع الممول، عدم وجود ضمانات، طول مدة الاستثمار، ارتفاع درجة المخاطر في التمويل بالمشاركة، أوصت الدراسة بعده توصيات منها، ضرورة التدرج في تطوير آليات التمويل بالمشاركة في ضوء الواقع و الإمكانيات و القيود و المحددات، على المصارف الإسلامية البحث عن الفرص الاستثمارية لتشجيع صيغة التمويل بالمشاركة؛ يلاحظ أن هذه الدراسة اهتمت بتطوير آليات التمويل بالمشاركة لتقليل المخاطر، بينما اهتمت الدراسة الحالية بتطوير آليات التمويل بالصيغ الإسلامية كافة لتوفير التمويل اللازم ؛

#### 5- دراسة: فضل عبد الكريم محمد، 2007م، (إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية)<sup>2</sup>

ضرورة إنشاء قسم متخصص لإدارة المخاطر في جميع المصارف الإسلامية العاملة، أهمية تقديم البدائل الشرعية و الحلول المبتكرة لأدوات التخطيط و الرقابة و توسيع المصارف الإسلامية في تطبيق الصيغ الأكثر ربحية، ضرورة تطوير نظم رقابة و إشراف تساعد الجهات المختصة من مصارف مركزية و لجان مسؤولة عن الرقابة على المصارف الإسلامية بأدوات تتناسب مع طبيعة الصناعة المصرفية ؛

يلاحظ أن هذه الدراسة ركزت على إبراز المخاطر في المصارف الإسلامية فيما يتعلق بطبيعة التمويل فيها، بينما هدفت الدراسة الحالية إلى مبادئ و خصائص و طبيعة التمويل الإسلامي في تقليل مخاطر المصارف الإسلامية ؛

#### 6- دراسة: حسني عبد العزيز يحيى، 2009م، (الصيغ الإسلامية للاستثمار في رأس المال العامل)<sup>3</sup>

توصلت الدراسة إلى نتائج منها: يختلف الفكر الإسلامي عن الفكر التقليدي في الطرق و الأدوات التابعة لتمويل رأس المال العامل ، يعتمد الفكر التقليدي على أدوات الدين (Debts)، تعتمد الصيغ الإسلامية على أدوات الملكية المشاركة الدائمة و المتناقصة (المؤقتة) و المضاربة و أدوات الدين (ذمم البيوع)؛

<sup>1</sup> \_ إلياس عبد الله أبو الهيجاء، تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية، 2007 م.

<sup>2</sup> \_ فضل عبد الكريم محمد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، دراسة تطبيقية لتجربتي بنك التضامن الإسلامي بالسودان و مصرف الراجحي بالمملكة العربية السعودية "1999-2006م، (الخرطوم جامعة الخرطوم، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، 2007م)

<sup>3</sup> \_ حسني عبد العزيز يحيى، الصيغ الإسلامية في رأس المال، (القاهرة : الأكاديمية العربية للعلوم المالية مصرفية، رسالة دكتوراه، 2009م)

كما أوصت الدراسة بعدة توصيات منها، دعوة المصارف الإسلامية للتخلي عن التردد والحذر الزائد تجاه تطبيق العقود أو الصيغ المهملة، ضرورة تعاون المصارف و المؤسسات المالية الإسلامية و الجهات التشريعية لمراجعة و تعديل التشريعات لإزالة العقبات التي تعترض تطبيق العقود الإسلامية؛

يلاحظ أن هذه الدراسة اهتمت بتفعيل صيغ التمويل الإسلامي لتمويل الأنشطة ، بينما اهتمت الدراسة الحالية بتفعيل صيغ التمويل الإسلامي لتمويل كافة الأنشطة سواء كانت تشغيلية ، استثمارية أو استهلاكية ؛

**7- دراسة: إنصاف البشير احمد، 2010م، (مؤسسات التمويل الإسلامي و دورها في معالجة الأزمة المالية العالمية الراهنة)<sup>1</sup>**

ضرورة تطبيق النظام المصرفي الإسلامي الذي يعمل بناء على متطلبات الشريعة الإسلامية، ضرورة إصدار قوانين تمنع بعض المعاملات التي كانت سببا في ظهور الأزمة المالية كعمليات مشتقات الديون الوهمية(الميسر) و جدولتها و التوريق ووقف عمليات غسل الأموال السائدة في الأسواق العالمية ؛

يلاحظ أن هذه الدراسة تناولت دور مؤسسات التمويل الإسلامي في معالجة آثار الأزمات المالية، بينما تناولت الدراسة الحالية دور التمويل الإسلامي في تقليل و معالجة آثار الأزمة المالية استنادا على كفاءة صيغ التمويل الإسلامي في تحقيق أهداف المصارف الإسلامية؛

**8-دراسة: هناء محمد هلال، 2010م، (الهندسة المالية الإسلامية في معالجة الأزمات المالية)<sup>2</sup>**

هدفت الدراسة إلى بيان مقدرة الهندسة المالية الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية المستقبلية، توصلت الدراسة إلى نتائج منها، أن الهندسة المالية الإسلامية تحتوي على تشكيلة متنوعة من الأدوات و المنتجات المالية التي تختص بالكثير من الميزات و الإيجابيات لمعالجة الأزمات المالية، يطرح النظام المالي الإسلامي العديد من المقترحات الفعالة لمعالجة الأزمات المالية من خلال صيغ شرعية تتناسب مع حاجات المجتمعات المختلفة على رأسها الصكوك، إن الشريعة الإسلامية كفيلة بتحسين النظام المالي و المصرفي بشكل خاص و الاقتصاد بشكل عام من التعرض للأزمات إذا ما تم الالتزام بالشريعة ، ضرورة الاستفادة من الخيارات المتعددة التي يوفرها النظام المالي الإسلامي لمعالجة آثار الأزمات المالية يلاحظ أن هذه الدراسة توصلت إلى أن الهندسة المالية تمثل حلا لمعالجة الأزمات المالية بما تحتوي عليه من أدوات مالية متنوعة، كما توصلت الدراسة الحالية إلى أن معالجة الأزمة المالية تتطلب

<sup>1</sup> \_ إنصاف البشير أحمد، مؤسسات التمويل الإسلامي و دورها في معالجة الأزمة المالية العالمية الراهنة، (الخرطوم:جامعة النيلين، رسالة ماجستير غير منشورة، 2010م).

<sup>2</sup> \_ هناء محمد هلال، دور الهندسة المالية الإسلامية في معالجة الأزمات المالية،(عمان : بحث مقدم في المؤتمر العلمي الدولي،الأزمة المالية و

الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصاد إسلامي، 1-2 ديسمبر 2010م

إتباع و تطبيق أدوات التمويل الإسلامي كافة؛ بالإضافة إلى تطويرها في كل مرة حتى تتغلب على المشاكل التمويلية المستحدثة ؛

## 9- دراسة:محمد الزين على،2011م،(صيغ التمويل المصرفي الإسلامي و أثرها في تمويل النهضة الزراعية)<sup>1</sup>

تكمن أهمية الدراسة في أهمية التمويل المصرفي الإسلامي لتحقيق النهضة الزراعية لأن انتشار المصارف مثل مصرف القرية،المصرف المتحرك يؤثر إيجابا على تمويل النهضة الزراعية، توصلت الدراسة إلى نتائج منها،تعدد صيغ التمويل المصرفي(مضاربة،مشاركة،مزارعة ،مساقاة ،مراجعة، إجارة و السلم) تساعد في تمويل أنشطة القطاع الزراعي منذ مرحلة التحضير حتى مرحلة الإنتاج و التصنيع و التسويق في إطار شرعي بعيد عن الربا الممحق للبركة ، أوصت الدراسة بضرورة تفعيل صيغ التمويل الإسلامي الخاصة بالقطاع الزراعي ؛

يلاحظ أن هذه الدراسة أبرزت أهمية صيغ التمويل الإسلامي لتحقيق النهضة الزراعية بينما اهتمت الدراسة الحالية بإبراز صيغ التمويل الإسلامي لتحقيق النهضة الشاملة ؛

## 10-دراسة:

### AHMED MOHAMED ALI 2012 : THE STATE AND FUTURE OF ISLAMIC BANKING OF THE WORLD ECONOMIC<sup>2</sup>

بينت الدراسة مزايا التمويل الإسلامي،وبناء على عناصر المشهد الاقتصادي العالمي التي تؤثر في الصيرفة الإسلامية، و كذلك واقع المصارف الإسلامية حيث بين الباحث بأن هناك طلبا متناميا على الخدمات المالية الإسلامية في مختلف أنحاء العالم ، و كذلك التحديات العملية التي تواجه الصناعة المصرفية الإسلامية مدى تعاون المجتمع المصرفي العالمي في تصحيح جوانب تسوء الفهم حول الصيرفة الإسلامية و السماح لها بالاندماج السلس في النظام المالي و المصرفي، و توصلت الدراسة إلى نتائج منها: إن المتغيرات الاقتصادية العالمية لها تأثير على عمل

<sup>1</sup> \_ محمد الزين على،صيغ التمويل المصرفي الإسلامي و أثرها في تمويل النهضة الزراعية،(الخريطوم:جامعة القرآن الكريم،رسالة دكتوراه في الاقتصاد غير منشورة،2011م)

<sup>2</sup> \_ AHMED MOHAMED ALI 2012 : THE STATE AND FUTURE OF ISLAMIC BANKING OF THE WORLD ECONOMIC (Stetement Presented of the Occasion of the Luncheon Co-Hosted by the Arab Banking Association of North America and Middle East, 2012 ).

المصارف الإسلامية ، هذه الدراسة هدفت إلى دراسة علاقة الصيرفة الإسلامية بالاقتصاد العالمي و معرفة مدى قدرة خصائص التمويل الإسلامي في مواجهة مشاكل الاقتصاد العالمي ، بينما هدفت الدراسة الحالية إلى إبراز قدرة الصيرفة الإسلامية في توفير التمويل اللازم للنظام المالي الإسلامي ، أي أن الدراستين لهما نفس الهدف ؛

### 11- دراسة: د. فكري كباشي الأمين، 2012م، (مفهوم المصرفية الإسلامية بين النظرية و التطبيق)<sup>1</sup>

الوقوف على تجربة السودان في تطبيق النظام المصرفي الإسلامي باعتبار أنها أول دولة اتبعت هذا النهج ؛ انتهجت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لدراسة عملية تطبيق النظام المصرفي الإسلامي في المصارف بالسودان، توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها، أن التحول من النظام التقليدي إلى النظام الإسلامي لم يضر البنوك التجارية ، تميزت تجربة السودان في المجال السياسات النقدية و التمويلية في التوصل إلى ابتكار آليات حديثة للتمويل ، أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتأهيل الكوادر و تدريبهم للتمويل المصرفي ، ضرورة السعي في تطبيق النظام الإسلامي المتكامل و السعي نحو بناء المؤسسات التي تعمل على غرس القيم الفاضلة للإسلام فيما يتعلق بكافة المعاملات ؛

نلاحظ أن أهمية هذه الدراسة تمثلت في دراسة تجربة السودان في العمل المصرفي الإسلامي، بينما تمثلت أهمية الدراسة الحالية في توضيح جدوى إتباع التمويل الإسلامي في كافة الدول لما فيه من خصائص داعمة للتنمية و تحقيق الاستقرار للاقتصاد الحقيقي ؛ كما أن كلا الدراستين توصلت إلى نفس النتائج ؛

### 12- دراسة: أماني إبراهيم محمد حمد، 2014م، (التمويل النقدي باستخدام الصيغ الإسلامية و أثره في الأداء المالي للمصارف)<sup>2</sup>

هدفت الدراسة إلى بيان العلاقة بين التمويل النقدي و بين السيولة في المصارف الإسلامية، مشكلة الدراسة في معرفة أثر التمويل النقدي باستخدام الصيغ الإسلامية (المشاركة، المضاربة، السلم، القرض الحسن) على الأداء المالي للمصارف من خلال مؤشرات الربحية و السيولة وودائع العملاء و حقوق الملكية انتهجت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في التعرف على الجوانب المختلفة لأساليب التمويل النقدي باستخدام الصيغ و أثرها على الأداء المالي، المنهج الاستقرائي و منهج دراسة حالة ؛

<sup>1</sup> \_ د،فكري الكباشي الأمين مفهوم المصرفية الإسلامية بين النظرية و التطبيق، أمدرمان جامعة أمدرمان الإسلامية ،مجلة العلوم الإدارية للبحوث العلمية، العدد الأول، 2012 م).

<sup>2</sup> \_ أماني إبراهيم محمد حمد، التمويل النقدي باستخدام الصيغ الإسلامية و أثره في الأداء المالي للمصارف، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، رسالة دكتوراه، 2014م).

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها، هناك علاقة إيجابية بين التمويل النقدي وودائع العملاء و حقوق الملكية في المصارف الإسلامية، ليس هناك علاقة أو تأثير للتمويل النقدي على أرباح المصارف و السيولة، أوصلت الدراسة بتوصيات منها، ضرورة تفعيل التمويل النقدي باستخدام الصيغ الإسلامية ورفع نسبته، ضرورة إحياء قيم التكافل في المجتمعات الإسلامية ؛

يلاحظ أن هذه الدراسة هدفت إلى بيان العلاقة بين صيغ التمويل النقدي و السيولة في المصارف الإسلامية من خلال دراسة مؤشرات الربحية و السيولة، بينما الدراسة الحالية ركزت و هدفت إلى بيان دور التمويل الإسلامي في معالجة المخاطر المصرفية التي تشمل السيولة و غيرها؛

### خلاصة الفصل النظري

في آخر هذا الفصل الذي تم التطرق من خلاله إلى مختلف المفاهيم حول التمويل الإسلامي وكذا الخصائص و المصادر المختلفة و المتعددة له، اتضح أن التمويل الإسلامي استطاع أن يحقق تقدما ملموسا كأسلوب من أساليب الوساطة المالية ، كما أنه يلم بمختلف القطاعات الاقتصادية كالتأمينات و البنوك والأسواق المالية ، وذلك بفضل الخصائص التي يتمتع بها، وهذا الدور الذي يقوم به من خلال تلبية مختلف احتياجات الأفراد و المؤسسات وفق منهج الشريعة الإسلامية المتكاملة.

ولكي تحافظ أنظمة التمويل الإسلامي على نجاحها في الوقت الحالي يجب أن تتنبه لما يجري حولها و التعامل معه بتطوير أنظمتها و إدارتها من خلال إستراتيجية إسلامية موحدة تأخذ بعين الاعتبار جميع حاجات الدول الإسلامية إلى العمليات التمويلية.

# الفصل التطبيقي

## تمهيد:

برزت الصناعة المالية الإسلامية كأحد مجالات المنافسة والتأثير على السوق المالي، على مدى العقود الثلاثة الأخيرة وأصبحت تساهم كذلك في التنمية الاقتصادية التي شهد نموها دوليا اتجاهها إيجابيا من خلال إنشاء العديد من المؤسسات المالية الإسلامية مع مساهمين من مختلف البلدان.

وقدم هذا الفصل نظرة حول الممارسات وآفاق التمويل الإسلامي في ماليزيا كنموذج يساهم في تطوير الصناعة المالية الإسلامية، بحيث يتم فحص الطلب وآليات التمويل في ضوء المبادئ التوجيهية الإسلامية الصادرة عن البنك المركزي الماليزي، وهذا النظام له مزاياه الخاصة والقيمة التي من شأنها أن تجعل من هذا النظام اختيار مهم في تلبية مصالح استثمارية محددة وتلبية الاحتياجات. الكلمات المفتاحية: تطوير الصناعة المالية الإسلامية، المصارف الإسلامية، النظام المصرفي الماليزي.



## المبحث الأول: الركائز الأساسية التي تعتمد عليها ماليزيا في تطبيق المالية الإسلامية<sup>1</sup>.

اعتمدت ماليزيا في تطبيق المالية الإسلامية على ركيزتين أساسيتين، جعلت منها الرائدة على المستوى العالمي، فأولت اهتماما كبيرا بالتعليم الإسلامي المحلي منذ السبعينات إلى حد اليوم، كما أن تعليم المالية الإسلامية في مراكز عالمية، جعلها وجهة للطلبة من جميع أنحاء العالم، لتجعل من مخرجاتها البشرية ذات الخبرة و الكفاءة، وسيلة دعم للمالية الإسلامية، و جهزت نظامها المالي المدعم من طرف البنك المركزي بقوانين خاصة لعمل البنوك الإسلامية، لتسد احتياج الفئة المسلمة الماليزية، من خلال إيداع أموالها فيها بما يضمن لها صفاء الأموال من شوائب الربا، فكان قيام أول بنك إسلام ماليزيا سنة 1983، ثم بنك معاملات ماليزيا سنة 1999، بالإضافة إلى مجموعة من النوافذ الإسلامية التي تدعم مسيرتها .

### المطلب الأول: إسلامية التعليم المحلي و العالمي

توجد بماليزيا ثمانون جامعة حكومية وخاصة، و منها ما هو مصنف الأحسن عالميا، خاصة و إنها انتهجت وتبنت النظام التعليمي البريطاني و الألماني<sup>1</sup>، حيث بلغ حجم الإنفاق العام على التعليم ما نسبته 5.1% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1991 لترتفع إلى 8% سنة 2004، متجاوزة بذلك حجم الإنفاق المخصص للتعليم في الولايات المتحدة الأمريكية و المقدرة بنسبة 5.1% سنة 2004<sup>2</sup>.

#### 1- تشجيع التعليم الإسلامي من طرف الحكومة الماليزية :

منذ السبعينات و ماليزيا تشجع تعليم الإسلام، فتولت إدارة التعليم الإسلامي مهمة التنظيم و الإشراف بالنسبة للأمور التالية:

- تدريس الدين الإسلامي في المدارس الثانوية التي تتلقى إعانة كاملة من الوزارة.
- تقدم الحكومة الفيدرالية منح مالية للمدارس الشعبية .

<sup>1</sup> سالك عائشة، دراسة نموذج ماليزيا في المالية الإسلامية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و لوم التسيير، جامعة حيلالي اليابس ، سيدي بالعباس ، الجزائر ، 2014-2015: ص ص 154- 155 .

<sup>2</sup> عبد الحميد أبو سليمان " الجامعة و تفعيل التعليم العالي بين النظرية و التطبيق " الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا نموذجا- مجلة الجامعة الإسلامية العدد 3 - ص 19.



و في عام 1974 بلغت نفقات التعليم الإسلامي التي صرفت على المدارس الابتدائية، و التي تتلقى معونة كاملة من الوزارة 19.048 مليون رينغت ماليزي، و في الدارس الثانوية 7.15 مليون رينغت ماليزي، أما المنح المالية للمدارس الشعبية فقد بلغت 230 ألف قدمت ل 468 مدرسة إسلامية في غرب ماليزيا<sup>1</sup>.

## 2- إسلامية المعرفة في الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا :

تنبهت قيادة ماليزيا إلى دور الإسلام في تحريك كوامن الطاقة في شعبها المسلم، فأنشأت بتأثير من المؤتمر الإسلامي الأول للتعليم المنعقد في مكة المكرمة عام 1977 بالجامعة الإسلامية العالمية في كوالالمبور سنة 1983 باتفاقية دولية مع منظمة المؤتمر الإسلامي،

ضمن سلسلة الجامعات التي هدفت المنظمة أن تعني في برامجها بالثقافة الإسلامية، فالمدة 10 سنوات من (1988 إلى غاية 1999) تم بناء الجامعة لتضم برامجها في الحرم الرئيسي في كوالالمبور، كافة علوم الدراسات الإسلامية و الإنسانية، إلى جانب علوم العمارة و الهندسة و الطب في الحرم الطبي<sup>1</sup>.

### 1- الأكاديمية العلمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية (ISRA):

قد أنشأ البنك المركزي صندوق وقف بمبلغ 500 مليون رينغت ماليزي لدعم مبادرة رأس المال الفكري فأستت الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية، التي تم تأسيسها في شهر مارس 2008 بكوالالمبور، و قد جاء إنشاء الأكاديمية لتعزيز مسيرة المالية الإسلامية ببعدها المحلي و الدولي، في إطار الجهود الرامية لجعل ماليزيا مركزا و مرجعا عالميا للمالية الإسلامية من خلال، إجراء البحوث مع التحالفات الإستراتيجية كمجلس الخدمات المالية الإسلامية، و مجمع الفقه الدولي، و بيت التمويل الكويتي الإسلامي المعروفة بهيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، عن طريق نشر التفاهم و الاحترام المتبادل بين البراء الفقهاء المختلفة التي يقوم بها مجلس العلماء التابع (ISRA)<sup>2</sup>

### ب- المركز الدولي للتعليم المالي الإسلامي (INCEIF)<sup>3</sup>

من أهم الإنجازات التي تم تحقيقها لتعزيز تنمية رأس المال الفكري هو تأسيس المركز الدولي للتعليم المالي الإسلامي، الذي بدأ أعماله في عام 2006 م، بعد أن قام رئيس وزراء ماليزيا بالإعلان عن تأسيس المركز الدولي

<sup>1</sup> زاهر الدين محمد الماليزي - تجربة ماليزيا في التنسيق بين المؤسسات المالية الداعمة المصرفية الإسلامية - مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع و المأمول - دائرة الشؤون الإسلامية و العمل الخيري بدي - 31 ماي، 3 جويلية 2009 - ص 31، 32، 35 .

<sup>2</sup> INCEIF: International center for Education in Islamic Finance .

<sup>3</sup> زاهر الدين محمد الماليزي ، مرجع سابق، ص 21 ، 22 .

للتعليم المالي الإسلامي، في قمة آسيا الثالثة للأعمال التجارية الاستثمارية في 10 ديسمبر 2005، وهذا المركز

يسعى إلى أن يكون مركزا دوليا للتفوق العلمي في مجال التمويل الإسلامي من خلال:

- برامج الشهادات الاحترافية، المعروفة بشهادة الاحتراف المالي الإسلامي لموظفي قطاع التمويل الإسلامي المؤهلين .

- برامج الدراسات العليا : فيقدم المركز برامج الماجستير و الدكتوراه للإمام الجيد بمجال التمويل الإسلامي و قدرات كبيرة في مجال الأبحاث و التنمية.

- برامج الأبحاث و النشر: و الذي يوفر مراجع أكاديمية، من خلال نشر الكتب العلمية و أوراق العمل و الدراسات العليا، لتوفير قاعدة شاملة للمعلومات المالية المحلية و الدولية،<sup>5</sup>

3- **الهدف من تعليم المالية الإسلامية:** تهدف الجامعة الإسلامية إلى إسلامية المعرفة الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية و المركز الدولي الإسلامي لتدريب المالية الإسلامية، من خلال إصلاح منهج التعامل على أساس ربط المعرفة المالية بالقيم الأخلاقية، بملاء الفجوة التي توجد في الصناعة الإسلامية، وذلك من خلال كيفية معالجة القضايا الملحة في السوق و التركيز على البحوث التطبيقية .

وينظر إلى منتجات سوق رأس المال الإسلامي (ICM)<sup>1</sup> كأدوات لتسهيل إدارة السيولة الفعالة للبنوك الإسلامية، و لذلك فتسعير الصكوك في ماليزيا يكون أكثر تشددا من السندات التقليدية، بما يتماشى مع قانون المصارف الإسلامية لعام 1983 الذي يتطلب الالتزام بالشرعية الإسلامية، وعدم وجود تسرب في الأسواق التقليدية، حيث هذا التسرب يحدث حين يستخدم البنك التقليدي العائدات التي حصل عليها من سلعة المراجعة، لتمويل الأنشطة التقليدية و غير الشرعية من خلال النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، فتضطر الصناديق الإسلامية للعود على الأصول الإسلامية، حتى من خلال من قاعدة المستثمرين التقليديين، و هذا هو السبب في أن الصكوك الماليزية أرخص بنحو 3 إلى 20 نقطة من السندات التقليدية، مع العلم أن الصناديق الإسلامية تدير أكثر من 1.3 ترليون دولار أمريكي<sup>2</sup>

<sup>1</sup>Islamic capital Market

<sup>2</sup>shabnamMokhtar – **The Relationship between leakage in commodity Murahbaha and Sukuk pricing** - Bulletin ISRA – vol 01 /dec 2008 – pp 7,8 .

## المطلب الثاني: خلق نظام مالي إسلامي إلى جانب النظام التقليدي:

كانت هناك دعوات من الأفراد و الجماعات للحكومة الماليزية، لإنشاء بنوك إسلامية لتلبية احتياجات المسلمين في ماليزيا خلال الاقتصادي الوطني بوميوترا سنة 1980، وذلك بالسماح لمجلس الحج و العمرة (المعروف باسم لمباجا تابونج حاجي) بإنشاء بنك إسلامي، لغرض جمع و استثمار أموال يملكها مسلمون، و تماشيا مع هذه الطلبات عينت، الحكومة لجنة وطنية حول الخدمات المصرفية الإسلامية في 30 جويلية 1981 برئاسة "تان سري"، "رجارجا اموهار"، فأسندت مهام السكرتارية لمجلس إدارة الحج و العمرة، حيث أن هذه اللجنة درست هذه القضية مع بنك فيصل الإسلامي المصري، و بنك فيصل الإسلامي السوداني .

واعدت تقريرها النهائي في 05 جويلية 1982، وقدمت التوصيات التالية<sup>1</sup>:

1- يجب إنشاء بنك إسلامي يتوافق مع مبادئ الشريعة.

2- يتم إدراج البنك الإسلامي كشركة تحت رعاية قانون الشركات لسنة 1965 .

3 - على المصارف الإسلامية إنشاء مجلس الرقابة الشرعية الخاصة بها، و التأكد من شرعيتها.

## 1 - اندماج البنوك الإسلامية في النظام المصرفي التقليدي :

في ماليزيا التشريعات و اللوائح المصرفية الإسلامية موجودة جنبا الى جنب مع النظام المصرفي التقليدي، لذلك يفرض بنك "نيجارا ماليزيا"، و هو البنك المركزي مجموعة من القوانين و الالتزامات على البنوك التقليدية، الذي يحدد عملهم.

حيث يوجد بماليزيا بنكين إسلاميين "بنك إسلام ماليزيا" الذي تأسس عام 1983، و "بنك معاملات ماليزيا" الذي أنشئ في 1999، و يخضعان لرقابة البنك المركزي الماليزي، و على صعيد الانضباط المصرفي يلتزم البنكان، بالقواعد التنظيمية ذاتها المفروضة على البنوك الأخرى، و في إطار برنامج الخصخصة، تم إدراج أسهم بنك إسلام ماليزيا في اللوحة الرئيسية للتداول في سوق كوالالمبور للأوراق المالية اعتبارا من 17/01/1992، ولكن الخطوة الأهم جاءت بعد 10 سنوات، بدخول "نظام العمليات المصرفية بدون فوائد"<sup>2</sup> في العمل ابتداء من 04 مارس 1993، و بقيام أول سوق نقدي إسلامي، بموجب هذا النظام فإن كل البنوك التجارية و بنوك الاستثمار و شركات التأمين لها حق المشاركة فيه، ويتم تمويل صندوق العمليات المصرفية بدون فوائد، بمخصص يحدده المركز الرئيسي للبنك .

<sup>1</sup>FADZLAN SUFIAN, phd- FAKARUDIN KAMA RUDIN-NOR HALIDA HAZIATON MOHD NOOR – determinants of Revenue Efficiency in the Malaysian Islamic Banking Sector – JKAN :Islamic, vol,25. No-2012- pp 197,199,200.

## 1-1-1- عمليات البنوك الإسلامية :

تشمل عمليات البنوك الإسلامية المطبقة من البنك المركزي الماليزي (نيجارا) على العمليات التالية:

1-1-1- الاستثمارات الإسلامية فيما بين البنوك<sup>1</sup> :

يقصد بالاستثمار الإسلامية فيما بين البنوك، استطاعة أي بنك من البنوك "نظام العمليات المصرفية بدون فوائد"، أن يستثمر فائض أمواله في بنك آخر من بنوك النظام الذي يكون لديه عجز، وذلك على أساس المضاربة (المشاركة في الربح).

1-1-2- النظام الإسلامي لمقاصة الشيكات فيما بين البنوك<sup>1</sup> ICCS

أدخل البنك المركزي الماليزي نظاما جديدا للمقاصة في "بنك إسلام ماليزيا BIM"، ولوحدات البنوك التجارية المشتركة في نظام العمليات المصرفية بدون فوائد، ويعرف هذا النظام باسم "النظام الإسلامي لمقاصة الشيكات فيما بين البنوك"، وبموجب هذا النظام فإنه تم اعتبار من 1994/01/03 م فصل الشيكات الخاصة بهذه المؤسسات عن الشيكات التقليدية لإغراض المقاصة، ويقوم هذا النظام على أساس مبادئ "الوديعة" و "الوكالة" و "المضاربة" ، و أثناء إجراء عملية مقاصة الشيكات آليا في البنك المركزي الماليزي، يتم بصورة آلية تمويل بنوك النظام "بما فيها "بنك إسلام ماليزيا برهاد "

## 1-1-3: توسيع قاعدة الخدمات و الأدوات المصرفية الإسلامية:

مع بداية عام 1992 م نجح البنك المركزي الماليزي في تطوير 21 خدمة (منتج) مصرفية إسلامية، بإدخال أداتين مصرفيتين إسلاميتين جديدتين و هما الكمبيالات الإسلامية المقبولة، و التسهيلات الخاصة بعمليات إعادة التمويل الإسلامي لائتمان الصادرات، وفي ديسمبر 2011، أعلن البنك المركزي الماليزي اعتماد البنوك الإسلامية معايير رأس المال و السيولة لبازل. والتي تنص على أن يكون التطبيق تدريجي للمعايير في بداية 2013 حتى 2019، و لذلك اتخذ البنك المركزي في 2012 مجموعة من الإصلاحات لتناسب قواعد رأس المال، فضلا عن مراقبة معايير السيولة و نسبة الرافعة المالية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> أسامة محمد احمد الفولي - تقييم التحرة الماليزية في إقامة اول سوق نقدي إسلامي - مجلة المسلم المعاصر - السنة 22 - العدد 77 - ص 71 .

<sup>2</sup> المرجع نفسه، 72

## جدول (01) الخدمات المصرفية الإسلامية في البنوك الماليزية :

اسم الخدمة او المنتج	المفهوم الإسلامي لها
1- الحساب الجاري.	1- الوديعة أو الضمانة.
2- حساب الادخار أو التوفير.	2- الوديعة أو الضمانة.
3- حساب الاستثمار العام .	3- المضاربة.
4- حساب الاستثمار الخاص .	4- المضاربة.
5- الاستثمار في شهادات الاستثمار الحكومية .	5- القرض الحسن.
6- الاستثمار في الأسهم / تمويل الأسهم .	6- الوكالة أو المضاربة أو البيع بالثمن الأجل.
7- تمويل السكن .	7- البيع بالثمن الأجل .
8- تمويل شراء المركبات .	8- البيع بالثمن الأجل أو الإجارة ثم البيع.
9- تمويل راس المال العامل .	9- المراجعة.
10- تمويل المشاريع .	10- المضاربة أو المشاركة.
11- تمويل اقتناء الأصول ح	11- البيع بالثمن الأجل .
12- إعادة تمويل ائتمان التصدير الإسلامية .	12 - المراجعة / بيع الدين .
أ- قبل الشحن .	بيع الدين .
ب- بعد الشحن .	13- المراجعة / بيع الدين . بيع الدين .
13- الكمبيالات(الصكوك) المقبولة الإسلامية :	14- الوكالة أو المراجعة أو المشاركة.
ا- الواردات / المشتريات.	15- الكفالة.

ب - الصادرات / المبيعات .	16- الكفالة.
14- تسهيلات خطابات الاعتماد.	17- القرض الحسن.
15- ضمان الشحن.	18- الإجارة.
16- خطابات الضمان.	19- الأجر.
17- تسهيلات السحب على المكشوف.	20- الأجر/الوكالة.
18- التأجير.	21- القرض الحسن .
19- ضمان السندات الإسلامية .	22- المضاربة بيع الدين .
20- عمليات الأوراق التجارية .	
21- القروض الخيرية .	
22- سندات "كاجاماس" للمضاربة) ابتداء من مارس 1994م).	

1-1-4- الجمعية التعاونية : إن تعديل جملة من المواد القانونية العامة للمصارف التقليدية، و من أهمها السماح بالنوافذ الإسلامية من ممارسة كافة الأعمال و الخدمات المصرفية التي تمارسها المصارف الإسلامية في الدولة و على رأسها تجارة العقارات و سواها، يسمح بتكوين جمعية تعاونية بين المصرف الإسلامي، و النوافذ الإسلامية المنتشرة داخل المصارف التقليدية، و عرفت بجمعية المصارف الإسلامية، و لهذه الجمعية قوانينها و أنشطتها<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> قطب مصطفى سانو- في أفاق التعايش بين المصرفية التقليدية و المصرفية الإسلامية: تجربة ماليزيا نموذجا - المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر- البحرين -2012- ص 1562

جدول رقم(02) تطور عدد المصارف التقليدية و الإسلامية في ماليزيا:

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003
عدد المصارف الإسلامية	1	2	2	2	2	2
عدد المصارف التقليدية	25	23	21	14	14	13

رايس حدة - نفس المرجع - ص 373 .

إن ملاحظة هذا الجدول بين قلة عدد المصارف الإسلامية، و لذلك تم إنشاء بنك إسلامي آخر في 01 أكتوبر 1999، وهو بنك "معاملات ماليزيا بيرهاد"، فالبنك المركزي الماليزي سمح لهذه المصارف، بفتح فروع لها و نوافذ بالبنوك التقليدية بأعداد كبيرة تسمح له باستقبال ودائع الأفراد، و استثمارها في مختلف المجالات و القطاعات باستخدام الصيغ الإسلامية، وفيما يلي جدول يوضح النمو المتزايد لفروع و نوافذ البنوك الإسلامية السابقة في ماليزيا<sup>1</sup>

جدول رقم(3) تطور عدد فروع المصارف و النوافذ الإسلامية في ماليزيا .

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003
فروع المصارف الإسلامية	80	120	122	122	128	132
	7	6	7	8	8	13

فبالرغم من قلة المصارف الإسلامية إلا أن ذلك لم يؤثر قدرتها على فعلى إمكانية التوسع في نشاطها بفضل قدرتها على فتح فروع و نوافذ لها في البنوك التقليدية، فمثلا عام 2003م، تمكن البنكين الإسلاميين في ماليزيا بفتح 132 فرع، و 13 نافذة في البنوك التقليدية، و 04 بنوك استثمار إسلامية و 05 مؤسسات تنمية تقدم المنتجات و الخدمات المصرفية الإسلامية.

<sup>1</sup>رايس حدة - دور البنك المركزي في إعادة تجديدي السيولة - ايتراك للطباعة و النشر و التوزيع - القاهرة، مصر- الطبعة الأولى - 2009- ص

## 1-2-2- وسائل السياسة النقدية الإسلامية :

1-2-1-1- شهادات الاستثمار الحكومي : لم يكن بمقدر بنك إسلام ماليزيا IBM عند إنشائه و بداية عملياته في عام 1983 شراء الأوراق المالية الحكومية (MGS)<sup>1</sup> أو أذون الخزانة (MTB)<sup>2</sup>، وكانت هناك حاجة ماسة لأن يحتفظ البنك بالأوراق مالية عالية السيولة، حتى يمكنه الوفاء بمتطلبات السيولة، حتى يمكنه الوفاء بمتطلبات السيولة (RR).

ومن ثم تلازم صدور قانون العمل المصرفي الإسلامي، مع تأسيس "بنك إسلام ماليزيا"، مع إصدار "قانون الاستثمار الحكومي" العام 1983م، ساعحا للحكومة بأن تصدر شهادات لا تحمل فائدة Non Interst bearing، والمعروفة باسم "شهادات الاستثمار الحكومي" (GIC)<sup>3</sup>، و بموجب المادة 275، أدخلت الحكومة شهادات الاستثمار الحكومي مماثلة لسندات المضاربة، تستثمر الحكومة الأموال المتولدة من خلال الشهادات من تلقاء نفسها في مشاريع مربحة، و توزيع الأرباح بين أصحاب الشهادات سنويا، فيتم إصدار شهادات الاستثمار الحكومية في إطار مفهوم القرض الحسن، و يجوز للحكومة وفقا لتقديرها، إعطاء عائد أو أرباح على هذه القروض للمقرض و إنها تغطي 6.5% من إجمالي دين الحكومة المحلية<sup>4</sup>.

وتطبيقا لهذا المبدأ تم تشكيل لجنة تضم ممثلين عن إدارة رئيس الوزراء (وحدة التخطيط الاقتصادي) و قسم الشؤون الدينية، عن وزارة المالية و البنك المركزي، وذلك لتشير على الحكومة أي معدل عائد يمكن تحديده على هذه الشهادات، وتصدر الحكومة عادة شهادات لمدة عام أو عامين أو خمسة أعوام، وهناك شهادات بأجال أطول تصدرها الحكومة لتعميق وتطوير سوق التعامل في هذه الشهادات، و لمقابلة احتياجات المؤسسات المالية الإسلامية ، و إذ كان مبدأ القرض الحسن لا يلزم المقترض بإعطاء أي عائد، إلا أن الحكومة الماليزية أعلنت على مدار السنوات الماضية، عادا مرضيا لهذه الشهادات تراوح بين 5.5% و 7.92% في المتوسط سنويا بالنسبة للشهادات ذات أجال استحقاق من واحد إلى خمسة أعوام، وذلك في الفترة من 1989-1992م.

وعندما بدأ البنك الإسلامي الماليزي أعماله، كان سقف الإصدار من هذه الشهادات محددًا بحوالي 390 مليون دولار، ولكن تمت مضاعفة هذا السقف في مارس 1993م ليصل غلى 781 مليون دولار، وذلك بسبب بداية

<sup>1</sup>MALAYSIAN GOVERNMENT SECURITIES BILLS

<sup>2</sup>MALAYSIAN TREASURY BILLS

<sup>3</sup>GOVERNMENT INVESTEMENT CERTIFICATES

<sup>4</sup>AbdulA wwa Isarker – ISLAMIC FINANCIAL INSTRUMENTS.DEFINITION AND TYPES-Review of Islamic Economics , vol .4,n°1 , (1995) – p 8 .



العمل بنظام العمل المصرفي بدون فائدة **SPTF**، وفي يناير 1993م ليصل إلى 781 مليون دولار، وذلك بسبب بداية العمل بنظام العمل المصرفي بدون فائدة **SPTF**، وفي يناير 1994م رفع السقف إلى 2 مليار أمام تزايد الطلب، وفي 30 جوان 1994 م بلغ الرصيد القائم من هذه الشهادات 1.8 مليار دولار، منها 63% بحوزة "بنك أسلام ماليزيا" (**BIM**) و 37% بحوزة المؤسسات المشتركة في نظام العمل المصرفي بدون فائدة<sup>1</sup>.

**1-2-2-2- الكميالات الإسلامية المقبولة:** تم إدخال الكميالات الإسلامية المقبولة (**IAB**)<sup>2</sup> أو القبولات المصرفية الإسلامية (**IBA**)<sup>3</sup>، بدءاً من عام 1991م على أساس مبدئي "المضاربة" و "بيع الدين"، وتستخدم هذه الكميالات **IAB** بصدد نوعين من التمويل، أولهما تمويل الواردات والمشتريات المحلية وفقاً لمبدأ المضاربة، حيث تتمثل في دخول البنك الإسلامي كصاحب رأس المال، تتمثل في صك **Securities** يأخذ شكل الكميالة المسحوبة من البنوك والمقبولة من العميل، وإذا قرر البنك أن يبيع الكميالة إلى شخص ثالث، فيستند هنا إلى مبدأ "بيع الدين" حيث يمكن بيع الكميالة بأقل من ثمنها، بإجراء خصم على قيمتها، وثاني أنواع التمويل هو تمويل الصفقات الخاصة بالصادرات و المبيعات المحلية.

ويتم تداول هذه الكميالات في السوق الإسلامي لمعاملات ما بين البنوك (**IIM**)<sup>4</sup> استناداً لمبدأ "بيع الدين"، وفي هذا الصدد أصدر البنك المركزي الماليزي تعليمات خاصة لهذه "القبولات" وحدد قائمة السلع المحظورة تداولها.

**1-2-3- سندات "كاجاماس" للمضاربة:** تقوم فكرة نداءات "كاجاماس" للمضاربة **CBM**<sup>5</sup> والتي بدأ العمل بها في مارس 1994م على تحويل الإسكان الإسلامية **IHD** إلى صكوك أو أوراق مالية **Securities** على أساس إسلامي.

وفقاً لهذه الفكرة تقوم "كاجاماس" أو "المؤسسة الأهلية للائتمان العقاري"، بشراء ديون الإسكان الإسلامية القائمة على أن تقوم في المقابل بعملية إصدار سندات تعرف باسم "سندات كاجاماس للمضاربة" **CMB**، وذلك لتمويل عملية شراء الديون، ويتم هذا الشراء وفقاً لمبدأ "بيع الدين" بينما تصدر السندات وفقاً للمضاربة أو اقتسام الأرباح، حيث تقتسم "كاجاماس" مع حاملي السندات الأرباح المحققة وفقاً لنسبة مجددة، وتتولد هذه

<sup>1</sup> أسامة محمد أحمد الفولي، مرجع سابق، ص 66 .

<sup>2</sup> Islamic Accepted Bills

<sup>3</sup> Islamic Bankers Acceptances

<sup>4</sup> Islamic Interbank Market

<sup>5</sup> CagamasMudarabah Bonds

الأرباح من عمليات الشراء التي تقوم بها "كاجاماس" لديون الإسكان الإسلامية وإعادة استثمارها لأموالها، وستمكن هذه السندات المؤسسات المصرفية الإسلامية التي تقدم تسهيلات خاصة بالتمويل الإسلامي للإسكان، من الحصول على تسهيلات بإعادة تمويل مستمر من "كاجاماس"، الأمر الذي يمكن هذه المؤسسات من تقديم خدمات التمويل الإسلامي للإسكان، لقطاع كبير من الأفراد و بتكلفة معقولة.

**2-2 السوق المالي الماليزي:** تم طرح فكرة إنشاء سوق المال الإسلامي في ماليزيا في 03 يناير 1994، كحل قصير الأجل، يهدف إلى توفير مصدر جاهز لتمويل الاستثمارات قصيرة الأجل، وفقا للشريعة الإسلامية، وكان الإصدار الأول للسندات الإسلامية في 1995 عن طريق شركة "شيل"، ثم تم تطوير أدوات عديدة متوافقة مع الشريعة الإسلامية، ومع بداية تأسيس هذا السوق كان لابد أن يحكم باللجنة الشرعية للمؤسسات المالية، لتنسيق وظائف اللجان الشرعية و مهامها التي دخلت حيز التنفيذ في 01 أبريل 2005، واللجنة الاستشارية الشرعية لدراسة الأدوات المالية الإسلامية، واللجنة الإدارية لهيئة الأوراق المالية الماليزية المسئولة عن تطوير وتدعيم سوق رأس المال على المستوى المحلي و الدولي، فعلى الصعيد المحلي أنشئت هيئة المعايير المحاسبية الماليزية (MASB) <sup>2</sup>، لتطوير المعايير المحاسبية و التقرير المالي في ماليزيا، بما في ذلك الإعداد و الاستخدام و الرقابة، وعلى الصعيد العالمي أنشئ مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) <sup>3</sup>، الذي يعزز تطوير دقة الأعمال و الشفافية لصناعة الخدمات المالية الإسلامية، بما يتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، فالجلس يشمل 178 عضوا فضلا عن صندوق النقد الدولي، وبنك التسويات الدولية و البنك الإسلامي للتنمية، و مصرف التنمية الآسيوية، و المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص و المملكة العربية السعودية <sup>4</sup>.

### 2-2-1- عمليات السوق المالي الإسلامي:

وهي ثلاث عمليات نوضحها فيما يلي:

أ- **العمليات العاجلة:** وهي العمليات التي يتم فيها تسليم الأوراق المالية المباعة، و تسلم الثمن أثناء العقد أو بعده مباشرة، و من أهم أنواعها:

أ-1- **الشراء بكامل الثمن:** ويقصد به قيام البائع ببيع الأصل الذي يملكه للمشتري، ويدفع له المشتري الثمن كاملا و فورا قبل أن يتفرقا من المجلس، وقد يتأخر التسليم ثلاثة أيام أو أكثر.

**1-2 - البيع على المكشوف:** وتتمثل هذه العملية في اقتراض مستثمر أوراق مالية، وبيعها قبل تملكها عن طريق السماسرة، ثم إعادة شراء نفس الأوراق لإعادتها إلى المقرض<sup>1</sup>.

وقد تم التعامل بالبيع على المكشوف وفق نظام اقتراض الأوراق المالية لأول مرة في نهاية سنة 1995، ولكن في أعقاب أزمة 1997، أجريت عليها دراسات مكثفة وقررت اللجنة الاستثمارية جوازها في عام 2006 بشرط الخضوع لقواعد الإفراض و الاقتراض.

**د- المشتقات المالية:** هناك عقدين متوافقين مع الأحكام الشرعية الإسلامية، من أصل تسعة عقود في سوق المشتقات المالية الماليزية، وهما المستقبلات لزيت النخيل الخام التي اقر بجوازها في سنة 1997، أعقود الأسهم الواحدة التي أقرت شرعيتها في أبريل 2006 من قبل اللجنة الاستثمارية الشرعية وكانت أهم حجمها ما يلي:

- عقود المستقبلات على السلع و الأسهم لا تتضمن عنصر الربا المحرمة شرعا.
- عقود المستقبلات على السلع من بيع ما ليس عند المتعاملين، لان السلعة في الحقيقة موجودة في المخازن، كما حددتها البورصة في ماليزيا إلى غير ذلك من الحجج<sup>2</sup>.

**هـ - المؤشرات الإسلامية:** و يوجد نوعان من المؤشرات الإسلامية في سوق ماليزيا و هما

**هـ-1/ المؤشر الإسلامي لرشيد حسين المحدودة داوجونز:** ورشيد حسين المحدودة هو أحد البنوك المشهورة في ماليزيا، وتم طرح هذا المؤشر في سنة 1996، وأصبح خاضعا لرقابة اللجنة الاستشارية 2005 و يقيس هذا المؤشر حركة الأسعار لجميع الأسهم المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية المدرجة في اللوحة الرئيسية للبورصة، وتوجد 25 شركة مدرجة فيه.

**هـ - 2/ المؤشر الشرعي كوالالمبور:** تم طرح هذا المؤشر في سنة 1999 لتلبية طلبات المستثمرين المحليين والأجانب الذين يريدون الاستثمار في الأسهم المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وقد قررت بجواز تداول هذه المؤشرات لان الأسهم المدرجة فيه ممثلة لشركات نشاطها جائز، وأيضا لاعتبار أن المؤشر يعبر عن كمية معلومات وسعر محدد، وبذلك ينفي عنصر الغرر و المقامرة، وترى اللجنة الشرعية بأن تداول هذه المؤشرات فيه مصلحة عامة للماليزيا، وكذلك نفس الشيء بالنسبة لتداول عقود المستقبلات للمؤشرات

<sup>1</sup> عبد الله علي - أهمية الصكوك المالية الإسلامية في سوق الأوراق المالية في ماليزيا - كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير - جامعة

المسيلة - ص 20

<sup>2</sup> المرجع نفسه

السندات في سوق ماليزيا:

الجدول (رقم 04) يوضح إجمالي الصكوك الإسلامية من إجمالي السندات في بورصة ماليزيا

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
إجمالي الصكوك الإسلامية (بالمليار RM)	43.32	42.02	121.3	43.12	34	40.33	78.9	71.09
مجموع السندات الكلية (بالمليار RM)	62.66	75.83	158.8	140	57.5	63.58	112.33	103.3
نسبة الصكوك إلى السندات الكلية (%)	69.13	55.41	76.4	30.85	59.13	63.43	70.23	68.81

بوعبد الله علي - المرجع السابق - ص 27.

الاستنتاج الواضح من إجمالي الصكوك، أنه يتم تمويل المشروعات منها نسبة تقترب من المتوسط إلى حدود 50%، الأمر الذي يحفز جميع القطاعات على التداول في سوق المال الإسلامي، إلا أن هذه النسبة تراجعت إلى ما دون 30% بسبب أزمة 2008 و سرعان ما إرتفعت إلى 60% في السنة الموالية و هذا ما يشجع تمويل الاستثمارات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، حيث أن النسبة تبقى مرتفعة حتى السنة الأخيرة من الدراسة.

الأسهم في سوق ماليزيا:

وحتى لا تصبح المسألة غير منضبطة قمت اللجنة الاستشارية الشرعية بوضع ضوابط و معايير اجتهادية للحكم على شرعية الأسهم في الشركات المختلطة فإذا كان حجم أنشطة الشركات الغير مشروعة أكبر من حجم الأنشطة المشروعة، فأسهم هذه الشركات خارجة من قائمة الأسهم العادية المتوافقة مع أحكام الشريعة في ماليزيا ما تقدم يتضح أن الرأي القاضي بجواز الاستثمار في الشركات المساهمة في ماليزيا التي تعتبر أنشطتها الرئيسية

مباحة و لكن أنشطتها الفرعية مختلطة بعناصر محرمة شرعا طالما كانت تقوم على معايير، و ضوابط أقرتها اللجنة الاستشارية الشرعية لهيئة الأوراق المالية الماليزية ، و ضوابط شرعية إضافية أقرب إلى منهج التشريع الإسلامي القائم على التيسير و رفع الحرج الذي يتماشى مع متطلبات تغيير الواقع باتجاه منهج إسلامي لضمان المصلحة العامة لدى المستثمرين المسلمين المحليين و الأجانب، في إيجاد فرص الاستثمار الأكثر توسعا في ماليزيا. وهذا لوجود حرج للشركات في تجنب العناصر المحرمة شرعا في البيئة الاقتصادية المتقدمة في ماليزيا، ولا يعني عدم الحاجة إلى البدائل الشرعية و السعي لإيجادها، لأن الهدف من وراء شراء أسهم هذه الشركات تغييرها نحو الحلال المحض .

جدول (رقم 05) تطور نسب عدد الأسهم المتوافقة مع الشريعة الإسلامية و رسملة السوق الإسلامية في ماليزيا (2005-2013)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد الأسهم المتوافقة مع الشريعة الإسلامية من إجمالي الأسهم (%)	85	86.1	86	87	88	88	89	89	71
رسملة السوق المالية الإسلامية من إجمالي السوق	63.28	64.56	63.7	64.2	63.5	59.3	63	64.28	60.49

نلاحظ من خلال من خلال الجدول سيطرة السوق المالي الإسلامي، في تمويل القطاع العام و الخاص في ماليزيا من خلال جميع الأدوات المالية الخاصة بالأسهم المتوافقة مع الشريعة الإسلامية التي فاقت في جميع سنوات الدراسة

71%، و هذا يدل على دعم هذا السوق للتنمية الاقتصادية الماليزية و الناتج المحلي الإجمالي من خلال تعبئة المدخرات وتوجيهها إلى استثمارات نافعة و متوافقة مع الشريعة الإسلامية ، أي أن هناك أهمية اقتصادية كبيرة لسوق المال الإسلامي في ماليزيا، كل هذا أدى إلى تدعيم النظام المالي الإسلامي في ماليزيا و جعلها سوقا ماليا إسلاميا دوليا يجذب رؤوس الأموال الأجنبية في الدول الإسلامية .

#### رابعا :العقود النازمة لصناعة التكافل في ماليزيا:

ان الفرق بين التأمين المتبادل أو التكافل و التأمين التقليدي، تقع في الطريقة التي تتم بها تقييم المخاطر و التعامل بها، وكذلك التعامل مع صندوق التكافل، على أساس أن علماء الشريعة يوافقون هذا التأمين إذا كانت العلاوة تدفع على أساس التبرع(هبة، هدية، مساهمة)، ويستند مفهوم التكافل على المسؤولية و التعاون و المساعدة المتبادلة، و علاوة على ذلك يحاول تجنب تدخل المعاملات الربوية، وهي طريقة لضمان مشترك بين مجموعة ضد الخسارة أو الضرر، وهذا النظام يحاول أن يتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية الذي تم التعامل به في السودان و المملكة العربية السعودية و دار المال في سويسرا التي قدمت توصيات ، وعليه تم قبول تقرير لجنة العمل من قبل الحكومة الماليزية، بموجب قانون التكافل لسنة 1984.

ينص قانون تكافل 1984 على تسجيل و تنظيم أعمال التكافل، وأعمال التكافل الدولي لأغراض تتعلق أو ترتبط بشركات التكافل، مشغل التكافل الدولي، ووكيل التكافل<sup>2</sup>، حيث ماليزيا أكبر سو تمويلية في العالم، و التي تقدر نسبتها 26% من أصول التكافل العالمي، التي تقدر طبقا لبنك نيجارا الماليزي 4 مليار دولار أمريكي، نتيجة قيام الحكومة الماليزية، بوضع خطة إستراتيجية لمدة 10 سنوات من 2001 إلى 2010 لتعزيز الصناعة المالية المتداولة لصناعة التكافل من خلال تحييد بعض الضرائب، وإعفاء بعضها الآخر، للشركات التي توفر خدمات التكافل<sup>3</sup>، ولقد اعتمد المجلس الاستشاري الشرعي الوطني التابع للبنك المركزي الماليزي، و الهيئات الشرعية لشركات التكافل في تطبيقها لصناعة التكافل، تكييف مجمع الفقه الإسلامي الدولي و هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، و المتمثل في العلاقات التعاقدية الآتية:

- علاقة المشاركة بين المساهمين التي تتكون بها الشركة من خلال النظام الأساسي و ما يتصل به، هي عقد المشاركة إذا كانت تديره شركة.
- العلاقة بين الشركة و صندوق حملة الوثائق هي علاقة الوكالة من حيث الإدارة، أما من حيث الاستثمار فهي علاقة مضاربة، أو وكالة بالاستثمار.

- العلاقة بين حملة الوثائق وبين الصندوق عند الاشتراك هي علاقة التزام بالتبرع، و العلاقة بين المستفيد و بين الصندوق عند التعويض هي علاقة التزام الصندوق بتغطية الضرر.

أما تطبيقات هذه العلاقة بين المشتركين و شركات التكافل فتتناول أربعة أنواع رئيسية:<sup>1</sup>

#### 1- التكافل على أساس الوكالة الخالصة:

- يضع المشتركون الأقساط في صندوق التكافل، على أساس التبرع للتعاون على تفتيت الأخطار.
- تدير شركة التكافل صندوق التبرع من حيث دفع التعويضات، و متابعة المطالبات على أساس الوكالة بأجر.
- يوكل إلى شركة التكافل استثمار قسط من أموال الصندوق، و هي بهذا تستحق أجرة الوكالة بالاستثمار.

#### 2 - التكافل على أساس الوكالة المعدلة:

الفرق الرئيسي بين الوكالة الخالصة و الوكالة المعدلة، هو اشتراك شركة التكافل مع المشتركين في الفائض التأميني، إن كان على أساس الحافز (تكييفها على الجمالة) أو ما يسمى بمكافأة الأداء (Performance fees).

#### 3 - التكافل على أساس الوكالة و المضاربة:

هذه العلاقة التعاقدية تتفق مع الوكالة الخالصة فيما يتعلق بالوكالة على إدارة النشاطات التأمينية من حيث أخذ أجرة الوكالة، و تختلف معها في الشق الثاني حيث تعتمد الأولى الوكالة بالاستثمار، و تعتمد هذه المضاربة، فهي لا تضمن حال الخسارة إلا عند التعدي أو التقصير، غير أنها لا تأخذ تشارك الصندوق في الربح في قسط المضاربة إن كان<sup>2</sup>.

#### 4- التكافل على أساس الوديعة:

يقوم عقد التكافل على أساس الوديعة على العلاقة التعاقدية الآتية :

- يشارك المشتركون في صندوق التكافل على أساس الالتزام بالتبرع أو الشركة التعاونية، و يكون للصندوق شخصية اعتبارية.
- تقوم العلاقة التعاقدية فيما يتعلق بأموال الصندوق فيما يخص التعويضات و اجر الوكالة على أساس الوديعة المقيدة المضمونة، و تشبه الوديعة هنا الحساب المصرفي المشترك بحكم الشخصية الاعتبارية للصندوق.

- لا يطالب المشتركون بنصيب في عائد استثمارات شركات التكافل، كما أنهم لن يكونوا مسؤولين على أية حسارة قد تتعرض لها الشركة.
- يعود فائض التامين بكامله على المشتركين، إلا إذا ألزمت لوائح البنك المركزي الإبقاء على قسط للاحتياط او المشاركة في إعادة التكافل<sup>1</sup>.

### خلاصة المبحث الأول:

استطاعت ماليزيا أن تحقق نمو و أداء جيد لنظامها المالي الإسلامي، دون أن ننسى الدور الفعال الذي تلعبه مؤسسات تعليم المالية الإسلامية ، وما يضيفه للأولى من دعم بالموارد البشرية المتخصصة ذات الكفاءة، فاستطاع هذا النظام أن يحقق مطالب الشعب المسلم في التعامل بلا فائدة، كما كرس البنك المركزي جهوده من خلال صندوق الوقف لدعم البحوث في المالية الإسلامية، من خلال وجود بعض النواقص في التداولات كبيع العينة و السحب على المكشوف و تعاملات المؤشرات الإسلامية المشبوهة و حدوث بعض التسرب من خلال عملية المراجعة لتمويل الأنشطة تقليدية ؛



## المطلب الثاني: النماذج الماليزية الناجحة في المالية الإسلامية.

اعتمدت ماليزيا في تطبيق المالية الإسلامية على ركيزتين أساسيتين، جعلت منها الرائدة على المستوى العالمي، فأولت اهتماما كبيرا بالتعليم الإسلامي المحلي منذ السبعينات إلى حد اليوم، كما أن تعليم المالية الإسلامية في مراكز عالمية، جعلها وجهة للطلبة من جميع أنحاء العالم، لتجعل من مخرجاتها البشرية ذات الخبرة و الكفاءة، وسيلة دعم للمالية الإسلامية، و جهزت نظامها المالي المدعم من طرف البنك المركزي بقوانين خاصة لعمل البنوك الإسلامية، تسد احتياج الفئة المسلمة الماليزية، من خلال إيداع أموالها فيها بما يضمن لها صفاء الأموال من شوائب

## المطلب الأول: حوصلة عن ماليزيا و إمكانات اقتصادها:

تتكون ماليزيا من قسمين وهما ماليزيا الغربية وماليزيا الشرقية و يفصل بينهما بحر الصين بفاصل مسافته 750 كلم، و لذا سميت بدءا من عام 1963 باسم اتحاد ماليزيا، إشارة إلى إتحاد هاتين القسمين، تتكون من 13 ولاية، اثنان منها في القسم الشرقي و 11 الباقية في القسم الغربي، فيتصل الغربي بياسة القارة الآسيوية عند حدوده مع تايلاند ، بينما قسمها الشرقي يقع في شمال جزيرة بوريتو الاندونيسية وليس له اتصال باليابس<sup>1</sup>

## 1-1 الثقافة و الدين :

وفقا لإحصائيات 2010 يتكون الشعب الماليزي من 28 مليون سمة،<sup>2</sup> يمثل "الملا و" السكان الأصليون أو الماليزيون المسلمون نحو 61.3% و يمثل البوذية 19.8% و 9.2% للفئة المسيحية، و 6.3% هندوس و 1.3% الكنفوشيوسية و الطاوية ،

و لقد كانت تلك النسبة في الماضي 99%، لأن المسلمون لم يتناسبوا مع الاحتياجات التنموية للمستعمرين فعزلوا أنفسهم و تم تهميشه، بينما لبي الوافدون الصينيون و الهنود احتياجات البريطانيين في عملية التطوير لاستغلال ثرواتهم . و في مرحلة ما أصبح الملاوي مسلمون أقلية داخل بلدهم<sup>1</sup> ، وركزوا في مناطق شبه الجزيرة في بينانغ و بيراك و سيلانجور و كوالالمبور، وفي ولايات شرق ماليزيا في صباح و ساراواك<sup>1</sup>، فمن خلال قيم التسامح و التفاهم تواجدت وحدة ثقافية في ظل تنوع قد فسحت المجال للتعايش السلمي، و هي المحرك الرئيسي للاستقرار

<sup>1</sup> علي موسى ، محمد الحمادي ، جغرافيا القارات، دار الفكر المعاصر - بيروت - بدون طبعة 1998 - ص 08 .

<sup>2</sup>HUMAN RIGHTS AND LABOR-BUREAU OF Democracy – international Religious freedom Report for 2011-p2.

السياسي و النمو الذي تتمتع به ماليزيا<sup>1</sup>، و بموجب المادة 11 من الدستور التي تنص أن كل شخص لديه الحق في اعتناق و ممارسة دينه، كما تنص المادة 3 من الدستور أن الإسلام هو دين الإتحاد، و يحدد القانون أحكاما لتنظيم الشؤون الدينية<sup>2</sup>، فسعت ماليزيا إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية لجميع الطوائف الدينية بدون تمييز، فكان مؤشر التنمية البشرية في تحسن دائم، حيث سجل هذا المؤشر سنة 1975 نسبة 0.616 و ليحقق 0.723 سنة 1990 و ليستقر عند حدود 0.805 سنة 2004 و إلى حد اليوم<sup>3</sup>.

### وصول الإسلام إلى ماليزيا :

تقع ماليزيا أقصى الجنوب الشرقي لآسيا ، وشكلت أحد أهم معابر التجارة في العالم ، و تشرف على مضيق ملقا أحد أهم المضائق الملاحية الذي كان عبر العصور مركزا للتجارة بين الدول العربية و الصين ، وصل الإسلام إلى ماليزيا بواسطة التجار الذين أتوا من الحجاز .

### المطلب الثاني: النماذج الماليزية الناجحة في التمويل الإسلامية.

أبرزت المعطيات الاقتصادية و الاجتماعية ،نوعا من المؤسسات لتقديم خدمات إلى فئة معينة كانت شبه ضائعة في المجتمع الماليزي، وهي فئة "البوميوترا" أو السكان الأصليين الماليزيون ، و عندما أتاحت لها الفرصة كانت مشاركتها أعمق في الاقتصاد من خلال مساهمتها في صندوق الحج و سوق الحلال ، وفيما يخص "ليمباجا تابونج حجي " أو "صندوق الحج" تعد إحدى المؤسسات المالية الاقتصادية الأهم في البلاد الذي تديره الدولة منذ 1963 م ، لقيامها بدور ايجابي في إدارة شؤون و مناسك الحج لمسلمي ماليزيا، حيث من أهم مشاريعها شؤون الحجاج ، فهي تعمل على توفير الخدمات الاستثمارية و الفرص التجارية لادخار أموال الحجاج و استثمارها وفق الضوابط الشرعية.

وسوق الحلال الذي يعتبر سوقا للتمويل بالمنتج و الخدمة الحلال، الذي اختصت به ماليزيا بالعلاقة التجارية الموافقة للشريعة الإسلامية.

#### 1-إنشاء صندوق الحج: تأسيس صندوق الحج أخذ مراحل و مر بتطورات مختلفة حسب القوانين التالية: <sup>1</sup>

<sup>1</sup> تقرير وطني مقدم وفقا للفقرة 15(أ) من مرفق مجلس حقوق الإنسان 1/5 ماليزيا - البند 47-الجمعية العامة - الامم المتحدة -فبراير 2009 - ص 10 .

<sup>2</sup> محمد محاضر - خطابات محاضير محمد- ترجمة عمر الرفاعي - مكتبة الشروق الدولية القاهرة- الطبعة الأولى-2007- ص 94.

<sup>3</sup> شاد سليم فاروقى -دستور دولة ذات أغلبية مسلمة :النموذج الماليزي - منتدى صناعة الدستور ايام 24-25 ماي 2011 الخرطوم السودان - المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بدعم من الأمم المتحدة- ص5

القانون رقم 8 سنة 1969: وهو القانون الذي تم بموجبه دمج شركة مدخرات الحجاج لمسلمي الملايو مع مكتب شؤون الحجاج في 08 أوت 1969، و الغرض من هذا هو تنسيق عمل المؤسساتين.

القانون 168 (تعديل) سنة 1973: جرى على إثره تعديل خاص بتقليل أعضاء مجلس الإدارة من تسعة و عشرون فردا إلى عشرة أفراد، و ذلك لتسهيل عملية اتخاذ القرار

القانون رقم 535 سنة 1995: وهذا القانون يمثل نقلة نوعية في تاريخ صندوق الحج الماليزي خاصة في توسيع نطاق أنشطة صندوق الحج و تعزيز دوره، فقد سمح له القيام بكثير من الأنشطة بالدخول في شراكة، وامتلاك و شراء الأسهم، وفتح شركات فرعية و غيرها، و تحديدا في 28 أوت 1995، تم تغيير اسم "مجلس إدارة شؤون الحج و صندوق الادخار" إلى "مجلس صندوق الحج" أو "صندوق الحج" أو كما يعرف بالملاوية "تابونج حاجي".

تعريف تابونج حاجي: تابونج حاجي أو ما يسمى بمؤسسة صندوق الحج، هو مؤسسة أنشئت سنة 1995 بموجب قانون 535، و يقع المقر الرئيسي في كوالالمبور، فيشارك صندوق الحج أساسا في إدارة عمليات الحج، و قبول الودائع من المودعين و إدارتها في الأنشطة الاستثمارية و تأجير العقارات<sup>1</sup>، إن صندوق الحج هو مؤسسة استثمارية معتمدة طبقا للسياسة الاقتصادية الجديدة للحكومة الماليزية، و التي تقتصر العضوية فيه على المواطنين الماليزيين المسلمين فقط للنهوض بالفئة المسلمة حتى حقق 30% من ثروة البلاد، و صندوق الحج يحتكر الخدمات المتعلقة بالحج، و من وجهة النظر التجاري يضمن هذا الوضع الاحتكاري للصندوق، تدفقا متصلا من إيداعات الحجاج كل عام<sup>1</sup>، و بسبب الخدمات التي يقدمها الصندوق، تصل تكلفة الحج في ماليزيا إلى 2300 دولار، بينما تصل تكلفة الحج في الدول الآسيوية المجاورة إلى حوالي 5300 دولار في سنغافورة و 3200 في اندونيسيا<sup>2</sup>.

عمليات صندوق الحج: ينتهج صندوق الحج و مجموعة الشركات التابعة له، الصيغ الخاصة بالمالية الإسلامية، و المتمثلة فيما يلي :

البيع بالثمن الآجل: يتم تمويل المدفوعات المؤجلة خلال فترة محددة من الزمن (بيع المجل) على سبيل المثال، الإسكان و المركبات الآلية، فيحدد تابونج حاجي أولا المتطلبات و فترة و طريقة السداد و يشتري الأصول ثم يبيع تابونج حاجي في وقت لاحق الأصول بسعر متفق عليه، الذي يتألف من التكلفة الفعلية و هامش الربح.

<sup>1</sup>Lembaga tabbing haji – financial statements for the year Ended 31 december 2012-p 210 .

<sup>2</sup>- داتو الحاج حنيفة احمد – تنظيم غدارة هيئة صندوق ادخار شؤون الحجاج بماليزيا- البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث و

التدريب – مكتبة الملك فهد الوطنية – جدة- الطبعة الثانية – 1422هـ، 2002م – ص 13

**المشاركة:** يقوم المساهمون بتمويل المشروع ، ويتم تقسيم الأرباح كما هو متفق عليه من قبل الأطراف، هذه الصكوك يمكن تأمينها عن طريق إصدار شهادة الدين (الكمبيالات أو شهادات الدين)، و هذا قد مهد الطريق لإنشاء و تداول أدوات الدين الإسلامية.

**المضاربة:** في المضاربة يتم الاتفاق على رأس المال، و الذي يتم توفيره من طرف واحد، أما الطرف الآخر فيوفر الخبرات الإدارية، ويتحمل الخسائر في المشروع من قبل مزود رأس المال، على سبيل المثال: الاستثمار الخاص و العام في بنك إسلام ماليزيا، هذا الصك هو في الأساس ودائع البنك، الذي يستثمرها بشكل جماعي على مدى فترة محددة، و يتم تقسيم العوائد وفقا لذلك .

**المرابحة:** هذا النوع من التمويل يتكون من السداد المتفق عليه من جانب كل الأطراف الذي يتضمن تحقيق الربح، فعلى سبيل المثال، يتم إصدار هذا الصك بنك إسلام ماليزيا، في إطار الكمبيالات الإسلامية المقبلة (IAB) التصدير/ الاستيراد الصادرة عن بنك نيجار<sup>1</sup>.

**القرض الحسن:** فمن خلال القرض الحسن الذي يضمن على الأقل الجزء الرئيسي من رأس المال، و الذي يتم من خلال شهادات الاستثمار الحكومية، التي يتم إصدارها من قبل حكومة ماليزيا لتمكين المؤسسة المالية الإسلامية تلبية باحتياجاتها من السيولة على المدى القصير.

**الإيجار:** للحصول على الحق في استخدام خدمات لأصل معين، عادة تابونج حاجي يستخدم هذا المرفق الذي يقدمه له بنك إسلام ماليزيا لشراء المعدات مثل أجهزة الكمبيوتر

### الوظيفة المالية لصندوق الحج:

**1- التمويل و المساعدة المالية:** بموجب قانون الشركات 1965، ووفقا لقانون 125 لتشجيع الاستثمارية أو الانخراط في أي نشاط لبرنامج مؤسسة الحج، يجوز لها و بموافقة خطية من الوزير الأول، منح التمويل أو المساعدة المالية إلى أي شركة متصلة بها.

**2- صندوق الاحتياطي:** تقوم المؤسسة بإنشاء صندوق الاحتياطي داخل الصندوق ن ويجوز نقل الأصول من الصندوق الاحتياطي للصندوق، أو العكس ، ويتم تحديد التحويلات إلى الصندوق الاحتياطي ، من قبل المؤسسة ومنه بقرار من الوزير الأول.

<sup>1</sup> TABUNG HAJI AS AN ISLAMIC FINANCIAL INSTITUTION-IDB Prize Winners  
Lecture Series n°4-ISMLAMIC DEVELOPMENT BANK JEDDAH, SAUDI ARABIA –  
First Edition 1995 –pp 38 .

**3-توزيع الأرباح لمؤسسة الحج** :تقوم المؤسسة و بموافقة الوزير بالإعلان عن مبلغ الربح الذي يكون قابل للتوزيع و بتحديد الطريقة و الوقت لتوزيعه على كل مودع ، و يعلن عن الأرباح غير قابلة للتوزيع ليوجهها لصندوق الاحتياط قبل نهاية السنة .

**4-موجودات الصندوق** : موجودات الصندوق لا تقل عن إجمالي المطلوبات للصندوق،و المبالغ المستحقة للمودعين يتم حسابها كما لو دفعها فوراً،و بموجب قانون **1965**،للمادة **370** فجميع الأموال غير المطالب بها يحتفظ بها صندوق الحج التي تكون مدونة في سجل الرئيس التنفيذي، تدفع تلك الأموال إلى المودعين الذين ظلوا بدون أجر لمدة تفوق اثني عشر شهرا بعد أن تصبح واجبة السداد ، وتظم أيضا حساب المودع الذي لم يتم تشغيل حسابه أم ، عن طريق إيداع أو سحب لمدة لا تقل عن سبع سنوات<sup>1</sup>.

**ب- الغرض من إنشاء الهيئة** :أنشئت هيئة صندوق و شؤون الحجاج بماليزيا، لتقديم أفضل الخدمات الممكنة للحجاج الماليزيين و بتحقيقي أعلى عائد ممكن على استثمارات المدخرين.

**1- المهام** :تتمثل المهام بصفة عامة فيما يلي:

- تجميع المدخرات عن طريق المكاتب الفرعية للهيئة و التي من **65** مكتبا للإيداع،و**564** مكاتب يريد منها المتنقلة،و ذلك عن طريق الخصم من رواتب العاملين بصفة شهرية في القطاعين العام و الخاص،و في **1977** قامت الهيئة بتشجيع نظام الادخار للأطفال، بفتح حساب لهم في صندوق الحج من خلال حملة في المدارس،بيع صناديق توفير مصنوعة من البلاستيك مقابل **5رينغات** للصندوق الواحد،كما ان أقساط المشاركة الشهرية للأطفال تبلغ **10 رينغات**.

جدول رقم(06) يبين عدد المودعين و نسب عوائدهم :

2009	2010	2011	2012	2013	السنوات
5.041	5.627	6.956	8.171	8.304	عدد المودعين (مليون رينغت)
%9	%10	%11	%12	%8	عوائد المودعين %

Lembaga Tabung Haji 2013 . p 11.

<sup>1</sup>Tabung Haji – A C T 353 – the commissioner of law Revision ,Malaysia - 2006 – p 18,20,21 .

حيث يلاحظ:

أ- النمو المستمر لعدد المودعين من سنة لأخرى، ويصل عددهم 5 ملايين مودع سنة 2009، لترتفع إلى 6 ملايين سنة 2011، و لتبلغ 8 ملايين في 2013، و قد تمكنت على مر الأعوام من ترسيخ سمعتها الطبية، كمؤسسة استثمارية تتمتع بخبرات عالية في مجال إدارة الأموال، لتوزع صافي الأرباح على أعضاء بنسب متفاوتة حسب إيراداتها فنجدها عالية بنسبة 12% سنة 2012، و منخفضة بحدود 8% سنة 2013.

ب- استثمار المدخرات وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، حيث يلتزم الصندوق الحج بمبدأ وديعة الوكالة المطلقة، بمعنى أن المودعين يوافقون على أن يقوم الصندوق إدارة ودائعهم لغرض الاستثمار، وتأتي وظيفة الهيئة كمؤسسة ادخاري في المرتبة الثانية، وذلك بالنسبة إلى مهمتها الرئيسية في كونها مؤسسة لإدارة شؤون الحج.

ج- الإشراف على شؤون الحج مثل عقد دورات لتوعية الحجاج و توفير الخدمات الطبية و إصدار جوازات سفر الحجاج، و توفير وسائل النقل للحجاج و رعايتهم اجتماعيا و طبيا سواء في ماليزيا أو في المملكة العربية السعودية.

د- إخراج الزكاة بنسبة 2.5% عن أرباحها المكتسبة، وعن رأس المال العامل في نهاية السنة القمرية، وذلك قبل توزيع الأرباح على الأعضاء .

#### أهداف الهيئة :

إن وضوح الأغراض التي أنشئت الهيئة من اجلها يمكن جهاز الغدارة المسئول عنها من توحى الأهداف التالية:

أ- إتاحة الفرصة للمسلمين لادخار أموالهم تدريجيا، لتغطية نفقاتهم عند أداء فريضة الحج، أو الإنفاق منها على الأوجه الأخرى النافعة.

ب - تمكين المسلمين عن طريق مدخراتهم، من الإسهام في مجالات استثمار الأموال، من صناعة و زراعة وعقارات وذلك وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية.

ج - توفير الرعاية للحجاج أثناء أدائهم فريضة الحج، وذلك بتقديم كافة الخدمات و التسهيلات اللازمة لهم، ولتحقيق هذه الأهداف روعي في تنظيم الهيئة، توفير المرونة الكافية لها لضمان الكفاءة في قيامها بمهامها .

**أعمال صندوق الحج:** يقوم صندوق الحج بأعمال استثمارية بنفسه، و من خلال الشركات التابعة له، ويمكن أن يتكبد خسائر أو يحقق ربحا، إذا تبين أن الشركات المساهمة فيه لا تتفق مع اتجاه الهيئة، فتعتمد على التخلص من أسهمها المستثمرة فيه .

#### الاستثمار في صندوق الحج :

يقوم صندوق الحج بتحقيق استثمارات ناجحة محليا و خارجيا، من خلال الاستثمار في الصكوك الاستثمارية الإسلامية، وشهادات الاستثمار الحكومية، والقيام بعملية المضاربة من خلال الشركات التابعة له، التي تعتبر جزءا من استراتيجياته لتشارك في القطاعات الحيوية، فكل رؤوس أموال الشركات الفرعية تأتي من الصندوق بنسبة **100%** و يشارك في إدارتها بشكل فعال، بحيث أن الموظفين و العاملين فيها تابعين للصندوق .

كما حدد الصندوق مجال نشاطات هذه الشركات، والتي تتمثل في شركة المزارع، و البناء و التطوير العقاري، شركة الحج و العمرة، و شركة إدارة الممتلكات.

### الشركات التابعة لهيئة صندوق ادخار و شؤون الحج بماليزيا :

#### أ- شركة مزارع صندوق الحج :

أنشئت هذه الشركة في **20 أوت 1982** ، و كان رأس مالها المصرح به **10** ملايين دولار، وقد جرى بعد ذلك زيادة رأس المال إلى **50** مليون دولار ، عندما تبين أن هناك نموا سريعا في أنشطة الشركة، وحتى شهر ماي **1986** بلغ رأس المال المدفوع **45** مليون دولار ، ثم زاد رأس المال إلى **50** مليون دولار بنهاية عام **1987** لتمويل المشاريع الإضافية، وهذه الشركة مملوكة بالكامل للهيئة و تقوم بدور فعال في مجال النشاط الزراعي.

وتقوم الشركة بغدارة مشروعات زراعية مشتركة في مختلف أنحاء البلاد، و تشمل هذه المشروعات مزارع نخيل الزيت و الكاكاو و المطاط، وقد أثبتت الشركة نجاحها في هذه المشروعات، وكانت النتائج مشجعة للغاية<sup>1</sup>، حيث يملك الصندوق الآن **200** ألف هكتار من الأراضي في ماليزيا و اندونيسيا لمزارع نخيل الزيت، توظف **580000** عامل و لديها **12** مصنعا تعالج الفواكه و نخيل الزيت من **10** إلى **120** طن متري في الساعة كقدرة إنتاجية<sup>1</sup>.

#### ب- شركة صندوق الحج للبناء و التطوير العقاري:

أسست هذه الشركة في أكتوبر **1983**م، وكان الهدف الرئيسي من إنشائها هو بناء المساكن و بيعها لأعضاء الهيئة و للجمهور، و تعمل الشركة أيضا كبنك للأراضي .

وقد كان أول مشروعين للشركة، في سبتمبر **1984** ببناء وحدة سكنية و **26** وحدة تجارية، وقد اكتمل العمل في هذه الوحدات في مارس **1985**، كما قامت هذه الشركة ببناء مشاريع أساسية سنة **2010**، فواحد في سيلانغور بقيمة **14.3** مليون دولار أمريكي، و الثاني مجمع تجاري بني على أرض وقف بقيمة **25.2** مليون

<sup>1</sup>- Mohd shuhaimi bin Haji Ishak – Op\_cit, p 239

دولار، وبناء معهد التدريب للإحصاء بقيمة **140.670** مليون دولار، وصنع سفينتين ، والقيام بالاستكشافات النفطية في أعماق البحار مع الشركات المتعددة الجنسيات "كبتروناسو شلوموبيل" و غيرها .

### ج - شركة صندوق الحج للحج و العمرة :

أنشئت هذه الشركة في عام **1972**م للأغراض التالية :

\*الرحلات الخاصة للحجاج : تقوم بترتيب رحلات للحجاج على شركة الطيران الوطنية .

\*توفير الاحتياجات الأساسية للحجاج : ويشمل ذلك ملابس الإحرام و الأحزمة و الحفائب، و أشرطة التسجيل التي توضح كيفية أداء الشعائر، وأوعية مالاها بماء زمزم و بعض الأشياء الأخرى .

وكالة سفريات : و ذلك بالعمل كوكالة سفريات للحجاج، و العمل كوكالة مبيعات للخطوط المالية<sup>1</sup>، كما أن النشاط الرئيسي هو إنتاج الطعام و الشراب الحلال، تحت اسم العلامة التجارية "حلال" ، وتقديم خدمات إطعام الحجاج خلال موسم الحج<sup>1</sup>.

د- شركة إدارة الممتلكات: تقوم هذه الشركة بمهام الإشراف و الإدارة للمباني التابعة للهيئة كما قامت بأعمال الإشراف و تقوم كذلك بخدمات الأمن و الصيانة الفنية لمباني الهيئة في جميع أنحاء البلاد.

المؤشرات المالية لمجموعة صندوق الحج : استطاعت هذه المجموعة تحقيق مؤشرات مالية خلال الفترة الممتدة من **2009** إلى **2013**، وكيف أنها في التمويل الإسلامي من خلال النتائج الآتية :

### جدول رقم (07) المؤشرات المالية لمجموعة صندوق الحج

2009	2010	2011	2012	2013	مجموعة تابونج حاجي
3.739	5.287	5.554	6.367	7.130	الإيرادات
1.725	2.374	2.412	2.881	3.209	الأرباح التشغيلية
1.425	2.013	2.058	2.249	2.510	أرباح السنة
23.590	27.115	31.694	38.284	45.719	ادخار المودعين (مليون ريغت)
1.067	1.332	1.678	2.458	2.632	مكافاة المودعين



26.298	30.805	35.0104	43.027	49.547	صافي الأصول (مليار رينغت)
--------	--------	---------	--------	--------	------------------------------

### Lembaga Tabung Haj Annual Report 2013. P 10

لقد استطاعت مجموعة صندوق الحج من تحقيق مؤشرات مالية جديدة تتمتع بالنمو، فمن خلال هذا الجدول ، بلغت صافي أصول المجموعة سنة 2009 ما قيمته 26 مليار رينغت ماليزي، مقابل ما قيمته 30 مليار رينغت سنة 2010 و 35 مليار سنة 2011، لتبلغ 43 مليار محققة سنة 2012، و 49.5 مليار بالنسبة لسنة 2013.

كما بلغت الإيرادات لهذه المجموعة 3.739 مليون رينغت ماليزي سنة 2009، وهذه الإيرادات هي متزايدة كل سنة لتبلغ حوالي 5.287 مليون سنة 2010، و تزيد قيمة الإيرادات عام 2011 لتصل 5.554 مليون، اما قيمة 6.367 مليون رينغت فهي محققة سنة 2012، و لتبلغ أعلى قيمتها سنة 2013 بحوالي 7.130 مليون رينغت، و هذا ناتج عن إدارة الأموال في مجالات متنوعة، و الهدف منه توزيع الخطر، لضمان تحقيق الإيرادات.

حيث أن الأرباح التشغيلية التي حققتها من نشاطاتها الاستثمارية مرتفعة، لتحقق سنة 2009 حوالي 1.725 مليون رينغت، و 2.374 مليون سنة 2010 و 2.412 مليون عام 2012، و 3.209 مليون لسنة 2013 . أما أرباح السنوات فهي تعكس نجاح مجموعة الحج، فكانت سنة 2009 تقدر بحوالي 1.425 مليون، لتبقى مرتفعة حتى 2.5 مليون رينغت سنة 2013، وهي مقارنة مؤشرات صندوق الحج أقل منه لأنه يستثمر في مجالات أوسع.

المساهمة في رؤوس الأموال: يعتبر صندوق الحج أحد كبار المساهمين في بنك إسلام ماليزيا بيرهاد ( BIM )، و التكافل "ماليزيا بيرهاد" ( SYARIKAT ( TM )، و هو حاصل على حصة أغلبية ب 51 % و 65% على التوالي، مع العلم أن بنك إسلام "ماليزيا بيرهاد" لديها 101 فرعا في جميع أنحاء ماليزيا، كما انه يتم سرد كل من إسلام ماليزيا و تكافل ماليزيا في بورصة ماليزيا، التي تعد واحدة من أكبر البورصات في آسيا، والهيئة توظف فوائضها في الاستثمارات قصيرة الأجل مع البنك الإسلامي، وتجنح أرباح على أساس المشاركة.

الاستثمارات قصيرة الأجل: يستثمر صندوق الحج في البنك الإسلامي للتنمية من خلال الودائع الاستثمارية، حيث يقوم البنك الإسلامي باستثمارها مع جزء من أمواله في تمويل عمليات التجارة الخارجية بهدف إلى تزويد

المستثمرين بديل إسلامي شرعي للاستثمار قصير الأجل ، عن طريق مساهمة في عمليات التمويل التي يقوم بها البنك وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، و التي تدر عائدا معقولا عن استثماراتهم، كما أن الاستثمار في الصناديق التي تحكمها الشريعة الإسلامية حيث بلغت القيمة الدفترية لاستثمارات الملكية حوالي **3.9** مليار دولار أمريكي، و التي جنت أرباح قدرت حوالي **274.2** مليون دولار<sup>1</sup>.

كما أن نسبة المشاركة في الربح تقدر حوالي (75:25) لصندوق الحج، هذا الفائض هو الذي يتم بموجبه المحافظة على الأموال المودعة في الحساب الجاري و استثمارها من قبل المشاركة في تقاسم الخسائر و الأرباح بنسبة (30:70)<sup>1</sup>.

**الاستثمار في الأسهم** : يستثمر صندوق الحج في الأسهم و السندات للشركات المدرجة و غير المدرجة في سوق المال، وكذلك الشركات المنشأة حديثا حيث يفضل الاستثمار في الشركات المدرجة التي يتم تداولها من قبل " بورصة كوالالمبور (KLSE)" و التي يمكن ان تتداول بسهولة، و في بعض الحالات إن المشاركة في رأس المال لا تجعله احد المساهمين الرئيسيين، ومع ذلك يأخذ صندوق الحج دورا نشطا في إدارة الشركة، كما أنه يهتم بحماية استثماراته، وضمن أن يولد عوائد مرضية، و في الحالة التي تكون فيها الحصة أكثر من 5% لحقوق مساهمي الشركة (كمساهم كبير)، فيطلب أن يوضع في مجلس إدارة الشركة احد مسؤوليه لتمثيل ورعاية مصالح صندوق الحج<sup>2</sup>، بحيث أن الاستثمار في الأسهم المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية المدرجة، هي واحدة من الأنشطة الأساسية لصندوق الحج في توليد الدخل، فالأهداف الرئيسية من الاستثمار في الأسهم المدرجة لصندوق الحج هو توليد عوائد تنافسية على مستوى مخاطر مقبولة، و خلال عام 2013 وعلى أساس متوسط حجم أصول **12.4** مليار رينغت ماليزي، سجل صندوق الحج دخل كلي يقدر ب **1.4**

مليار رينغت ماليزي من استثماراتها في الأسهم المدرجة، وذلك تمشيا مع أداء مؤشر الشريعة إيماس **FBM** و **KLCI** التي سجلت **13%** و **10%** عوائد على التوالي.

فاستثمار صندوق الحج في أسهم الشركات المدرجة عام 2013 على أساس القطاع كان كالاتي:

**27%** المزروعات، **26%** المالية، **26%** للتجارة و الخدمات، **6%** الملكية، **6%** البناء، **4%** المنتجات الصناعية، **2%** المنتجات الصناعية، **2%** منتجات استهلاكية، **2%** البنية التحتية، **1%** تكنولوجيا.

يستثمر صندوق الحج في قطاع تكنولوجيا المعلومات بنسبة **1%**، من خلال شركة **THETA** المدرجة في بورصة ماليزيا مع حصة تقدر ب **65%**، وهي رائدة في تكنولوجيا الاتصالات

<sup>1</sup>Ibid, p240

أنشئت سنة 1948، ويشترك THETA و الشركات التابعة لها في القراءة عن بعد، وخدمات  
 أنشئت سنة 1948، ويشترك THETA و الشركات التابعة لها في القراءة عن بعد، وخدمات تكامل  
 الاتصالات و التكنولوجيا الفضائية، و أدرجت في اللوحة الرئيسية لبورصة ماليزيا في 01 نوفمبر 1999، حيث  
 سجلت سنة 2009 مثلا في هذا القطاع إيرادات تقدر ب 25.3  
 مليون، وحققت 2.7 مليون رينغت ماليزي كربح بعد خصم الضرائب و الزكاة<sup>1</sup>.  
 جدول رقم (08) المؤشرات المالية لصندوق الحج :

2009	2010	2011	2012	2013	صندوق الحج
1.752	2.056	2.176	2.835	3.730	الإيرادات
1.307	1.648	1.741	2.357	3.012	الأرباح التشغيلية
1.120	1.497	1.689	2.146	2.634	أرباح السنة
23.590	27.115	31.694	38.284	45.719	ادخار المودعين (مليون رينغت)
1.067	1.332	1.678	2.458	2.632	مكافأة المودعين (مليون رينغت)
24.275	28.289	32.036	40.125	48.169	صافي الأصول (مليار رينغت)

يعتبر صندوق الحج وعاء يمكن توظيفه، لزيادة القدرات التمويلية و الاستثمارية في الدولة، وهو يحقق بدوره مؤشرات مالية جيدة للفترة (2009-2013)، فبلغت الأصول الصافية من 24.275 مليار رينغت سنة 2009، لتتزايد مع كل سنة على التوالي.

كما أن الإيرادات المنحزة بلغت حوالي 1.752 مليون رينغت سنة 2009، 2.056 مليون لعام 2010، 2.176 مليون لسنة 2012 و 2.835 مليون رينغت لسنة 2013.

وعلمنا أن الصندوق يقوم بأعمال استثمارية، فهو يحقق من ورائها أرباحا تشغيلية و هي متزايدة لهذه الفترة والمقدرة بحدود 1.741 مليون رينغت ماليزي لسنة 2011، 2.357 مليون لسنة 2012، و 3.012 مليون لعام 2013.

أما أرباح السنة فهي في حدود 1.120 مليون رينغت لسنة 2009، و 1.49 مليون رينغت محققة في 2010، أما سنة 2011 فحققت 1.689 مليون رينغت، و 2.146 مليون لعام 2012، و 2.634 مليون لسنة 2013.

و بفضل حملتها التسويقية المنتهجة من طرف الصندوق بتشجيع الادخار لجميع فئات المجتمع، بلغ ادخار المودعين سنة 2009 حوالي 23.59 مليون رينغت ماليزي، لتصل 27.115 مليون سنة 2010، 31.694 مليون عام 2011، ولتحقق 38.284 مليون 2012، و 45.719 مليون خلال 2013.

هذا الادخار كان عائدته السنوي يرتفع كل سنة بالنسبة لأعضاء الصندوق، و التي كانت مشجعة بمعدلات نمو تصل إلى 46%، كما هو مبين بالنسبة للسنتين 2012 و 2011 التي حققت عوائد للمودعين بحدود 2.458 مليون، و 1.678 مليون رينغت على التوالي، وفي سنة 2013 حققت ما يقدر ب 2.632 مليون رينغت.

لقد استطاع صندوق الحج تشجيع فكرة الادخار بين المسلمين الماليزيين من عمال، أجراء، طلاب، فمكثهم من أداء فريضة الحج، بعدما كانت هذه الفريضة تثقل ميزانية المواطن الماليزي، بل حتى أنهم يستفيدون من أموالهم المدخرة من خلال توفير الخدمات الاستثمارية، والفرص التجارية التي يقوم بها الصندوق، وهذا راجع إلى حسن إدارة الصندوق لأموال المودعين و السمعة الحسنة التي يتمتع بها، و من خلال نشاطاته المتنوعة، يحقق عوائد للمساهمين في رأس المال الصندوق، و يبقى هدفا هاما و هو البقاء بعيدا عن التعامل مع البنوك التجارية، و ما يتعلق بها من ناحية العقيدة .

الخدمات المقدمة من صندوق الحج :تقف خدمات الصندوق للحجاج الماليزيين و على المستوى المحلي فحسب وإنما تعداها إلى البلاد المجاورة غير المسلمة ليشمل المستوى الدولي ليقدم خدماته إلى الأقليات المسلمة من هذه البلاد، ففي عام 1982 قام الصندوق بإدارة شؤون وتنظيم رحلات الحج إلى الحجاج من الأقليات المسلمة، في مناطق جنوب شرقي آسيا و جنوب المحيط الهادي، و تم هذا البرنامج بالتعاون مع المجلس الإقليمي للدعوة الإسلامية، في جنوب شرقي آسيا و المحيط الهادي و الخطوط الجوية الماليزي<sup>1</sup>

و بما أن صندوق الحج يعتبر مؤسسة مالية إسلامية، فإنها تقوم بتحصيل زكاة أموال المدخرون، ثم بعد ذلك توزيع الأرباح عليهم، وذلك وفقاً لقرار المجلس الوطني للإفتاء في ماليزيا

و قام الصندوق في عام 1976 بإنشاء صندوق الرعاية الاجتماعية للحجاج في أثناء وجودهم في الأراضي المقدسة، يتم تسديد هذه القروض عند رجوعهم إلى ماليزيا بالتقسيط، إضافة إلى الخدمات المذكورة أعلاه، يقوم الصندوق بتقديم تبرعات مالية إلى مؤسسات اجتماعية في داخل ماليزيا و خارجها، دار الأيتام، مؤسسة تأليف المسلمين الجدد، وجمعية النساء المسلمات، و كما يقوم بتقديم الجوائز للطلاب المتفوقين في الجامعات، و أما في الخارج فيقوم بتقديم التبرعات لبناء المساجد في بعض الدول غير المسلمة<sup>1</sup>، كما ساهم صندوق الحج من خلال التركيز الدائم على شركاته المسؤولة اجتماعياً، والتي تتماشى مع المبادئ الإسلامية بتحسين الوضع الاقتصادي و الاجتماعي لمسلمي ماليزيا، من خلال توفير دعم الحج كل عام و التي بلغت سنة 2013 حوالي 93.4 مليون رينغت ماليزي، هذا الدعم ساعد كل حاج بقيمة 5575 رينغت ماليزي، حتى يقوم الحاج بدفع تكاليفه و التي قدرت 9980 رينغت ماليزي، و التي بلغت في إجمالها الفعلي حوالي 15555 رينغت ماليزي<sup>1</sup> .

جدول رقم (09) حصيلة الزكاة لصندوق الحج :

2009	2010	2011	2012	2013	السنوات
39	41	44	47	53	الزكاة (مليون رينغت)

Lembaga Tabung Haj Annual Report 2013 , p 11 .

<sup>1</sup> محمد رحيمي عثمان، صندوق الحج بماليزيا باعتباره مؤسسة استثمارية ، كلية الشريعة و الدراسات الإسلامية - جامعة اليرموك - الأردن - 1996 - ص 105 , 106 .

لقد ساهم الصندوق في رفع المستوى المعيشي للطبقة الفقيرة، من خلال دفع الزكاة عن طريق أموال المدخرين في الصندوق نيابة عنهم، و يقوم بتوزيع الأموال على مستحقيها، من خلال إدارة الشؤون الإسلامية في ولايات ماليزيا، حيث بلغت أموال الزكاة المدفوعة عام 2009 حوالي 39 مليون رينغت ماليزي، لتصل 41 مليون عام 2010، و لتحقق 44 و 47 و 53 مليون للسنوات 2011 و 2012 و 2013 على التوالي، و هذه الحصيلة لها مساهمة جيدة في التنمية الاجتماعية .



## 2 / سوق الحلال العالمي :

حتى منتصف تسعينات القرن الماضي، كان منتج "الكوشر"<sup>1</sup> هو السائد في تجارة المواد الغذائية في العالم، حيث يوجد 92 ألف شركة تقوم بتصنيع منتجات مرخصة كوشر، ما يقارب 2500 منتج جديد يتم إنزاله إلى الأسواق سنويا، يستهلك المسلمون 20% أي تقريبا 30 مليار دولار<sup>2</sup>، و لأن صناعة الحلال سجلت نموا جيدا، كان التوجه لهذه الصناعة أمرا مغريا، خاصة و أن نسبة تكاثر المسلمين عالية مقارنة بباقي أتباع الديانات

<sup>1</sup> الكوشر كلمة عبرية الأصل معناها يشير إلى كل ما هو صالح و شرعي ، و هي تستخدم لتدل على أصناف الطعام الذي يأكله اليهود المعدة و فقا لتعاليم الشريعة اليهودية .

<sup>2</sup> خالد النجاز- الكوشر هل هو منتجات من اليهود إلى اليهود- تاريخ الاطلاع 25/08/2019 على

الموقع <http://www.alukah.net/culture/0/38128>

الأخرى، الذي يعتبر أحد العوامل التي تبشر بنمو الطلب على المنتجات الحلال للمدى الطويل، وفيما يلي جدول يبين توسع تجارة سوق الحلال في مختلف القارات، فقدرت قيمة الاقتصاد العالمي للحلال سنة 2012 ما يقارب 3.2 ترليون دولار أمريكي، و الذي من المتوقع أن يتضاعف إلى 6.4 ترليون دولار بحلول عام 2018، و هذا النمو الهائل هو تقاطع عوامل العرض و الطلب لعدد من القطاعات بما في ذلك التغذية و الملابس و التمويل و السياحة، حيث هذه الصناعة تتجاوز دول منظمة التعاون الإسلامي (o i c)<sup>1</sup> لتشمل المملكة المتحدة وتايلاند، و الخاصة التي تتمتع بها صناعة الحلال، أن لديها مجموعة شاملة من المنتجات و الخدمات، التي هي قادرة على دعم الاحتياجات التمويلية لشركات صناعة الحلال بغض النظر عن حجمها و نضجها

2010	2009	2005	2004	القارات
153.4	150.3	139.5	136.9	1 - إفريقيا
416.1	400.1	375.8	369.5	2 - قارة آسيا
44.7	43.8	39.5	38.4	مجلس تعاون الخليج <sup>1</sup>
78.5	77.6	73.9	72.9	اندونيسيا
21.2	20.8	18.9	18.5	الصين
24.0	23.6	22.1	21.8	الهند
8.4	8.2	6.9	6.6	ماليزيا
67.0	66.6	64.4	64.3	3 - أوروبا
17.6	17.4	16.5	16.4	فرنسا
21.9	21.7	20.8	20.7	روسيا الفدرالية
4.2	4.1	3.5	3.4	المملكة المتحدة
1.6	1.5	1.1	1.1	4 - استراليا
16.2	16.1	15.5	15.3	5 - أمريكا

<sup>1</sup>The sustainable financial System An evolutionary Journey – Bank Negara Malaysia – p6  
www.mifc.Com/index-pph? Ch=28&pg=ac=122&bb = uploaded .

13.1	12.9	12.5	12.3	الولايات المتحدة الأمريكية
1.9	1.8	1.5	1.4	كندا
651.5	634.5	596.1	587.2	حجم سوق الحلال الإجمالي ا (مليار دولار أمريكي)

Source : World Halal Forum 2012 .

نلاحظ من خلال الجدول أن تجارة سوق الحلال منتشرة في جميع القارات، و متزايدة من سنة لأخرى، فتحتل قارة آسيا المرتبة الأولى طيلة الفترة المحددة في الجدول، فعلى سبيل التوضيح نجد أنها سنة 2010 تساهم في حجم هذه السوق بقيمة 416.1 مليار دولار أمريكي ما يمثل نسبة 23.55%، ثم قارة أوروبا بحجم 67 مليار دولار، و في المرتبة الرابعة القارة الأمريكية بحجم 16.2 مليار أمريكي، ليكون حجم السوق في استراليا بقيمة 1.9 مليار أمريكي. أما ماليزيا فهي تحقق أكبر حجم في السوق الآسيوية، مقارنة بحجم السكان المسلمين، فما هي العوامل التي ساهمت في نجاح سوق الحلال في ماليزيا؟

#### الصكوك الإسلامية في ماليزيا :

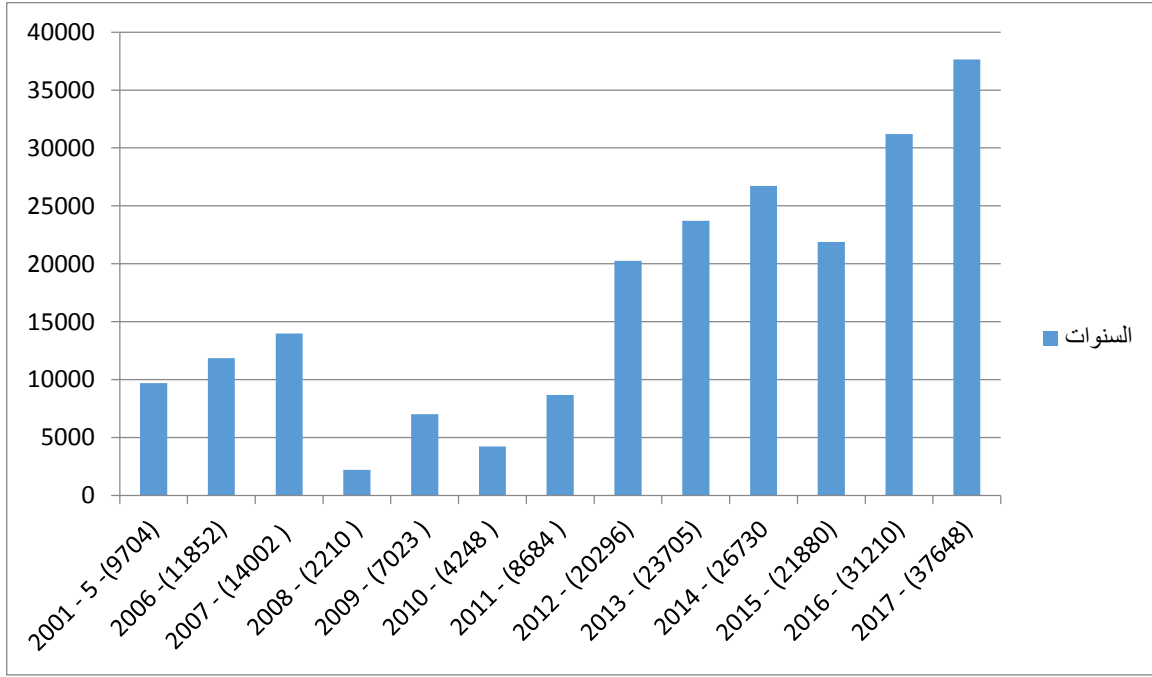
**تطور حجم إصدارات الصكوك الإسلامية عالميا:** انتشرت الصكوك الإسلامية كأداة معاصرة يقبل عليها المتعاملون من مختلف دول العالم، نظرا للدور البارز الذي تلعبه في توفير التمويل وإدارة السيولة، حيث تعتبر أحد أهم أدوات التمويل الإسلامي الواعدة، والتي عرفت انتشارا وتوسعا في الآونة الأخيرة، وأصبحت الأسرع نموا في سوق التمويل الإسلامي العالمي، ويوضح الجدول التالي القيمة الإجمالية لإصدارات الصكوك الإسلامية عالميا بملايين دولارات خلال الفترة (2001-2016):

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه نمو كبير و متسارع جدا في حجم إصدارات الصكوك الإسلامية العالمية، حيث بلغت 88279 مليون دولاراً في عام 2016، بعدما كانت 60693 مليون دولار في عام 2015، وذلك يرجع إلى الزيادة في الإصدارات لدول آسيا وإفريقيا ودول مجلس التعاون الخليجي وبعض الدول الأخرى، في حين ماليزيا لا تزال ماليزيا على سوق الصكوك رغم زيادة حصة بلدان مثل إندونيسيا وتركيا...، كما أن الإصدارات الإجمالية كانت لا تتجاوز حوالي 14000 مليون دولار سنة 2005 وارتفعت إلى 50041 مليون دولار سنة 2007، ثم انخفضت إلى 24337 مليون دولار سنة 2008 بسبب الأزمة المالية العالمية وعاودت في



الارتفاع مع بداية سنة 2009 و، عرفت انتعاشا ملحوظا بلغ أعلى مستويات ه سنة 2012 بحوالي 137599 مليون دولار

### تطور حجم إصدارات الصكوك الإسلامية عالميا



ويبين الشكل أعلاه أن صادرات الصكوك المحلية زادت من 813.39 مليون دولار عام 2015 إلى 56718 مليون دولار سنة 2016 ، ويرجع جزء كبير من هذه الزيادة إلى السوق الماليزية التي أصدرت حوالي 29000 مليون دولار عام 2016 مقابل حوالي 26300 مليون دولار عام 2015 ، بينما باقي الإصدارات المحلية من بقية دول العالم كانت حوالي 27500 مليون دولار عام 2016 مقابل حوالي 5.13 مليون دولار عام 2015 ، حيث أصدرت اندونيسيا صكوك البيع بالتجزئة المحلية كأكبر قيمة لها ب 2370 مليون دولار من إجمالي الإصدار لعام 2016 مقابل 2000 مليون دولار في عام 2015 ، ورغم من كون تركيا لاتزال صغيرة من حيث قيمة إصدار الصكوك، فقد زاد إصدارات الصكوك منا 920 مليون دولار أمريكي في عام 2015 إلى الدولار 9 3000 مليون دولار في عام 2016 . وأصدرت باكستان أيضا 4 مليون دولار من الصكوك المحلية في عام 2016.

ثالثا تجربة: ماليزيا في مجال إصدار الصكوك الإسلامية .

#### 1 - تطور إصدارات الصكوك الإسلامية في ماليزيا:

تعتبر تجربة ماليزيا من التجارب العالمية الناجحة في مجال إصدار الصكوك الإسلامية، وتمتلك أكبر سوق للتمويل الإسلامي حيث تؤكد قدراتها تمويل مشروعات التنمية، وذلك تعد رائدة في صناعة الصكوك الإسلامية بإصدارها

إصدارات عديدة من الصكوك، واحتلت المرتبة الأولى عالميا من حيث قيمة الإصدار (عدا في سنتي 2007 و 2008 كانت الريادة للإمارات العربية المتحدة)، و تميزت سوق الصكوك الإسلامية الماليزية بنشاطها الملحوظ في القرن العشرين من خلال إصداراتها المتنوعة للصكوك، وفيما يلي تبيان تطور الصكوك الإسلامية في ماليزيا :

جدول رقم (10) :تطور إصدار الصكوك الإسلامية في ماليزيا إلى إجمالي الإصدار العالمي للفترة (2007-2016) (الوحدة: مليار رنجيت ماليزي).

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الإصدار العالمي	158.8	400.1	363.3	410.5	518.8	635.5	502.2	492.23	270.15	240.56
الإصدار الماليزي للصكوك	121.3	110.1	116.4	132.8	185	324.6	275.8	262.76	117.7	129.45
نسبة الإصدار الماليزي للإصدار العالمي	76	27	32	32	35	51	54	53	43	53

المصدر 10: طيبة عبد العزيز، عمرواي علي، الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية - التجربة الماليزية نموذجا - الملتقى الوطني حول "الصكوك الإسلامية كبديل تمويلي مناسب، عرض وتقييم تجارب دولية".

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ تزايد قيمة الإصدارات العالمية للصكوك الإسلامية إلى غاية سنة 2013 ثم بدأت في التراجع، ومن حيث الريادة تبقى ماليزيا رائدة سوق الصكوك الإسلامية إلا انه في السنوات الأربعة تراجع الإصدار نتيجة تأثر الاقتصاد الماليزي بالأزمة المالية العالمية 2008 لكن بعد سنة 2012 عاد الإصدار إلى نسب مقبولة أكثر من 50 % من السوق العالمي .

كما يلاحظ من خلال الجدول التالي تطور إصدار الصكوك الإسلامية في ماليزيا حسب النوع خلال الفترة من (2010-2015):

جدول رقم 11: تطور إصدار الصكوك الإسلامية في ماليزيا حسب النوع خلال الفترة (2010-2015) الوحدة: %

2015	2014	2013	2012	2011	2010	البيان
12	8.42	30	19	62	42.1	صكوك المشاركة
0	2.63	0	2	2	0.6	صكوك المضاربة
10	3.94	24	8	9	0	الوكالة الاستثمارية
66	79.49	32	55	9	8.2	المرابحة
0	0	0	0	0	0.2	البيع بثمن آجل

Source11: Securities commission Malaysia ; Annual Report, 2015

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه تنوع صيغ الصكوك الإسلامية المصدرة في ماليزيا، ولكن تبقى صكوك المشاركة و المرابحة هي الأكثر تداولاً في سوق الصكوك الإسلامية الماليزية و هذا ما توضحه النسب العالية للصيغتين من إجمالي إصدارات الصكوك الإسلامية بما يعطي انطبعا بأهمية هاتين الصيغتين مقارنة بالصيغ الأخرى . وكان الهدف من تلك الإصدارات هو تمويل عمليات إنشاء وتطوير عدة مشروعات عملاقة في مجال البنية التحتية و المشاريع التنموية مثل المطارات والطرق الرئيسية وعمليات التنقيب عن الغاز وصناعة البتروكيماويات والعقارات وغيرها حيث كانت تجربة ناجحة دفعت ماليزيا للعديد من الإصلاحات الاقتصادية لمرحلة كبرى من النمو الاقتصادي .

2- -تطور إصدار الصكوك مقابل السندات في ماليزيا :

يوضح الجدول الموالي تطور إصدار الصكوك مقابل السندات في ماليزيا خلال الفترة(2005-2013)

جدول رقم (12): تطور إصدار الصكوك مقابل السندات في ماليزيا خلال الفترة (2005 – 2013)

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	البيان
-	-	-	0.2	-	3.1	2	6.2	36.3	صكوك البيع بالثمن الأجل
32	55	9	8.2	0.4	1.3	19	9.4	33.5	صكوك المرابحة
-	-	-	-	-	0.2	9	2.1	14.5	صكوك الإستصناع
4	9	13	34		14.5	11	4.8	2.6	صكوك الإجازة
30	19	64	42.1	99.6	51.4	58	70	12.6	صكوك المشاركة
-	2	5	0.6	-	1.2	1	7.5	0.2	صكوك المضاربة
24	8	9	-	-	-	-	-	-	صكوك الوكالة
99.13	71.09	78.90	40.33	33.96	43.2	121.3 3	42.02	43.32	مجموع الصكوك مليار ز.م
148.1	103.3 0	112.3 3	63.58	57.49	140	158.8	75.83	75.83	مجموع السندات الكلية مليار. ر.م.
66.93	68.82	70.23	63.43	59.07	30.86	76.4	55.41	69.13	نسبة الصكوك من السندات

موسى بن منصور، أحمد بن السيلت، قدرة الصكوك الإسلامية على التوسع في التمويل، تجارب دولية مختارة، الملتقى الوطني حول "الصكوك الإسلامية كبديل تمويلي مناسب، عرض وتقييم تجارب دولية"، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر، 12 ديسمبر

2017 ص 11

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ ارتفاع في نسبة إصدار الصكوك خلال الفترة (2005 – 2007) حيث بلغت ما نسبته 74 % سنة 2007 ثم انخفضت إلى ما نسبته 30.6 % سنة 2008، وذلك لكون ماليزيا

ركزت على تطوير القطاعات الأساسية مما جعلها أكثر انفتاحا، ودخول مؤسسات استثمارية جديدة في رأس المال الإسلامي الماليزي، ثم عاودت في الارتفاع بشكل متذبذب في الفترة ( 2009 – 2013 ) حيث قدرت نسبته سنة 2013 ب 66.93 % لكون ماليزيا ركزت خلال هذه الفترة على جذب الاستثمارات الأجنبية بغرض جعل ماليزيا سوقا مالية إسلامية دولية، وذلك في المرحلة الثالثة من خطة تطوير سوق رأس المال الماليزي الممتدة من سنة 2007 إلى غاية 2010 كما قد يرجع ذلك إلى زيادة اعتماد مختلف صغار المستثمرين، في سوق رأس المال الإسلامي الماليزي على الاستثمار في صناديق الاستثمار الإسلامية والتي بلغت في سنة 2013 حوالي 178 صندوقا استثماريا إسلاميا<sup>1</sup> ؛

### 3- مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل القطاعات المختلفة في ماليزيا:

لعبت الصكوك الإسلامية في توفير التمويل لمختلف القطاعات الاقتصادية بماليزيا وذلك وفق ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (13): توزيع الصكوك الماليزية حسب القطاعات الاقتصادية :

النسبة %	كمية الصكوك	عدد الصكوك	القطاع
63.63	287.02	787	المؤسسات الحكومية
6.66	51.71	446	الخدمات المالية
6.66	30.08	441	الطاقة واستخداماتها
6.22	28.06	352	المواصلات
3.91	17.68	489	المنشآت
2.09	9.43	108	الاتصالات
1.37	6.18	163	العقارات
0.87	3.94	41	التكتلات
0.81	3.67	99	الزراعة

0.80	3.62	88	النفط و الغاز
0.72	3.26	56	الخدمات
0.34	1.55	74	الرعاية الصحية
0.29	1.34	53	الصناعات التحويلية
0.22	1.03	11	التعليم
0.17	0.78	23	السلع الغذائية و المشروبات
0.15	0.72	31	السلع الاستهلاكية
0.07	0.32	02	الترفيه و السياحة
0.05	0.24	08	التعدين و المعادن
0.02	0.22	20	تكنولوجيا المعلومات
0.03	0.18	18	التجزئة
100	451.03	3.310	المبلغ الإجمالي

المصدر : طيبة عبد العزيز، عمرابي علي، مرجع سبق ذكره، ص 11

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه مساهمة إصدار الصكوك الإسلامية في تعبئة الأموال اللازمة لتمويل الاقتصاد المالي، ومن حيث القطاعات يظهر أن القطاع الحكومي هو الأكثر إصدار الصكوك ب 787 إصدار ، يليه قطاع البناء ب 489 إصدار ثم قطاع الخدمات المالية ب 446 إصدار في حين قطاع الطاقة حوالي 441 إصدار و ، قطاع المواصلات حوالي 352 إصدار، بينما باقي العدد يتوزع على مختلف القطاعات من اتصالات وعقارات وزراعة بنسب متفاوتة وهذا من حيث عدد الإصدارات و ليس القيمة المالية.

أن الصكوك الإسلامية تحظى بأهمية كبيرة ساهمت في توفير موارد لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية لمختلف الدول باعتبارها أداة تمويلية حديثة تمتاز بتنوعها، وتخضع لضوابط شرعية وقانونية وذات مخاطر قليلة، كما تلعب دروا بارزا في مواجهة الأزمات المالية

وتعتبر التجربة الماليزية رائدة في مجال إصدار الصكوك الإسلامية بدليل تصدرها للصكوك الإسلامية منذ فترة طويلة، مكنتها من تمويل مشاريعها التنموية باستقطاب المدخرات المحلية وتوجيهها نحو القطاعات المختلفة سواء كانت إنتاجية أو خدمية.

لذا يجب على الجزائر كإحدى الدول النامية أن تفعل تجربة الصكوك الإسلامية في توفير التمويل لاقتصادها نظرا لكونها تعاني من نقص الموارد نتيجة انخفاض أسعار البترول، مما يسمح باستقطاب السيولة المخزنة لدى الأفراد، وذلك من خلال نشر ثقافة التعامل بالصكوك الإسلامية للمستثمرين عن طريق هيئات متخصصة، وإنشاء مراكز خاصة بتدريب الموارد البشرية للتعامل بالصكوك الإسلامية، مع توفير البيئة القانونية اللازمة لذلك ؛

### خلاصة الفصل التطبيقي :

من خلال هذا الفصل بينا أهم الركائز المتعلقة بتجربة ماليزيا في تطبيق المالية الإسلامية ، هذه البرامج المحفزة من طرف ماليزيا اتسمت بخطتها الإستراتيجية على المستوى الجزئي ، كما فعلت مع البومبيوترا و من خلال تشجيع القطاع الخاص بالتمويل الإسلامي حتى استطاع ان يحقق المنتج الحلال كبديل إسلامي لمنتج الكوشر في السوق العالمية ، و يجعل من الركن الخامس للإسلام مؤسسة تقوم على إيداع ادخار الحجاج، و تفعيله في الاقتصاد من خلال العملية الاستثمارية ليعود بأرباح للصندوق و المودعين ؛

أفلحت ماليزيا في طرح منتجات إسلامية للاستفادة من موسم الحج ،من خلال صندوق الحج، و الذي يعد أهم المؤسسات الاقتصادية في البلاد ؛

استطاعت ماليزيا تحقيق معدلات نمو مرتفعة و الإنفراد بتجربتها، من دون إتباع النظام الرأسمالي المسيطر و هو ما عجزت عنه الكثير من الدول النامية، التي لا تملك بالمقابل سوى تنفيذ ما تمليه عليه الدول الغربية الغنية دون اختيار أو اختبار حلال صندوق الحج ؛

# خاتمة



## خاتمة عامة:

تعتبر الهندسة المالية الإسلامية الأداة المناسبة لإيجاد حلول مبتكرة و أدوات مالية جديدة تجمع بين ضوابط الشريعة و اعتبارات الكفاءة الاقتصادية ، و أن الهندسة المالية الإسلامية تستطيع أن تنتج سيلا من الأدوات و الحلول الفعالة و المشروعة في عالم التمويل و التجارة الحقيقية و أن مستقبل النظام المالي الإسلامي يتوقف على مدى استغلال أحدث الطرق و الأبحاث العلمية في توسيع دائرة التمويل ، و ابتكار صيغ جديدة ، و تطوير الصيغ الموجودة حاليا لتلائم و تواكب التطورات العالمية في مجال المال ؛من خلال الفصل التطبيقي بينا أهم الركائز المتعلقة بتجربة ماليزيا في تطبيق النظام المالي الإسلامي ، و استطعنا من خلال هذه التجربة تقويم الإجراءات الإسلامية المحلية ، التي كان عبارة عن سياسات اقتصادية و مخططات تنموية تسعى إلى النهوض بالشريعة الإسلامية ،و الثقة بالله عز و جل و التوكل عليه ، ثم الثقة بقدرات الإنسان المسلم من حكومة و شعب و الدال على ذلك المشروعات التي أبلت بلاءا حسنا في محاولاتها القضاء على الفقر بالنسبة لفئة البومبيوترا من خلال البنوك الإسلامية و المؤسسة المالية تابونج حج للإستثمار بأموال الحجيج ، و مازالت الجهود مبذولة لحد الساعة فيما يخص الهندسة المالية الإسلامية بإبتكار أدوات مالية من خلال الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية، و المركز الدولي لتعليم المالية الإسلامية ، و مجموعة كبيرة من الجامعات ؛

حاولنا من خلال هذا البحث تبيان الدور الذي تلعبه الهندسة المالية الإسلامية في توفير التمويل الإسلامي، و من اجل ذلك تطرقنا إلى عملية التصكيك الإسلامي التي تعتبر من أهم الآليات لتوفير الصكوك الإسلامية، كما تطرقنا إلى المنتجات المالية الإسلامية المركبة و المشتقات المالية من منظور إسلامي حيث أنها تعتبر من أهم مخرجات الهندسة المالية الإسلامية ، و في نهاية بحثنا هذا يمكننا تقديم النتائج التالية:

### 1 النتائج:

- 1 - النظام المالي الإسلامي نظام أصيل ذو جذور حضارية واضحة ومعروفة .
- 2 - للنظام المالي الإسلامي مرجعية فكرية دينية واضحة مستندة للقرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة؛ برزت منها قواعد اقتصادية تصلح لأن تؤسس لنظام مالي فعال وقابل للنجاح في العالم المعاصر.
- 3 - النظام المالي الإسلامي نظام جزئي من النظام الاقتصادي الإسلامي، ويتمثل بجزء منه في المصارف الإسلامية.
- 4 - يمكن أن يستفيد النظام المالي الإسلامي من النظام المالي التقليدي في تحديد الأهداف والوظائف الخاصة به، مع إبقاء المجال مفتوحاً للاختلاف في كيفية تحقيق الأهداف والوسائل اللازمة لذلك.

5 - إن العمل على تحديد مفهوم النظام المالي الإسلامي وإبراز طبيعته ومؤسساته وكذلك موقفه من أهداف النظام المالي التقليدي ووظائفه سيساعد على تفهم طبيعة هذا النظام من قبل البلدان والمؤسسات التي ليس لديها خبرة في التعامل مع هذا النظام؛

6 - إن إبراز هذا النظام المالي بشكل واضح يؤسس لصناعة مالية واعدة تشكل جزءاً مهماً في النظام المالي العالمي، وتصلح لأن تكون بديلاً فعالاً للنظام المالي القائم على سعر الفائدة؛

7- الهندسة المالية الإسلامية هي التصميم و التطوير و التنفيذ لكل من الأدوات و العمليات المالية المبتكرة بالإضافة إلى صناعة حلول أبداعية لمشاكل التمويل و كل ذلك في إطار موجبات الشرع الحنيف ؛

8-الهندسة المالية الإسلامية تجمع بين المصادقية الشرعية و الكفاءة الاقتصادية ؛

9- الهندسة المالية الإسلامية تدعم مؤسسات النظام المالي الإسلامي من خلال توفير و تطوير المنتجات المالية الإسلامية و إيجاد حلول لمشاكل التمويل المختلفة ؛

10-توفر الهندسة المالية الإسلامية تشكيلة واسعة من المنتجات و الأدوات المالية الإسلامية أهمها الصكوك الإسلامية و المشتقات المالية الإسلامية ؛

11-بالرغم من مختلف الجهود المبذولة إلا أن معظم المنتجات الإسلامية كانت نتيجة للاعتماد على منهج الابتكار بالمحاكاة بدل الابتكار الحقيقي ؛

12 - لم تستطع النجاحات التي حققتها مؤسسات النظام المالي الإسلامي - على أهميتها الآن تحقيق النهاية المأمولة المتمثلة بنظام مالي إسلامي معاصر يمكن تبنيه بالكامل؛

13- تبرز الكثير من المعوقات التشريعية (الدينية أو القانونية )والتنظيمية بحيث تعيق تبني نظام مالي إسلامي كامل.

14 - لم يصل الفكر الإسلامي الخاص بالتمويل الإسلامي لدرجة المرونة الكافية التي تجعل من تطبيق هذا النظام بشكل فعال أمراً واقعاً.

## 2- التوصيات :

1- العمل على إلزام المؤسسات المالية الإسلامية بالتعليمات الصادرة عن المؤسسات المالية الإسلامية الدولية خاصة ما يتعلق منها بالمعايير المحاسبية، وذلك كخطوة أولى نحو توحيد الأطر الرقابية المنظمة لعمل هذه المؤسسات على مستوى العالم وعلى مستوى الدول؛

2 - العمل على تطوير الأدوات المالية الإسلامية القائمة واستحداث أدوات مالية إسلامية جديدة لتطوير الأسواق المالية التي تتعامل بأصول مالية إسلامية، تمهيداً لإيجاد أسواق مالية إسلامية بالكامل؛

- 3 - توحيد الجهود المبذولة من قبل علماء الشريعة فيما يخص مشروعية أساليب تعامل المؤسسات المالية الإسلامية للحد من التناقض في بعض الآراء الشرعية، مع إبقاء المجال مفتوحاً لمراعاة الظروف الخاصة بكل بلد.
- 4 - أهمية تكامل جهود المؤسسات المالية الإسلامية على مستوى البلد الواحد أو على المستوى الدولي، والعمل على أساس التكامل والمنافسة الإيجابية؛ والتي ستسهم بدورها في تطوير الصناعة المالية الإسلامية نحو منافسة المؤسسات المالية الوضعية الأخرى؛
- 5 - تعميق التعاون مع المؤسسات المالية الدولية لخلق حالة من القبول للنظام المالي الإسلامي كنظام واقعي وعملي في العالم المعاصر، إضافة إلى أهمية ذلك في توضيح مفهوم التمويل الإسلامي لغير المسلمين كأحد الأوجه الحضارية للشريعة الإسلامية.؛
- 6- الاهتمام بتطوير الموارد البشرية التي تشكل البنية الأساسية للعمل المالي الإسلامي؛

## قائمة المصادر والمراجع

## المصادر

• القرآن الكريم.

• السنة النبوية .

المراجع باللغة العربية :

الكتب :

- 1 - سيد سابق، فقه السنة، الطبعة الثانية، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1988 .
- 2- عبد الحميد الغزالي، الأرباح والفوائد المصرفية بين التحليل الاقتصادي والحكم الشرعي، الطبعة الأولى، مركز الاقتصاد الإسلامي، المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية، البحرين ، 1990 .
- 3- أحمد شعبان محمد علي، محمد محمود المكاوي، أسس التمويل المصرفي الإسلامي بين المخاطرة وأساليب السيطرة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة. لأولى، 2009 .
- 4- شبير، محمد عثمان، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، الطبعة الرابعة، دار النفائس عمان. 2001 .
- 5- سليمان ناصر، تطور صيغ التمويل قصيرة الأجل للبنوك الإسلامية: مع دراسة تطبيقية حول مجموعة من البنوك الإسلامية، جمعية التراث 1 للنشر، المطبعة العربية، غرداية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2002 م .
- 6- منذر قحف، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، (تحليل فقهي و اقتصادي، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة الطبعة الثالثة، 2004 .
- 7- عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي (دراسة تحليلية مقارنة)، دراسات في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، بدون سنة نشر، .
- 8- محمد عبد الحميد محمد فرحان، التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة (دراسة لأهم مصادر التمويل)، الأكاديمية العربية للعلاقات المالية والمصرفية، كلية العلوم المالية والمصرفية، قسم المصارف الإسلامية،
- 9- محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان- الأردن، الطبعة الثانية، 2008 .
- 10- فليح حسن خلف، البنوك الإسلامية، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد- الأردن، الطبعة الأولى، 2006 ،
- 11- مسدور فارس، التمويل الإسلامي "من الفقه إلى تطبيق المعاصر لدى البنوك الإسلامية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2007 .
- 12- عبد اللطيف محمود آل محمود، التأمين الاجتماعي في ضوء الشريعة الإسلامية، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1994 .
- 11- عثمان بابكر أحمد، قطاع التأمين في السودان: تقويم تجربة التحول من نظام التأمين التقليدي إلى التأمين الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، البنك الإسلامي للتنمية، الطبعة الأولى، جدة، 1997.

- 13 - حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية أداؤها المالي ف يسوق الأوراق المالية، دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان-الأردن - 2011 .
- 15 - منذر قحف-الوقف الإسلامي، تطوره، إدارته، تنميته بتأرخ 2020/07/14 مأخوذة عن موقع:
- 16 - عبد الملك عبد الرحمن السعدي- الوقف و أثره في التنمية، هيئة إدارة و استثمار أموال الوقف- الطبعة الأولى، 2000
- 17 - عبد القادر بن عزوز، فئة استثمار الوقف المنتج و تمويله في الإسلام- رسالة دكتوراه-جامعة الجزائر-2003-2004
- 18-وضاح نجيب رجب-التضخم و الكساد الأسباب و الحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي- دار النفائس للنشر و التوزيع -الأردن-الطبعة الأولى- 2011.
- 19- محمد حلمي الطواي -أثر السياسات المالية الشرعية- دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، الطبعة الأولى- 2007 .
- 20- أحمد عبد العظيم محمد-المنهج الإسلامي في الرقابة على الإسلام- المركز الأصيل للطبع و النشر و التوزيع-القاهرة، مصر- الطبعة الأولى 2004.
- 21- حسام الدين بن موسى عفانة- يسألونك عن الزكاة منشورات لجنة زكاة القدس -الطبعة الأولى-2007 .
- 22- داتو الحاج حنيفة احمد - تنظيم غدارة هيئة صندوق ادخار شؤون الحجاج بماليزيا- البنك الإسلامي للتنمية ، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب - مكتبة الملك فهد الوطنية - جدة-الطبعة الثانية - 1422هـ ، 2002 م .
- 23--أحمد شعبان محمد علي، البنوك الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2010 .
- 24-القرّة داغي ،علي محي الدين،بحوث في فقه البنوك الإسلامية-دراسة فقهية واقتصادية،(بيروت :دار البشائر الإسلامية، ط 1 ، 2002 م .
- 25-عثمان بابكر أحمد ،قطاع التأمين في السودان :تقوم تجربة التحول من نظام التأمين التقليدي إلى التأمين الإسلامي،المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب،البنك الإسلام للتنمية،الطبعة الأولى،جدة، 1997 .
- 26-وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2011 .
- 27-محمد حلمي الطواي، أثر السياسات المالية الشرعية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2007 .
- 28-رايس حدة - دور البنك المركزي في إعادة تجديدي السيولة - ايتراك للطباعة و النشر و التوزيع - القاهرة، مصر- الطبعة الأولى- 2009.
- 29-علي موسى ،محمد الحمادي ،جغرافيا القارات، دار الفكر المعاصر - بيروت - بدون طبعة 1998.
- <sup>1</sup>Lembaga tabbing haji – financial statements for the year Ended 31 december 2012-p 210 .
- 30-داتو الحاج حنيفة احمد - تنظيم غدارة هيئة صندوق ادخار شؤون الحجاج بماليزيا- البنك الإسلامي للتنمية ، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب - مكتبة الملك فهد الوطنية - جدة-الطبعة الثانية - 1422هـ ، 2002 م .
- 40-محمد رحيمي عثمان، صندوق الحجاج بماليزيا باعتباره مؤسسة استثمارية ، كلية الشريعة و الدراسات الإسلامية - جامعة اليرموك - الأردن - 1996.

41- رفع عبد الرحمن النجدي: المعايير الشرعية: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، الامتياز للاستثمار، المنامة- البحرين، طبعة 1431هـ 2010 .

### الأطروحات و المذكرات :

- 1 - لعمش آمال: دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية، رسالة ماجستير، تخصص: دراسات مالية و محاسبية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف، الجزائر، 2012.
- 2 - عبد القادر بن عزوز، فئة استثمار الوقف المنتج و تمويله في الإسلام- رسالة دكتوراه-جامعة الجزائر-2003-2004
- 3- عبد الكريم قندوز ، صناعة الهندسة المالية بالمؤسسات المالية الإسلامية، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير من كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسبية بن بوعلوي -الشلف، سنة 2007 م.
- 4 -فاضل مرشد حمدان محمود ، المعالجة الضريبية لعمليات المصارف الإسلامية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في المنازعات الضريبية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2005 .
- 4 - العربي مصطفى ،"دور الصكوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد " ماليزيا نموذجاً"، رسالة دكتوراه، جامعة طاهري محمد - كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير- الجزائر- 2016 .
- 5\_ بن عمر يوسف: بعنوان "تقييم فعالية الصكوك المالية الإسلامية في أسواق الأوراق المالية - رسالة ماجستير-2014- 2015 م .
- 6\_ أماني إبراهيم محمد حمد، التمويل النقدي باستخدام الصيغ الإسلامية و أثره في الأداء المالي للمصارف، (الخرطوم:جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، رسالة دكتوراه، 2014 م .
- 7\_ فضل عبد الكريم محمد، إدارة المخاطر و تحديات المصارف الإسلامية،(الخرطوم:جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، رسالة دكتوراه، 2004.
- 8 - إنصاف البشير أحمد، مؤسسات التمويل الإسلامي و دورها في معالجة الأزمة المالية العالمية الراهنة،(الخرطوم:جامعة النيلين، رسالة ماجستير غير منشورة، 2010م).
- 9-بختي زوليخة،الاقتصاد الإسلامي نظام بديل للنظام الرأسمالي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية،جامعة وهران، 2009- 2010 .
- 1\_ حسنى عبد العزيز يحيى، الصيغ الإسلامية في رأس المال، القاهرة : الأكاديمية العربية للعلوم المالية لمصرفية،رسالة دكتوراه،2009م
- 1\_ سالك عائشة،دراسة نموذج ماليزيا في المالية الإسلامية، رسالة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و لوم التسيير، جامعة حيلالي اليابس ، سيدي بالعباس ، الجزائر ، 2014-2015 .
- 1\_ عبد الله علي- أهمية الصكوك المالية الإسلامية في سوق الأوراق المالية في ماليزيا - مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير - كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير -جامعة المسيلة - 2014 م .

<sup>1</sup> عبد الله علي عجبنا فضل: محددات إصدار صكوك الاستثمار الإسلامية من قبل منظمات الأعمال-دراسة حالة التجربة السودانية 1998-2011، مذكرة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا-كلية الدراسات العليا-السودان، جوان 2011 .

<sup>1</sup> نوال بوعكاز، حدود الهندسة المالية في تفعيل استراتيجيات التغطية من المخاطر المالية في ظل الأزمة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير التجارية، تخصص: دراسات مالية إسلامية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف 2010/2011 .  
الملتقيات و المؤتمرات :

1-هند مهداوي،فاطمة صباح،رفيقة صباغ،واقع و آفاق السوق المالية الإسلامية :دراسة تجارب لبعض البلدان الإسلامية والغربية، الملتقى الدول الأول بعنوان :الاقتصاد الإسلامي،الواقع ورهانات المستقبل،المركز الجامعي غرداية،يومي:23-24 فيفري 2011 .

2- احمد خلف،حسين الدخيل،مناجر ناصر حمد الحويي- الموازنة بين الزكاة و النظرية العامة للضريبة -الملتقى الدولي الأول لجامعة تكريت لمعهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير بعنوان الاقتصاد الإسلامي، 23-24 فيفري 2011.

3-جمال لعامرة،حدة رايس،تحديات السوق المالي الإسلامي،ملتقى دولي حول :سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات -دراسة حالة الجزائر و الدول النامية-،جامعة محمد خيضر بسكرة،يومي:21-22 نوفمبر 2006 .

4 \_ هناء محمد هلال، دور الهندسة المالية الإسلامية في معالجة الأزمات المالية،(عمان : بحث مقدم في المؤتمر العلمي الدولي،الأزمة المالية و الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصاد إسلامي، 1-2 ديسمبر 2010م .

5 - عبد القادر بودي، زهراء صادق، الأسواق المالية الإسلامية كنموذج لحماية الاقتصاد من الأزمات،ملتقى دولي حول : متطلبات التنمية في أعقاب إفرازمات الأزمة المالية العالمية ،جامعة بشار، يومي:28/29/أفريل 2010 .

6 - بن إبراهيم الغالي: دور الابتكار المالي في تطوير الصيرفة الإسلامية، المؤتمر الدولي حول:منتجات وتطبيقات الابتكار المالي والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة سطيف 1 الجزائر، 5-6 ماي

7 - عبد الكريم احمد قندوز،مداني أحمد،الأزمة المالية و إستراتيجيات تطوي المنتجات المالية الإسلامية ، الملتقى الدولي الثاني:النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً -الأزمة المالية الرهانة و البدائل المالية والمصرفية،يومي5و6 ماي -2009،معهد العلوم الاقتصادية و علوم التسيير -المركز الجامعي بخميس مليانة، الجزائر.

8 - آمال حاج عيسى، فضيلة حويو،"المشتقات المالية من منظور النظام المالي الإسلامي، الملتقى الدولي الثاني،النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً- الأزمة المالية الرهانة البدائل المالية و المصرفية-يومي 5و6 ماي،2009 معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،المركز الجامعي، خميس مليانة ،الجزائر .

9 - هاجر سعدي ولامية لعلام: دور الهندسة المالية الإسلامية في ابتكار منتجات مالية إسلامية- العقود المركبة نموذجاً -، المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة سطيف -1، الجزائر، 05-06 ماي 2014 .

10 - عماري صليحة وسعدان آسيا: الصكوك الإسلامية: تطوراتها وآليات إدارة مخاطرها، الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية: آليات ترشيد الصناعة المالية لإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بقالة، الجزائر، يومي: 8و9 ديسمبر 2013.



- 11 - لقرة داغي، على محي الدين، صكوك الإجارة، بحث مقدم إلى مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، منظمة المؤتمر الإسلامي، د15، ج2، (1425هـ-2005م).
- 12 - عمر، محمد عبد الحليم، التوريق و تطبيقاتها المعاصرة و تداولها، بحث مقدم إلى مجمع الفقه الإسلامي الدولي، منظمة المؤتمر الإسلامي، د19، (1430ن2009م) .
- 13- زاهر الدين محمد الماليزي- تجربة ماليزيا في التنسيق بين المؤسسات المالية الداعمة المصرفية الإسلامية- مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع و المأمول- دائرة الشؤون الإسلامية و العمل الخيري بدبي- 31ماي، 3 جويلية 2009 .
- 14 - قطب مصطفى سانو- في أفق التعايش بين المصرفية التقليدية و المصرفية الإسلامية: تجربة ماليزيا نموذجا - المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر- البحرين-2012.
- 15 - موسى بن منصور، أحمد بن السيلت، قدرة الصكوك الإسلامية على التوسع في التمويل، تجارب دولية مختارة، الملتقى الوطني حول "الصكوك الإسلامية كبديل تمويلي مناسب، عرض و تقييم تجارب دولية"، جامعة الجليلي بونعامة خميس مليانة، الجزائر، 12 ديسمبر 2017 .
- 16 - صالح مفتاح وعمرى ريمه، الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الدولي حول : مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، يومي03-04ديسمبر 2012 جامعة قلمة، الجزائر .
- 17 - بن إبراهيم الغالي: دور الابتكار المالي في تطوير الصيرفة الإسلامية، المؤتمر الدولي حول:منتجات و تطبيقات الابتكار المالي و الهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية و الصناعة المالية الإسلامية، جامعة سطيف -1، - الجزائر، 5-6 ماي .

## المجلات :

- 1- شابر، محمد عمر، النظام النقدي و المصرفي في الاقتصاد الإسلامي، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، المجلد الأول، العدد2.
- 2- مختار خطاب، قدرة الجهاز المصرفي على تمويل النمو و التوسع في النظامين الرأسمالي و الإسلامي، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، مجلة فصلية محكمة تصدر عن جامعة الكويت، 1990 .
- 3- المرسي سيد الحجازي - دور الوقف في تحقيق التكافل الاجتماعي في البيئة الإسلامية -مجلة جامعة الملك عبد العزيز- م19، ع 2- 2006 .
- 4 - صليحة فلاق، نظام التأمين التعاوني الإسلامي كبديل لنظام التأمين المعاصرة، مجلة موسوعة الاقتصاد و التمويل الإسلامي، العدد1، شوال1431هـ، .
- 5 - عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي: نحو مشتقات مالية إسلامية لإدارة المخاطر التجارية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، مجلد 11، 1999.
- 6 - زينب شلال عكار، تطبيق الهندسة المالية باستخدام بطاقة الائتمان، دراسة تطبيقية في مصرف الاستقلال، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 8، العدد 29، جانفي 2012 .
- 7 \_ د، فكري الكباشي الأمين مفهوم المصرفية الإسلامية بين النظرية و التطبيق جامعة أمدرمان الإسلامية، مجلة العلوم الإدارية للبحوث العلمية، العدد الأول، 2012 م.

- 8 - طروبيا نذير: الهندسة المالية الإسلامية كإستراتيجية لعلاج تصدع النظام المالي الدولي (رؤية تحليلية لما هو كائن وما ينبغي أن يكون)، مجلة التكامل الاقتصادي مختصة في العلوم الاقتصادية و الادارية، العدد 04، جامعة أحمد دراية -أدرار، الجزائر، ديسمبر 2014 .
- 9 - مؤذن عمر وبن زيد عبد اللطيف: الهندسة المالية الإسلامية و إنشاء سوق المال الإسلامي في الجزائر، مجلة التكامل الاقتصادي مختصة في العلوم الاقتصادية و الإدارية، العدد 04، جامعة أحمد دراية- أدرار، الجزائر، ديسمبر 2014.
- 10 - نوال بن عمارة، الصكوك الإسلامية و دورها في تطوير السوق المالية الإسلامية: تجربة السوق المالية الإسلامية الدولية البحرين ، مجلة الباحث، عدد 09، 2011 .
- 11- صليحة فلاق، نظام التأمين التعاوني الإسلامي كبدي للنظم التأمين المعاصرة، مجلة موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، العدد، شوال 1431هـ.
- 12 - عبد الحميد أبو سليمان " الجامعة و تفعيل التعليم العالي بين النظرية و التطبيق " الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا نموذجاً- مجلة الجامعة الاسلامية العدد 3 .
- 13 -أسامة محمد احمد الفولي - تقييم التجربة الماليزية في إقامة أول سوق نقدي إسلامي -مجلة المسلم المعاصر-السنة - العدد77.
- 14 - تقرير وطني مقدم وفقا للفقرة 15(أ) من مرفق مجلس حقوق الإنسان 1/5 ماليزيا - البند 47-الجمعية العامة - الأمم المتحدة -فبراير 2009 .
- 15 - محمد محاضير - خطابات محاضير محمد- ترجمة عمر الرفاعي - مكتبة الشروق الدولية القاهرة- الطبعة الأولى- 2007.
- 16 - شاد سليم فاروقي -لدستور دولة ذات أغلبية مسلمة :النموذج الماليزي - منتدى صناعة الدستور ايام 24-25 ماي 2011 الخرطوم السودان - المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بدعم من الأمم المتحدة.
- 17 - رحيم حسين-تصكيك مشاريع الوقف المنتج-مجلة الإقتصاد الإسلامي-العدد3-2019/07/02-ص 35- بتاريخ 2019/07/10 عن موقع: pdf: www. Gem.info/files/issue / vo/-23
- 18 - صافية أحمد أبو بكر: الصكوك الإسلامية، مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري دبي، 31-ماي-3 جوان 200 .
- 19 - بشير مصيطفى، الزكاة في الإسلام أو الحل الاقتصادي المنسي، جريدة الشروق، العدد 3207، ص 06 .
- 20 - احمد خلف و حسين الدخيل و مناخر ناصر حمد الحيوي، الموازنة بين الزكاة والنظرية العامة للضريبة، الملتقى الدولي الأول لجامعة تكريت لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بعنوان الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل للفترة 23-24 فيفري 2011.
- 24 - فتح الرحمن على محمد صالح، أدوات سوق النقد الإسلامي: مدخل للهندسة المالية الإسلامية ، مجلة المصري، المجلد 26 ، بنك السودان ، الخرطوم ، ديسمبر 2002 م.
- 25 - عبد الكريم قندو، الهندسة المالية الإسلامية ودورها في إنشاء وتطوير السوق المالية الإسلامية وإمدادها بالأدوات المالية الشرعية، مؤتمر أسواق الأوراق المالية والبورصات (الواقع و الأفاق )، جامعة الإمارات العربية المتحدة - دبي 6-7 مارس 2007

- 26 - سامي بن إبراهيم سويلم، صناعة الهندسة المالية: نظرات في المنهج الإسلامي، مركز البحوث، شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، ديسمبر 2000 .
- 27 - مرغاد لخضر، الهندسة المالية من منظور إسلامي (مع الإشارة إلى تحارب بعض الدول، مجلة العلوم الإنسانية العدد التاسع والعشرون جامعة محمد خيضر، بسكرة فيفري 2013.
- 28 - محمد الأمين خديوي وحنان علي موسى، منتجات الهندسة المالية الإسلامية الواقع والتحديات ومناهج التطوير، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 12، الجزائر، 2011.
- مراجع باللغة الأجنبية :

- 1-Rose, Peter S. 2003. *Money and Capital Markets*. 8th ed., N.Y. McGraw –Hill
- 2-Obaidullah, Mohammed. *Islamic Financial Services*. 2005 Islamic Economics Research Center, King Abdulaziz University, Jeddah, Saudi Arabia.
- 3- Hairetdinov, Ravil, *Islamic Financial System*. Accessed on 2008, [http://islamic-world.net/economics/financial\\_system\\_01.htm](http://islamic-world.net/economics/financial_system_01.htm) .
- 5-Iqbal,Zamir. 1997. *Islamic Financial Systems, Finance and Development*, 34(2).
- 6-Obaidullah, Mohammed. *Islamic Financial Services*. 2005. Islamic Economics Research Center, King Abdulaziz University, Jeddah, Saudi Arabia.
- 7-Ali, A. Mohammed. 2002. *The Emerging Islamic Financial Architecture: The 8-Way Ahead*. The Fifth Harvard University Forum on Islamic Finance, *Islamic Finance: Dynamics and Development*. Science Center, Harvard University, Cambridge, Massachusetts.
- 8-Ibrahim Warde, *Islamic Finance in the Global Economy*, Edinburgh University Press, Great Britain, 2000,
- 9 \_ AHMED MOHAMED ALI 2012 : THE STATE AND FUTURE OF ISLAMIC BANKING OF THE WORLD ECONOMIC (Stement Presented of the Occasion of the Luncheon Co-Hosted by the Arab Banking Association of North America and Middle East, 2012 ).
- 10-Lembaga tabbing haji – financial statements for the year Ended 31 december 2012-.
- 11-Islamic banking, **A Guide for Small and Medium**, sized Enterprises, International Trade Centre, Geneva, Switzerland, 2009.
- 12`shabnam Mokhtar – **The Relationship between leakage in commodity Murahbaha and Sukuk pricing** – Bulletin ISRA – vol 01 /dec 2008.
- 13 -FADZLAN SUFIAN, phd- FAKARUDIN KAMA RUDIN-NOR HALIDA HAZIATON MOHD NOOR – determinants of Revenue Efficiency in the Malaysian Islamic Banking Sector – JKAN :Islamic,vol,25. No-2012.
- 14 - AbdulA wwa lSarker – ISLAMIC FINANCIAL INSTRUMENTS.DEFINITION AND TYPES-Review of Islamic Economics , vol .4,n°1 , (1995)
- 15 - HUMAN RIGHTS AND LABOR-BUREAU - OF Democracy – international Religious freedom Report for 2011.

16 - Lembaga tabbing haji – financial statements for the year Ended 31 december 2012.

17-TABUNG HAJI AS AN ISLAMIC FINANCIAL INSTITUTION-IDB Prize Winners Lecture Series n°4-ISMLAMIC DEVELOPMENT BANK JEDDAH, SAUDI ARABIA – First Edition 1995 –pp 38 .

18-Tabung Haji – A C T 353 – the commissioner oflaw Revision ,Malaysia - 2006 .

19 -The sustainable financial System An evolutionary Journey – Bank Negara Malaysia – p6 www mifc. Com/index-php? Ch=28&pg=ac=122&bb = uploaded .

المواقع الالكترونية :

خالد النجاز- الكوشر هل هو منتجات من اليهود إلى اليهود- تاريخ الاطلاع 25/08/2019 على

الموقع <http://www.alukah.net/culture/0/38128>

تاريخ 2020/06/23، 13:09 www.bltagi.com مصادر الأموال في المصارف الإسلامية

- عبد الكريم قندوز، ضعف الهندسة المالية الإسلامية تحد يواجه المؤسسات المالية الإسلامية، صفحة إلكترونية، موقع الباحث

aguendouz/project sites.google.com/site/a : تاريخ النشر 2010/11/03 تاريخ الاطلاع . 2019/06/25